الدكتور
محمد هيثم الخياط

في سبيل العربية

مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية - عابدين
القاهرة - تليفون : ٣٩١٧٤٧٠
فاكس: ٣٩٠٢٧٤٦

الطبعة الأولى: ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٣ م

الطبعة الثانية: ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م

الطبعة الثالثة: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م

الطبعة الرابعة: ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م

مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية – عابدين
القاهرة ت: ٣٩١٧٤٧٠

بسم الله الرحمن الرحيم

وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ
لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ

سورة إبراهيم (٤)

لِّسَانُ ٱلَّذِي يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِيّٞ
وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيّٞ مُّبِينٌ

سورة النحل (١٠٣)

إلى أبي

الطبيب المُعرِّب الرائد

أحمد حمدي الخياط

رحمه الله

أشارة من فضل ما علّمني

فاتحة

هذه كلماتٌ أُلقيَتْ في غضون ثلاثة عقود من الزمان، في عدد من مجامع اللغة العربية التي أشْرُف بعضويتها، وينظمها جميعاً سِمْطٌ واحد، ألا وهو التعبير عن هذه المرحلة الحاضرة من التحدِّي الذي تواجهه هذه الأمة، في محاولتها الحِفاظَ على الهُويَّة وتحقيق الذات.

وقد ألَحَّ عليَّ مَنْ لا أُحِلُّ نفسي من خِلافه أن أجمعها في كتاب، فلبَّيتُ طَلِبَتَه، بعد أن لم يفلح معه اعتذاري، مردِّداً مع أبي النصر العتبي:

الله يعلم أنّي لستُ ذا بَخَلٍ	ولستُ مُلْتَمِساً في البُخل لي علَلا
لكنَّ طاقةَ مثلي غيرُ خافيةٍ	والنملُ يُعْذَرُ في القَدْرِ الذي حَمَلا

وقد جمعتُ هذه الكلمات كما قيلَتْ، لم أمدُدْ إليها يداً بتعديل، اللهم إلا ما اقتضته الضرورة من إصلاح بعض ما ظهر فيها من أخطاء مطبعية حيث طُبِعَتْ. وقد حاولتُ أن أُثْبِتَ ما تذكَّرتُهُ من مصادرها، فوُفِّقْتُ في ذلك في بعضها، وجانبني التوفيق في بعضٍ، مع أنني استفدت في إعدادها جميعاً من عددٍ لا يُحصى مِمَّن سبقني إلى بعض معانيها، بل ربما قبستُ عباراتٍ حفظتها لكثرة ما أُعجبْتُ بها فصرتُ أعتدُّها مني عن غير ما شعور. ولعل مما يشفعُ لي في ذلك أنني لم أتعمَّد إغفال أحد منهم عن قَصْد، وأنّ ما قالوه يندرج في عداد السُّنَّة الحَسَنَة التي لهم أجرها وأجر من عَمِلَ بها إن شاء الله.

وبعد، فإني أسأل الله سبحانه، أن يجعل هذه الكلمات من العِلْم الذي يُنْتَفَع به، وأن يُثَبِّت أقدامنا ويهيِّئ لنا من أمرنا رَشَداً.

ربَّنا آمَنَّا بما أنزلْتَ واتَّبَعْنا الرَّسُول فاكْتُبْنا مع الشاهدين.

بين يديْ هذه الطبعة

يومَ تفضَّلَ ابنُ أخي، سلطان حسين وهبة، فعَرَض عليَّ أن تتولّى مكتبة وهبة نشر هذه الطبعة، غَمَرَتْني سعادةٌ بالغة، أن يقترن اسمُ هذا الكتاب باسم ذلك الرجل العظيم المجاهد الـمُرابط الـمُصابر الصامت (**وهبة حسن وهبة**)، وأن يصدر عن مكتبة لها رصيدُها في العالم العربي والإسلامي، إذْ كان لها الفضل على مدى عشرات السنين، في تعريف جمهورها بنخبة نبيلة فاضلة من المؤلفين، وفي إتاحة عدد لا يكاد يُحصَى من نفائس ما خطّته الأقلام، لم يكن ليرى النور لو لم يَتَصَدَّ لهذه المهمة الجليلة ذلك الرجل المتواضع الأصيل.

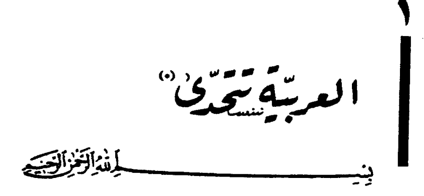
وإن المرء لينظر بإعجاب لاحدود له، إلى هذا العمل الجليل وأمثاله من الأعمال التي قامت على كاهل رجل واحد، ولكنَّ الإخلاص يصنع الأعاجيب.

وإنني لأدعو الله أن يكون ابنُ أخي خيرَ خلف لخير سلف، وأن تستمر مسيرة هذه المكتبة المباركة كما شاء لها مُنْشِئُها تغمَّده الله برحماته وأحسن إليه، وإن من حقه علينا أن نساهم ولو مساهمة متواضعة، في رعاية هذا الزرع الكريم الذي أخرج شطأه، حتى يستغلظ ويستويَ على سوقه ويُعجِب!

﴿ولِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا وَلِيُوَفِّيَهُمْ أعْمَالَهُمْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ﴾

* * *

١



﴿يسبّح لله ما في السماوات وما في الأرض، الملك القدّوس العزيز الحكيم. هو الذي بعث في الأُمّيّين رسولاً منهم، يتلو عليهم آياته، ويُزكّيهم، ويُعلّمُهمُ الكتاب والحكمة، وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين. وآخرين منهم لـمّا يلحقوا بهم، وهو العزيز الحكيم.. ذلك فضلُ الله يؤتيهِ من يشاء، والله ذو الفضل العظيم. مَثَلُ الذين حُمِّلوا التوراة ثم لم يحملوها كمَثَل الحمار يحمل أسْفاراً بئس مَثَل القوم الذين كذّبوا بآيات الله، والله لا يهدي القوم الظالمين﴾.

* * *

يوم شاء الله — وله الحمد — لهذه اللغة الشريفة أن تكون لغة الشريعة والثقافة والحضارة: تتلى بها الآيات، ويزكّى بها الناس، ويعلّم بها الأُمّيون الكتاب والحكمة... كان ذلك — في الوقت نفسه — إيذاناً بحربٍ شعواء، لن تقف، على هذا اللسان المبين... كيف لا، وهذه اللغةُ هي الرباطُ المتين الذي يشدُّ بعض أبنائها إلى بعض، ويصل مشرق هذه الأمة بمغربها، وحاضرها بماضيها ومستقبلها، وبها يُعلَن الجهادُ في سبيل الله والمستضعفين، وبها يُتحدّى الطواغيتُ ويُحافَظ على كيان الأمة إذا شاء عدوُّها لها أن تذوب وتضمحلّ.

(*) خطاب الدكتور الخياط في حفل استقباله في مجمع اللغة العربية بدمشق (٢٩ ربيع الآخر ١٣٩٦ هـ، ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٧٦ م).

ألم يأتكم نبأ الأخ الجزائريّ — كلّ جزائري — يوم تنبّه الاستعمار على موطن القوّة لديه، فعمل ما استطاعَ على إضعافه، وتوصّل إلى أن يكْبتَ منه اللسان فلم يَعُدْ يقوى على أن ينطق بالعربية. ولكنه ظلّ يبكي بالعربية. وظلّ قلبُهُ يخفق ويعشق بالعربية. وظلّ كيانه كلّه يقدّس لربّه بالعربية... واستطاعت كتاتيبُ جمعية العلماء، أن تحفظ على القوم لسانهم بفضل القرآن، وتجمع للأمّة ما تشعَّث من شأنها بالعربية... واستطاع القوم أن يغيّروا ما بأنفسهم فيغيّروا الدنيا... وأخذنا نتلو في سجلِّ الجهاد آياتٍ خالداتٍ ليس كمثْلها شيءٌ وليسَ لها نظير... وكان ذلك بُرْهاناً جديداً مُشْرقاً ومُشرِّفاً على أصالَةِ هذه اللغة وحصانَتها، وعلى ينابيعَ لا تَنْفَدُ فيها للقوَّة والثبات... حتى لكأنَّ سُوَيْدَ بن أبي كاهلِ اليشْكُريّ يعنيها حين يقول:

معقــلٌ يأمَـنُ مَـنْ كان بــه	غلبت مَـنْ قبلـه أن تُقْتلَــعْ
غلبَتْ عـاداً ومـن بعدهــم	فأبَتْ بعــدُ فليســت تُتَّضَــعْ
لا يراهـا النـاسُ إلا فوقهــم	فهي تأتي كيف شاءتْ وتَدَعْ
وهـو يرميهــا ولـن يبلُغَهــا	رِعةَ الجاهـل يرضى ما صنعْ
كَمِهَـتْ عينـاه حتى ابيضَّتا	فهــو يَلحَى نفســه لّما نَـزَعْ
إذْ رأى أنْ لمْ يَضِرْها جهدُه	ورأى خلقـاءَ ما فيـهـا طَمَـعْ
تعضِبُ القرنَ إذا ناطَحَهــا	وإذا صابَ بهــا المِرْدَى انجزعْ
وإذا مــا رامَهـــا أعيـا بــه	قلـّةُ العـُدَّة قِدْمــاً والجَــدَعْ

من أجل ذلك أيسَ أعداؤها من قراعها وجهاً لوجه، فراحوا يحتالون لذلك، ومكروا مكراً كبَّاراً، وحاولوا أن ينفذوا إلى قلوبِ الناس وعقولهم، بتهاويلَ أثاروا حولها نَقْعاً من الضوضاء: طوراً بالدعوة إلى إفساد اللغة باسم الإصلاح، وتارةً بالدعوة إلى أُمية اللغة باسم التبسيط، وثالثةً بالدعوة إلى تهْجين اللغة باسم التطوُّر والنهضة.. وانتظَر الناس أن يُبْصروا بعد ذلك كلّه شيئاً من أمارات الإصلاح المزعوم.. ثم نظروا، فإذا أقوال هؤلاء الأعداء وأعمالُهم كسرابٍ بقيعةٍ.. يحسبُهُ الظمْآن ماءً، حتى إذا جاءهُ

لم يجده شيئاً.. وردَّ الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيراً... ولا جَرَم ! فمثَلُ كلمةٍ خبيثةٍ كشجرة خبيثة اجْتُثَّتْ من فوق الأرض ما لها من قرار !.

ولن تزال هذه العربيةُ هدفاً يزاول عديُّها ما وسعه أن يرميه:

مُقْعِياً يَردِي صَفَـاةً لم تُرَمْ   في ذُرَى أعْيَـطَ وَعْـرِ المُطَّلَـعْ

وستظلُّ هذه العربية ظاهرةً عليَّةً إن شاء الله، وإن رَغِمَت لذلك آنافٌ وآناف، ولن يزال في هذه الأمة طائفةٌ ينافحون عن لغةِ القرآن لا يضرُّهم من خالَفَهم حتى يأتي أمرُ الله وهم ظاهرون.

ومن أجل ذلك أيها السادة قام هذا المجمع المبارك.

من أجل أن يُدافعَ عن ثقافةِ أمةٍ برُمَّتها، يحاول أعداؤها أن يُحقّقوا للثقافات المعاديةِ كلَّ الغلبة عليها.

وإنما أعني بالثقافة ذلك الجوَّ الاجتماعي، الذي تتنامى فيه شخصية الفرد وطباعه، وهو جوٌّ يتألف من قِيَمٍ وأفكارٍ وأخلاقٍ وأسلوبٍ للحياة، ويشارك كل فرد من أفراد المجتمع في إغنائه.

ولقد تنبَّه أعداءُ هذه الثقافة على أنها لا تُؤتى كفاحاً وإنما تُتَنقَّص من أطرافها، فعمدوا إلى التسلُّل من هنا وهناك إلى مكامِن القوة في هذه الأمة، وجعلوا من العبث بالكلمة دَيْدَناً لهم وسبباً إلى ما يريدون.

وسنظلُّ نسمع بين يومٍ وآخر دعوةً إلى استعمال العامية في المسرح والسينما وتنفيذاً لهذه الدعوة على نطاق واسع...

وسنظلُّ نرى انخفاضاً في مُستوى التعليم الجامعي، يؤدي بأساتذة الجامعة إلى أن يُلقوا دروسهم ومحاضراتهم بالعامية، ويتخرَّج تلامذتُهم ليعلِّموا أطفالنا وفتياتنا بالعامِّية، فتصبح لغةُ الأمة لغةً أجنبية تثقُلُ على نفوس الناشئة ويحسُّون بغربتها، ثم لا يكاد يطول بها زمن حتى تصبح غريبةً على أبنائها وأهلها.

وسنظلُّ نرى حيلولةً بين اللسان العربي وبين تعليم العلوم في الجامعات، وفجوةً بين التعليم ولغة التعليم، ونبصرُ أناساً من بني جلدتنا، يلبسون لباسنا ويهزؤون بنا حين ندعو إلى التعليم بالعربية.

هذه حربٌ دائرةٌ لن تقف !

ولكنَّ المؤمنين من أبناء هذه العربية بها والمخلصين لها وهم كُثُر، سيعملون مع هذا المجمع الأصيل على هَتْك الستر عن هذا العدو الماكر الخبيث، وعلى الوقوف في وجه هذه الخطط الباغية، وعلى فَتْح أعيُن أبناء أمتنا الذين هم هدف التدمير والتمزيق والنسف، على أن ميدان الثقافة هو أخطر ميادين هذه الحرب، وعلى أن معارك الثقافة مُتَراحبةٌ لا تُحَدُّ بحدود، وعلى أن أكثرها — كما يقول الأستاذ الجليل محمود محمد شاكر(*) — يأتي موقّتاً توقيتاً دقيقاً: إما قبيل حركات النهضة والإحياء، وإمَّا معها، وإما في أعقابها، وعلى أن أمضى سلاحٍ في يد عدوِّنا هو سلاحُ الكلمة الذي يحمِلُه رجالٌ من أنفسنا، وينبثُّون في كل ناحية ويعملون في كل ميدان وينفثون سمومهم بكل وسيلة، ولو أن بعض هؤلاء الرجال يأتون ما يأتون عن علم، وبعضهم قد أُخِذ من غفلته فهو ماضٍ في طريقه على غير بيِّنة.

وإذَنْ، فعمل المجمع ليس مقتصراً على وضع المصطلح، وإن يكن وضع المصطلح كبير الشأن في عصرنا هذا: عصر العلم والتقانة.

ولكنَّ عمل المجمع أن يقود ركب التوعية والتنبيه.. وأن يلفت النظر إلى كلِّ مكرٍ خفيٍّ يهدف إلى قطع صلة هذه الأمة بلُغتها وثقافتها الأصلية.. وأن يبذل جهدَهُ الصادق الواعي الفاهم، ليجعل من الفُصحى لغة التخاطُب العامَّة، وإن بقيَ للعامِّية آثارٌ قليلة متفرِّقة في طبقات الناس بعدَ ذلك.. وأن يقول كلمته واضحة صريحةً لا يتلجلج ولا يجمجم: في لغة التعليم، ولغة التوجيه، ولغة التثقيف .. وأن يُعَرِّف أبناء هذه الأمة بتراثهم، لا من أجل أن يَتَنَفَّجُوا بهذا التراث، ولكن من أجل أن ينطلقوا منه

(*) في كتابه النفيس «أباطيل وأسمار»، وهو عرضٌ صريحٌ واعٍ مستوفٍ للهجمة الشرسة على العربية، وبيانٌ للكثير الكثير من خفايا المعركة.

انطلاقاً مُبدعاً، ويتعلموا من سَلَفهم كيف يكون الإخلاصُ للعلم، وكيف يكون المنهج العلمي الصحيح، وكيف ينطلق الفكر المكبَّل، من كل إسار يجعله يُخلِد إلى الأرض ..

وإنه لواجب — لو تعلمون — عظيم !

*

أيها السادة المجمعيُّون:

كان شرفاً عظيماً أضفيتُموه عليَّ أن شئتم لي أن أكون بينكم. وما كان ينبغي لمثلي أن يحتلَّ هذا المقام ويقفَ هذا الموقف، وأنا ما زلتُ فتًى لم يَطَأْ بعدُ عتبةَ الأربعين، وإنْ كان المشيبُ قد وَخَطَ فَوْدَيَّ.

ولقد كان أبي — أطال الله بقاءَه — أحْصَفَ مني وأحْزَمَ، يوم رأى نفسه — قبل لِواذِ أربعين سنة — دونَ أن ينضمَّ إلى موكبكم الكريم فاستقالَكُمْ.

ولكني أُريتُ — والحربُ على العربية قد شبَّ أوارُها — أن حقاً عليَّ واجباً أن لا أُحجم ولا أتقاعس عن النهوض بأمرٍ أحسنتم الظنَّ بي فحسبتموني له أهلاً، وإنْ كنتُ أعلم من نفسي أني أعجَزُ من أنْ أستقلَّ به، وأدنى بكثير من أن أُحشر في رَكْب المُجَلِّين.

فمعذرةً إلى أبي وأستاذي الشيخ الجليل الطبيب الجراثيمي أحمد حمدي الخياط أنْ لم أقفُ خُطاه.

ومعذرةً إليكم أيها السادة المجمعيون أنْ لبَّيتُ دعوتكم، فألحقتُ بذلك بكم امرءاً لم يجئكم إلا ببضاعة مُزجاة.

وتالله تَفتأ تُحسنُ الظنَّ بي أيها الأستاذ الرئيس[١]، حتى لأكاد أُحْسِنُ الظنَّ بنفسي .. وما أنا — يعلم الله — بذاك، ولكن إن يَكُ فيَّ خيرٌ فمِنْ أشياخي — وأنت منهم — قبستُه .. عليكَ قرأتُ الطبَّ في كلية الطب قبل عشرين سنة، ومَعَكَ عملتُ في لجنة توحيد مصطلح الطب نحواً من عشر سنين، وأفدْتُ من علمك الكثير الكثير..

أما الصديق الكريم الدكتور شكري فيصل فقد قطع عنقي بثنائه، وأسبغ عليَّ من حُلَل المديح ما لست لـه بأهـل[٢]. ولئن رابه بعض تَبَاطُؤ في عملي في البحث العلمي، لقد كان ذلك إعداداً للعُدَّة وتهيئة لأسباب البحث، وهذه مناسبةٌ أنتهزها لأشكر إخوتي في وزارة التعليم العالي والجامعة[٣]، الذين لم يألوا جهداً في سبيل إنجاح مَسْعَايَ هذا.

*

وبَعْدُ، فكيف لا أشعر بأن الرداء الذي أسبغتموه عليَّ — أيها السادة — فضفاض، وأن السربال الذي ألبستُمُونيه عريض، وأنا أخلف في مقامي هذا عَلَمَيْن شامخَيْن من أعلام اللغة والعلم في بلدكم هذا في عصركم هذا؟.

أما أوّلُهما — الجميلُ الخانيُّ — فكان أمةً وحدَه، في جِدِّه وجَلَدِه وصدقِهِ وإخلاصه. لما رُغِبَ إليه أن يُدَرِّس الفيزياء وهو أستاذ في كلية الطب، أبَتْ عليه طبيعة العالم الحق أن يعلّم إلا ما يُجيد، فشدَّ الرحال إلى باريس، وعَكَفَ على طلب هذا العلـم حتى أتقنه، وتجـاوز ذلك إلى أن صنَّف فيه سِفْراً في مجلّدتَيْن، أفاد منهما الناس

(١) هو الأستاذ الدكتور حسني سبح — رحمه الله — رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق آنذاك.
(٢) في خطابه الذي استقبل به — رحمه الله — الدكتور الخياط في المجمع.
(٣) منهم في وزارة التعليم العالي: زميلُ الدراسة الدكتور محمد علي هاشم، ومن قبله الصديقُ الكريم الدكتور شاكر الفحام، وفي الجامعة رؤساؤها المتعاقبون: الدكتور مدني الخيمي والدكتور عبد الرزاق قدورة والدكتور محمد الفاضل ووكيلاها الدكتور محمد خير فارس والدكتور إبراهيم حداد، وفي كلية الطب عميداها الدكتور إبراهيم حقي والدكتور منير البيطار.

وما يزالون، وتجلّى فيهما تمكّنه من أعِنَّة اللغة فوق تمكّنه من أزمَّة العلم، ووضع فيهما من مصطلح الفيزياء عديداً من الكَلِم، لانزال نرتاح إليه ونسعد باستعماله.

ولم يكن — طيَّب الله ثراه — بالذي يضيع من وقته لحظةً في غير ما عمل مُجْدٍ وسَعْيٍ مشكور. ولقد أكبَّ في أُخرَيَات أيامه على عمل جليل — بدأه مِنْ قبل — في معجمٍ لألفاظ العلوم لم يُتَحْ له أن يُنشَر. وإني لَيَحْزُنُني أن يبقى هذا المخطوط حبيسَ القرطاس، ويُسعِدني — إن شاء آلهُ الأبرار — أن أعمل في إخراجه ونشره؛ فإنْ فعلتُ، إني إذن لمن القائمينَ بنصيبٍ من حقِّ هذا الرجل الـذي لم يُوَفَّ حقه من التكريم، ولم يُصِبْ من الوفاء ما كان ينبغي له أن يصيب.

وأما ثاني الرَّجُلَيْن — وهو الصَّلاحُ الكواكبي — فَكَمْ يطيبُ لي أن أتحدَّث عنه. فتحتُ عيني وأنا بعدُ صغيرٌ صغيرٌ على بيت الكواكبي، وكان صلاحُ الدين تلميذَ أبي الأثيرَ وصفيَّه... ورَتَعْتُ في بيته ما شاء الله لي أن أرْتَع. وكانت بُنَيَّاتُهُ — رحم الله كُبْراهُنّ وحفظ أُختَيْها وشقيقَهُنَّ — أخواتٍ لي، نَعِمْتُ بأخوَّتهنّ دهراً. وكنت أرى في الصلاح الكواكبي — منذ فتحتُ عينيَّ عليه — إنساناً عَجَباً ليس له نظير ! وما أشدَّ ما كان يُدهشني أن أراه يعمِد إلى قطعة من الخشب أو الحطب مما يوقدون عليه في النار، ثم يأتي بسكين أو شفرة فيبريها بها، فيُحسن بَرْيَها ونَحْتَها، ثم يغمسها في دواةٍ عتيقة بها مدادٌ لعلَّه من صنعه، ثم يكتب بها من جميل الخط والزخرفة ما شاء... وأسأله أن يكتب اسمي فيصنع شكلاً هندسياً منمَّقاً في بضع ثوانٍ.. ثم يلقي به إليَّ في عجل، ليفرُغ إلى عنوان يكتبه لبعض كُتُبه.

وكنت أتَسَلَّلُ أحياناً إلى خَلْوَته المفضَّلة في العُلِّية الغربية حيثُ مكتبتُه، فأُلفيه قد عَمَدَ إلى كتاب عتيق يُؤْثره، يستخرج من مكنونه أشياءَ يودِعُها جذاذات وكنانيش، ثم علمت — بعد أن كبرتُ — أنَّ هـذا الكتاب يقـال لـه «القاموس المحيط» وأنَّ هذه الكراريس تحوي من فرائد الكَلِم نفائسَ ألفاها تُقابل بعض مصطلح العلم الحديث.

ولد صلاحُ الدين الكواكبيُّ في مدينة حَلَب في السنة الأولى من سِنِي هذا القرن. ودرس العلوم الابتدائية في الآستانة، ونال شهادتها بدرجة ممتازة؛ ثم دَرَسَ العلوم

الرُّشْدية في بيشِكْطاش في المدرسة الرُّشْدية الرسمية في الآستانة. وانتقل منها إلى الرُّشْدية الملكية التركية بحلب، ونال شهادتها بدرجة ممتازة. ودَرَس من بعد ذلك العلوم السلطانية بحلب، حتى السنة الحادية عشرة من سني الدراسة، ثم أكمل تحصيله في هذه المدرسة نفسِها بعد أن تحوَّلت إلى مدرسة التجهيز العربية، ونال شهادتها بدرجة ممتازة في شهر تموز من سنة عشرين. وقد كان يُحِبُّ حَلَبَ حُباً جمّاً ويَحِنُّ إليها كثيراً وكأنَّه يتمثَّل بقول الشاعر:

ألا هَلْ إلى أبيات سَمْحٍ بذي اللّوى ... أو الرَّمْلِ مِنْ قَبْلِ الـمَمَاتِ مَعَادُ
بـــلاد بهـــا كُنّـــا وكُنّـــا نُحِبُّهـــا ... إذِ النـاسُ نـاسٌ والبـلادُ بـلادُ

وفي سنة إحدى وعشرين، دخل المعهد الطبي في دمشق لِيَدْرُسَ الصيدلة فيه ثلاثَ سنين، وينالَ إجازتَها الرسمية بنجاحٍ باهر سنة أربع وعشرين. وكان لهذه السنوات الثلاث أثرٌ فيه كبير.. فقد كان المعهد الطبي العربي مَوْئلَ العربية ودرعَها الحصين، وفيه كانت تُدَرَّس العلوم بالعربية على رغم مُرادِ الفِرَنْجَة. ولئن كانت إرادة العلوج المستعمرين قد أفلحَتْ في التحوُّل بلُغَةِ التعليم عن العربية في مصر، بعد سبعين سنة من التعليم بالعربية، وأفلحت كذلك في التحوُّل بألباب المدرِّسين ثَمَّةَ — إلا قليلاً ممن عَصَمَ ربُّك — إلى مرتبةٍ من الاستخذاء للغة هذه الأعاجم، تتجلّى اليوم في إبائهم العودة إلى التعليم بالعربية.. ولئن كانت حقيقةُ الغرض من إنشاء المدرسة الإنجيلية السورية التي أصبحت تُعرَف بالجامعة الأمريكية في بيروت، قد تبدَّت بعد سنوات من بدء التدريس بها، فأصبحت تدرِّس بلغةٍ أجنبية.. لقد ظلَّت الجامعة السورية ومعهدُها الطبيُّ العربيُّ قلعةً شامخةً، ترفع راية التعليم بالعربية، ولم تَثْنِها عن ذلك مكايدُ الفرنجة، حتى كانوا في محاولتهم صَرْفَها عمّا وَطَّنت العزم عليه:

كَناطحٍ صخرةً يوماً ليوُهِنَهـا ... فلم يَضِرْها وأوْهَى قرنَهُ الوَعِلُ

في هذا الجو تعلَّم الكواكبيُّ، وإليه عاد بعد أربعة أعوام قضى معظمها في الاختصاص في بلاد القوم، يدرس في الصُّربون الفيزياء والكيمياءَ، وفي مؤسسة الطب

الشرعيِّ علمَ السموم، وفي معهد الصيدلة الكيمياءَ الحيوية... وينشر في غضون ذلك بحوثاً يحتفي بها القوم ويُثبتونها في مدوَّناتهم، ويرجع بشهاداتٍ تَنِمُّ على طولِ باعِهِ في هذه الفنون.

ويومَ فاءَ إلى المعهد الطبي العربي مِنْ بعد ذلك سنة ثمان وعشرين، عُيِّن في دار الجراثيم ولبث فيها ثمانيَ سنينَ دَأَباً، يُعاون الأستاذ الجراثيميَّ أحمد حمدي الخياط في مختبرات التدريس والتشخيص، ويخطو عنده خطواته الأولى في التأليف العلميِّ بالعربية.

وقد كانت هذه الأعوامُ الثمانية غنيَّةً بالإنتاج العلمي. ألَّفَ في مَطَالِعِها سلسلةً مجوَّدةً أسماها «الدروس الكيمياوية لتلاميذ المدارس الثانوية»، وجعلها في خمسة أجزاء: خصَّ كلاً منها بسنةٍ من سنوات الدراسة الثانوية الخمس. وكان ذلك ما بين سنتَيْ ثمان وعشرين وثلاثين. وكان لهذه الكتب شأنٌ كبير فقد سدَّت حاجةً كانت إذ ذاك ملحَّة، ووضعت في يد الطالب مراجعَ سهلةَ المتناول يسيرةَ اللغة جميلةَ المصطلحات.. فكانت هذه التجربةُ الأولى غايةً في النجاح، ومفتاحاً لأسفار أُخَر اتَّصفت جميعاً بالجودة والإتقان، فصَدَرَ سنة اثنتين وثلاثين كتابُه في «الحُبابات الدوائية» وسنة ثلاثٍ وثلاثين كتابُهُ «الحموضة والقلوية في نظرية الشوارد»، وسنة أربع وثلاثين كتابه في «صناعة حمض الليمون»، وسنة خمس وثلاثين كتابه في «الكيمياء الحديثة»، وسنة سبع وثلاثين كتابه في «الدوتيريوم أو الهيدرجين الثقيل».

وكان مِنْ جميلِ الاتِّفاق أن قَرَنَ الكواكبيُّ القولَ بالعمل. فحينَ أنشأ كتابه في الحُبابات الدوائية، أنشأ يصنع مستحضرات صيدلانية هي حُبابات دوائية تحوي أدوية نافعة تُزْرق للمرضى علاجاً ناجعاً لهم. وذلك جانبٌ مهم من شخصية الكواكبيِّ، يكشف عن نفس خيِّرة معطاء، لا تكتفي بنشر العلم يفيد منه الدارسون، وإنما تتعدى ذلك إلى الدواء يفيد منه المِرَاض. ولعلَّ ما صنع كان من أوائل ما وُجد من صناعة صيدلانية في هذه البلاد.

وفي عام سبعة وثلاثين، استدعتهُ حكومةُ العراق أستاذاً لتدريس الكيمياء الحيوية والتحليلية في كلية الصيدلة الملكية العراقية ببغداد، وبقيَ فيها ثلاث سنين أُخَر، لَقِيَ في

غضونهنَّ الترحيبَ كلَّه والتقديرَ كلَّه، وكان فيهنَّ منتجاً كذلك غزيرَ الإنتاج، فقد طَفِقَ يؤلِّف لطلابه المراجعَ التي تلزمهم بالعربية — غير هيَّاب — فصنع كتاباً لطلبة طب الأسنان أسماه «الموجز في الكيمياء الحيوية» وكتاباً عن «الحَيَوينات (الفيتامينات)» سنةَ سبع وثلاثين، ثم صَنَعَ كتاباً في ثلاثة أجزاء لطلبة الصيدلة يتناول «الكيمياء الحيوية الطبية العملية» وذلك عامَ ثمانية وثلاثين، ثم أصدر — مع الصيدلي الكيمياوي عبد الفتاح الملاح — «التطبيقات العملية للكيمياء الحيوية» سنة تسع وثلاثين.

ثم حَنَّ إلى دمشق ومعهدها الطبي العربي، فعادَ إليه سنةَ أربعين، وتَدَرَّج في مراتب التدريس فيه حتى أصبح أستاذاً ذا كرسي عامَ سبعة وأربعين، فعَهِدَ إليه الأستاذُ الجرائيمي الخياط، وكان وقتئذ ينهض بأعباء عمادة كلية الطب، بتدريس الكيمياء العضوية لطلاب الصيدلة. فلبَّى صلاح الدين طلبته، وهو كما يقول «أستاذه وله عنده منزلة الأخ الأكبر»، وصنع كتاباً من أنفس ما أُلِّف في «الكيمياء العضوية». وكان قد نشر قبله كتاباً عن «الحاثات في الكيمياء الحيوية» سنة إحدى وأربعين. ثم أنشأ من بعد ذلك كتباً كِثاراً، أشهرُها سِفرٌ في «الكيمياء الحيوية» وآخر في «علم السموم»، وكتابان في التطبيقات العملية، أحدهما للكيمياء الحيوية والثاني للكيمياء التحليلية، وكتيِّبٌ عن «النظائر في الكيمياء الحيوية». ولَبِثَ يعملُ في التدريس والتأليف في الجامعة، حتى غادرَها سنة إحدى وستين يومَ بَلَغَ سنَّ التقاعد.

وكان طبيعياً أن يتصدَّى الكواكبي لوضع المصطلح منذ بدأ يزاول التأليف؛ والحقُّ أنه قد نذر للمصطلح عمرَه كلَّه ووَقَفَ عليه حياتَه؛ فهو يقول — يحدِّثُنا عن نفسه —: «منذ ما أولعتُ عن رغبة ملحَّة في نفسي بمطالعة كتب اللغة العربية، كان القاموسُ المحيط للفيروزابادي هو الوحيد على منضدتي خلال الدراسة التجهيزية في عهد العثمانيين، وما بعدَها منذ التحرُّر العربي، فكنت أقلِّب صفحاته، وأطالعُ سطورَها بإمعان، لأطلع من أعماق هذا المحيط بالدُّرَر الغوالي أفيد منها للمصطلحات العلمية، بالإضافة إلى ما كان يُرشدني إليه والدي[1] رحمه الله وأجزل ثوابه».

(١) والده القاضي الفاضل مسعود أبو السعود الكواكبي، عضو محكمة التمييز وعضو المجمع.

وقد وَضَعَ من المصطلحات بضعَ مئات استعملها في كتبه، ونَشَرَ بعضها في مجلة المعهد الطبي العربي تباعاً منذ سنة ست وثلاثين، ونشر بعضاً في مجلة هذا المجمع الموقّر، وما انْفكَّ يكتب لهذه المجلة حتى آخر نفس من حياته[1].

على أنَّ أجلَّ كتبه وأبقاها كتابان اثنان. أما أولُهما فهو «مصطلحات علمية» كان ينشرها، ثم يردِّد النظر فيها ويضيفُ إليها ويُصدرها في طبعة جديدة، حتى بلغ ما طَبَعَهُ من الكتاب ثماني طبعات. وفي هذا الكتاب نجد خلاصة أفكار الكواكبي ونتلمَّس أصولَ مذهبه. وأما الثاني «فمعجم المصطلحات الطبية الكثيرُ اللغات» الذي شارك فيه أستاذَيْن من الرعيل الأول في المعهد الطبي العربي وفي وضع المصطلح، وكان بمثابة التطبيق العملي لأصول مذهبه في مصطلح الكيمياء.

ولعلّه يَحْسُن بنا الآن أن نتطرَّق إلى ملامح المنهج الذي سَلَكَهُ الكواكبيُّ وأَلْحَبَهُ لِمَنْ بَعْدَه. ومعلومٌ أن العربية قد نَمَتْ بالاشتقاق والمجاز والنحت والتعريب، وهي الطرائقُ التي سَلَكَها المتقدِّمون من العلماء والنَّقَلَة عندما وضعوا آلافَ المصطلحات في مختلف العلوم، ما ابتدعوه منها وما نَقَلُوه عن فارس ويونان والهند وغيرها من الأمم. وهذه الطرائق هي التي نتَّخذها في زمننا هذا لنقل العلوم الحديثة إلى لغتنا الضاديَّة. ولكن الكواكبي كان تَّيقاً، يثيره إحجامُ قومه عن التوسُّع في اللجوء إلى القياس بلا حَرَج، ويسوؤُه — كما يقول — «أن نبقى محصورين في حجرة ضيقة، لا ندري كيف النجاةُ منها وتكادُ تقضي علينا لضيقها، ولدينا أُلوفٌ من الكلمات الأجنبية، لعلوم ومكتشفات شتى، تحتاج إلى ما يقابلها في لغتنا الشريفة».

ونَعَمْ، إن القياسَ — كما يقول أبو الفتح عثمانُ بن جني[2] — «موضعٌ شريف، وأكثرُ الناس يَضْعُفُ عن احتماله لِغُموضه ولُطفه، والمنفعةُ به عامة، والتسانُدُ إليه مُقَوٍّ مُجْدٍ، وقد نصَّ أبو عثمان عليه فقال: ما قِيسَ على كلام العرب فهو من كلام

(١) ناهز ما نُشر له في مجلة المجمع ثلاثين بحثاً.

(٢) الخصائص لابن جني، الجزء الأول، الصفحة ٢٥٧، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٧١ هـ.

العرب؛ ألا ترى أنك لم تسمع أنتَ ولا غيرُك اسمَ كلِّ فاعل ولا مفعول، وإنما سمعتَ البعضَ فقِسْتَ عليه غيرَه».

وكذلك قال له شيخُهُ أبو علي يومَ سألَه: أفترْتَجِلُ اللغةَ ارتجالاً؟. قال: «ليس بارتجال، لكنَّه مَقيسٌ على كلامهم، فهو إذَنْ مِنْ كلامهم».

ولكنَّ الكواكبيَّ كان يرى الاتساع في هذا الباب بلا تَحَرُّج، ويقول: «فما نَطَقَ به العربُ يقاسُ عليه ولو كانت كلمة واحدة»[1].

وكذلك قال لكم في موقفه الذي وَقَفَهُ في هذا المكان قبلَ بِضْعٍ وعشرين سنة، يوم استقبلتُموه رصيفاً لكم في هذا المجمع المبجَّل:

«والقياسُ ما أوسع حدوده! لماذا نكتفي ببضع كلمات معدودات على وزن فَعَل: (رَمَد، كَلَب) فنجعل الدائرة ضيقة لا تتعدى حدودها دفَّتي القواميس، ولا نحب توسيعها بالقياس كما هي عليه المقاييس، فنقول: (فَيَل، زَرَق)، أو نكتفي بكلمتَيْن على وزن مفعول: (مَكْبود، ممْؤون) فلا نقول قياساً: (مَزْهور، مَسْكور)، أو بكلمتين على وزن فُعَال: «جُذَام، بُوَال» فلا نقيس به (نُهَام، رُحَام)؟ ألأنه لم يُسمَع عن العرب أكثرُ من هاتين الكلمتين، أم لأنه لم يدوَّن في المعاجم غيرهما؟»

«فلماذا اتُّخِذَت المقاييس إذن؟ أليسَتْ للقياس على الإطلاق دون قَصْرٍ أو حَصْرٍ؟ ما نفع (المتر) إذا اقتصر استخدامه على ثوب الحرير، ولم يعمَّ أثواب القطن والصوف والكتان؟ وما فائدة (اللتر) إذا حُصِرَ عملُه لكَيْل الماء، ولم يُستخدم لكَيْل الموائع كافةً من زيوت وأغوال وألبان؟».

«سادتي! لو أن العربي القديم بُعِثَ اليوم حياً من لَحْدِه، وشاهد هذا التقدُّم العلميَّ الهائل بفروعه الجمَّة التي لم تكن في عهده، لما تردَّد لحظةً في وضع ما جرى عليه العربي الحديث نهجاً، على ما سار عليه القديم سليقةً، يوم كان حياً في زَمَنِه الغابر».

---

(1) مصطلحات علمية للكواكبي، الصفحة ٨، الطبعة الثامنة، مطبعة جامعة دمشق ١٣٧٨ هـ.

وقال في مقدّمة مصطلحاته العلمية[1].

«وماذا يُراد بكلمة (شاذ)؟ ألم ينطق بكلمةٍ (شاذة) من هذه الشواذ عربيٌّ صميمُ العروبة في الزمن الغابر.. فما المانعُ من القياس عليها؟ ألأنه لم يُسمَع عنه غيرها أم لأنه لم يُدوَّن في المعاجم سواها»؟

«... لِمَ نجعل الباب موصداً وهو واسع؟ فلنُبقِهِ مفتوحاً على مصراعيه، لنَنْفُذَ منه إلى مجال فسيح، نَصُول فيه ونَجُول».

«... فإذا كنا راغبين حقاً في اقتحام العقبة في سبيل المصطلحات العلمية، علينا بالتساهل دون قيد ولا شرط:

(١) في القياس على الأوزان العربية إطلاقاً.

(٢) في القياس على بعض القواعد العربية.

(٣) في الأخذ بالنَّحْت والاشتقاق.

(٤) بالتنازل عن الأنانية والكفّ عن الحميَّة الجاهلية، لقبول الأصح والأصلح من بين المصطلحات العديدة».

هذا ما كان من أمر القياس. فأما النحت فالحديث عنه في كلام الكواكبي يكاد يكون أبْيَن وأظهَر، لأنه كان فيما نعلم السبَّاق إلى الاتّساع فيه والدعوة الحرة إليه.

كان فناناً يتحسَّس الجمال حيثُ كان، فيستشعر أن في قطعة الخشب الملقاة مقدرةً على أن تكون أداة لرسم الحروف وتنميق الزخارف، فلا يَدَعُها حتى يستخرج منها مكامِنَ الجمال.. ومن أجل ذلك كان يقول:

«ما الذي أكسبَ الحجرَ الصَّلْدَ قيمتَه في الهيكل؟ هل غيرُ النحت مِنْ قِبَل الحُذّاق.. وما قيمةُ التمثال الحجري لولا نحتُه على أيدي مَهَرَة؟!»[2].

---

(١) مصطلحات علمية للكواكبي، الصفحتان ٦، ٧، الطبعة الثامنة، مطبعة جامعة دمشق، ١٣٧٨ هـ.

(٢) مصطلحات علمية: حاشية الصفحة السابعة.

وكأنّي به كان يَقِفُ الموقف نفسَه من الكَلِم... كان يعيش كلَّ كلمة على حِدَة... ثم ينأى به الخيال فتتمثّل له الكلمات شاخصة.. ثم ينحِتُها في توهُّمه نحتَ الخبير الحاذق، ويتأمَّلها بباصر فكره فيعجب لها ويرتاح إليها، ويرى في ما نَحَتَ من مكامن الجمال ما لا يستطيع غيره أن يُبصر.. ومن أجل ذلك كان النحتُ قطعة من كيانه، وفيئاً يرتاح إليه كما يرتاح المهاجر بعد السفر الطويل في ظل الدوحة الوارفة..

ونَعَمْ، لقد أكثرَ من النَّحْتَ وبالَغَ فيه، ولكنه كان يُزاول علماً لا يصلح له إلا النحت.. علم الكيمياء.. ونحن نحاول اليوم في لجان مصطلح الكيمياء أن نَنْأى عن النحت ما استطعنا، فإذا بنا نعود إلى ما نَحَت.. وصحيحٌ أن جملةً قد تكون أبلغَ من كلمة، ولكن الكيمياء التي استَعْصَتْ على أفهام الأولين والآخرين، تأبى أن تُسوَّى بغيرها، وتُثبت أن الكلمة الواحدة المنحوتَةَ خيرٌ من كلمتَيْن، وأنَّ التوسُّع في النحت الذي سنَّه الكواكبي، له ما يسوِّغه، إلا أنه لا يقوم به إلا كل حاذق خبير..

* * *

هذا شيءٌ عن مذهب الكواكبي في المصطلح.. فأما الكواكبي الإنسان فقد كنتُ من أعرف الناس به، وكان عَزُوفاً عن الناس، يطمئنُّ إلى عدد من صَحْبِهِ الأدنَيْن وخُلَصِه، ويجد نفسه غريباً في الآخرين. حتى لكأنه يتمثَّل دائماً قول ابن هرمة:

ليتَ السباع لنا كانت مجاورةً	وأننا لا نرى ممن نرى أحداً
إنّ السباع لَتَهْدَا عن فرائسها	والناسُ ليس بِهَادٍ شرُّهم أبدا

ولكن الناس كانوا يحبون أن يستمعوا إليه، وسَلُوا إن شئتم طلابه الكُثُرَ في الشام والعراق وغيرهما، فقد كان له منطقٌ – كما قال ذو الرمة – رخيمُ الحواشي لا هراءٌ ولا نَزْرٌ...

أو كما قال ابن الرومي في حديث مَنْ أحبَّ:

وحديثُها السحرُ الحلالُ لَوَ انَّهُ	لم يَجْنِ قَتْلَ المسلمِ المُتَحرِّزِ
إنْ طالَ لم يُملَلْ وإنْ هيَ أوجزتْ	وَدَّ المحدَّثُ أنها لم تُوجِزِ

شَـرَكُ القلـوب، وفتنـةٌ مـا مِثلُهـا   للمُطْمئنِ، وعُقْلـةُ المُستَوْفـزِ

ولقـد لقـيَ صـلاحُ الديـن وجـهَ ربِّه، ولَحِقَ بموكب الغابرين من الرجال الأماجد.. الذيـن بَنَوْا هذا المجمع المبارك فأحسنوا البنيان.. وأبْلَوْا في الذَّوْد عن لغة الكتاب العزيز فأحْسَنُوا الـبلاء.. وعبَّدوا الطـريقَ لاحِـباً لمـن جـاءَ بعدَهـم.. وصَدَقُوا ما عاهدوا الله عليه..

وهـا أنـا ذا أنظـرُ في شأني وشأنهم فتَتَصَاغَرُ إليَّ نفسي، حتى أحسَّ بها في جَنْبِهِمْ ذرةً من عَدَم.. وأردِّدُ في خاطري قولَ جَذِيمَة الوضَّاح:

رُبَمـا أوْفيتُ في عَلَـم   تَرْفَعَـنْ ثوبـي شِمالاتُ
في فتُـوٍّ أنـا كالِئُهُـمْ   في بَلايـا غـزوةٍ بـاتوا
ثم أُبْنـا غانمـينَ معـاً   وأنـاسٌ بعَدنـا مـاتـوا
نحـنُ كنا في ممـرِّهـمُ   إذْ مَمَـرُّ القـوم خَـوَّاتُ
ليتَ شِعري ما أمَاتهمُ   نحـنُ أدْلَجْنا وهُمْ بـاتوا

* * *

٢

تعريب العلوم الطبية (*)

شرَّفني الأخُ الكريم الأُستاذ الدكتور عبدَ الكريم خليفة، فَطَلَبَ إليّ أن أُحدِّثكُمْ بموضوع بالغ الشأن، ألا وَهُوَ تعريبُ العلومِ الطبية. وأنا أشكرُ له حُسْنَ ظنِّه، فَقَد حَسِبَني أهلاً للحديث في ذلك.. وما أنا في حقيقةِ الأمر إلا كما قال أبو عليٍّ البصير:

ولكنَّ البلادَ إذا اقْشَعَرَّت   وصَوَّحَ نبتُها رُعِيَ الهشيم!

على أنّ أخي عبدَ الكريم على رِقّةِ طبعِه، ودماثةِ خُلُقه، وخَفْضِ جَناحه، يُلقي على المرء ظِلالَ مَهابةٍ ذاتِ خَفَر.. ولَقَدْ هِبْتُهُ مَرّتَيْن: مَرةً حين لبَّيتُ دَعْوته الكَريمة وأنا أدْرى بمكانتي ومُكْنتي.. داعياً الله أن يُجنِّبني التَكلُّف، ويُعيذَني من الخَطل، ويَحميَني من العُجْبِ بما يكون منّي والثِقَةِ بما عندي، ويجعلَني من المحسنين.. والمَرة الثانية حينَ لم أسألْهُ ما الذي يَعْنِيهِ بِهَذا العنوان الذي افْتَرضَهُ عَليَّ. وأُصارِحُكُمُ القولَ إنّني لم أدْرِ ولستُ إخالُ أدْري، أكانَ يقصِد إلى ذلك الحِصارِ المضروبِ على اللغة العربية، والجدارِ الذي هُوَ بأسْوارِ السِجْن أشْبَه، يُحْاطُ لغَتنا العربيةَ العلميَّة ويَحُولُ بينَها وبينَ حُرِّيةِ الانْعِتاق والانْطِلاق، وتلكَ قضيَّةُ تعليم العلوم الطبيةِ باللغة العربية؛ أم كان يعني خلاصةَ التجربةِ المتواضعةِ التي عانَيْناها في وَضْعِ المصطلَحاتِ واشتقاق الكَلِم، ثُمَّ في نَقْلِ العلوم الطبية إلى العربية؟ أو قُلْ: أكانَ يريدُ أن أُناقِشَ أصْلَ القضيَّة، أمْ أتحدَّث عن التطبيق! وأقول: هِبْتُ أن أسألَه، فرأيتُ أنْ لا أفْصِل بين الأمرَيْن، وأنْ

(*) محاضرة ألقيت في الموسم الثقافي الثاني لمجمع اللغة العربية الأردني (شعبان ١٤٠٤ هـ – أيار ١٩٨٤ م).

أبدأ بالحديث عن الأصْلِ مُنْتَقِلاً إلى الفرْع إذا سَمَحَ الوقت، وإلا فلِذلكَ مَقامٌ غيرُ هَذا المقام.

ولقَدْ جَرَت العادةُ في الكلام عن تعريب العلومِ الطبية بالمعنى الأول، أن يَسْتَعْرِضَ المُتَحدِّثُ حُجَجَ القائلينَ بالتعريب والقائلينَ بِعَدَمِهِ، برَصانَةٍ واتِّزانٍ وموضوعية، ثم يُعَقِّبَ عَلَيها بما يريد.

وَكذلك سَوَّلَتْ لي نفسي!

ثم أحْسَنَ الله بي فَصَرفني عن بُنَيَّاتِ الطريق، وألْهَمَني أن أسلُكَ الطريقَ اللاحِبَ والجادَّة الصريحةَ القاصِدَة، وَعلى الله قَصْدُ السبيل - ومنها جائر -!

فاسمحوا لي أن أضَعَ القضيَّةَ في مَوْضِعِها الحقيقيِّ كما هُوَ الواقع، في إطار الصراع الحضاريِّ الذي تخوضُهُ هذه الأمة، عَلَّنا نفتحُ عيونَنا على الخُيُوطِ التي تُنْسَجُ منها حياتنا تحتَ ظلامٍ دامس، قَدْ أطلَقَهُ المُسْتَعْمِرُ لِيُخْفِيَ عنّا مكرَهُ بنا وخداعَهُ لنا، فإذا تمَّ نسيجُ هذه الحياة لَبسناها كأنَّها حياةٌ نابعةٌ من سرِّ أنفُسنا، وبذلك يتمكّن أن يقودَنا كالأنعام، ونحن نحسبُ أنَّنا إنَّما نقودُ أنفُسَنا، وأننا نتصرَّف في هذه الحياة تَصرُّفَ الحُرِّ الذي لا سُلْطانَ لأحدٍ عَلَيه. وَهَذا هُوَ المعنى الذي رَمَيْتُ إليه قبل قُرابةِ شهر، حين عَقَّبْتُ تعقيباً مختصراً في مؤتمر المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، واستعملتُ مصطلَح «القابلية للاستعمار» الذي وضعه أخي الأستاذ مالك بن نبي رحمه الله. وقلتُ آنذاك إنه حينما بُعِثَ النبيُّ ﷺ كان ثَمَّةَ مستعمِرون فُرْسٌ ومستعمِرون رُوم، وكان ثَمَّةَ مستعمَرون فِعْلاً، من غَساسِنَة ومَناذِرَة، ومستعمَرون حُكْمَاً وهم سائرُ العَرَب، ولكنَّ دعوةَ الإسلام قَضَتْ على ذلك الاستعمار بوجوهِهِ القبيحةِ جميعاً في سنواتٍ قليلةٍ من الزمان، وما كان ذلك إلا لأنَّ الإسلامَ قَدْ قَضَى على قابلية الاستعمار!

ما الذي أعنيه بقابلية الاستعمار؟

اسمحوا لي – وأنا طبيبٌ – أن ألجأ إلى مصطلَح الطب أستعيرُهُ لأُفصحَ عمّا أريد. فَقَد كَشَفَت البحوث الطبيةُ والحيويةُ في العَقْدَيْن الأخيرَيْن، أن خلايا من خلايا البَدَن، تَحْمِلُ على سطحها ما يدعونه «المُستَقْبِلات» receptors لِمُختَلِفِ الموادّ. فتلك الخلايا التي تكون مَحلاً لفعلِ مادةٍ معيَّنة: دواءٍ معيَّن أو سُمٍّ معيَّن، أو مُفْرَز معيَّن، تكون مِنْ قَبْلُ قَدْ حَمَلَتْ على سطحِها مُستَقْبِلةً تفتَحُ لهذه المادَّة ذراعَيْها وتَتَلَقَّفُها، فتدخُلُ فيها كما يدخُلُ المفتاحُ في القُفْل. ومتى تَمَّ ذلك انْفَتَحَت الخليةُ المستهدَفة أمام المادَّة المستهدِفة، وأخذت المادةُ الطارئة تفعل فِعْلَها، وتَجلّى هَذا الفعلُ بسلوك.

ولستُ أريدُ أن أخوضَ كثيراً في التفاصيل، ولكنّي أُومِنُ بوجودِ كثيرٍ من أوْجُهِ التَشابُهِ بينَ هذه الخلايا البدنية وبين الخلايا الاجتماعية، أو بين البدن برُمَّته والمجتمع برُمَّته.

فالأمَّةُ التي تَتَّصِفُ بالقابلية للاستعمار، تَحْمِلُ على سَطْحِها وفي طَيّاتِها عديداً من المُستَقْبِلاتِ للمَكايِدِ التي يُطْلِقُها الاستعمار – وَهُوَ شديدُ المِحال –!

والاستعمارُ يُطْلِقُ سِهاماً مُختَلِفَة، يَتَلَقَّفُها من المُستَقْبِلاتِ ما هُوَ مستعدٌّ لها مهيَّأٌ لاستقبالها. فَهُوَ يَسْلُك مثلاً أسلوبَ مصارعة الثيران: يَشْغَلُ بالَ الثور – الذي هُوَ الإنسان القابِلُ للاستعمار – بقضيَّةٍ جانبيَّة يُرَكِّزُ عَلَيها هجومَه، كَمِثْلِ تلكَ البُرْدَةِ الحمراء التي يحملها مُصارِعُ الثور بِيَدِهِ لِيُلهِيَ الثورَ بها فَيَصْرِفَه عن نفسه. وبذلك يَغْفُلُ الإنسان عن قضيَّتِهِ الأساسيَّة، ويَستَقْتِلُ في المعركة الجانبيَّة التي تَستَنْفِد قُواه.

ولعلَّ أوْضَحَ مثالٍ على هَذا الأسلوب، ما اتَّبعه الاستعمارُ في موضوع لغة التعليم. فَهُوَ يعلم أنها قضيةٌ جوهرية، وأنَّ من الخَطَر الشديدِ عَلَيه أن يكونَ التعليمُ باللغةِ الوطنية، فيأتي بُبردةٍ حمراءَ يُطْلِق عَلَيها اسم «مُستَوَى التعليم» ويُوْهِمُ الناسَ بأنَّ القضيةَ الجوهريةَ هي قضية مُستوى التعليم، ثم يُوْهِمُهُمْ أنَّ مستوى التعليم يَنْخَفِضُ إذا كان التعليمُ باللغة الوطنية. وتدورُ رَحَى المعركة في هَذا المُنْعَطَف الجانبيّ، تَستَغْرِقُ جُهودَ المُعتَرِكِينَ وتَلْفِتُهم عن قضيَّتهم الأصلية التي أرادَ الاستعمارُ صرْفَهُمْ عنها، فيكون له ما أراد...

أما المستهدَفون الذين أطلقَ عَلَيهم الاستعمارُ هذه المكيدة، فَمَوْقِفُهُمْ مختلفٌ جداً. فأما أولئك الذين يتمتَّعون بقابلية الاستعمار، فإنهم يَتَلَقَّفون هذه المكيدة تَلَقُّفاً ويؤمنون بها ويَدْعُونَ لها ويكافحون في سبيلها، وجُلُّ هؤلاء من المخلصين الذين أُخذوا من غَفْلَتِهِمْ وهم يظنُّون أنهم يخوضون معركتهم الحقيقية. أما الذين لا يحملون في جلدتهم مُسْتَقْبِلاتٍ تَتَلَقَّفُ المكايدَ الاستعمارية، فإن هذه البُرْدَةَ الحمراءَ لا تَغُشُّهُمْ ولا تَخْدَعُهُمْ وإنما يَبْحَثُون عن حقيقةِ الأمر وجَوْهَرِ القضيةَ.

وقَدْ حَدَث مثلُ ذلك في المغرب. فَقَد كانَ طبيعياً أن يُعَرَّبَ التعليمُ بعدَ الاستقلال. ثم إذا بالأبواق تُنْفَخُ بعد سنين بانخفاض مستوى التعليم. وقَدْ كانَ ذلك حقاً، فَقَد تَدَنَّى مستوى التعليم عَمّا كان عَلَيه مِنْ قَبْل. ولكنَّ اللجنةَ التي أُلِّفَتْ للنظر في الموضوع، لم تكُنْ بالغفلةِ التي كان يرجوها الاستعمار. فجاءت بالكُتُبِ التي يَدْرُسُها الطفل في المرحلة الابتدائية جميعاً. وجَرَّدَتْ ما فيها من مفاهيم فكان عددها «س» مثلاً. وصَنَعتْ مثلَ ذلك في الكُتُبِ المماثلة التي تُدَرّس في سائر البلدان العربية فكان العدد دائماً «س» ينقصُ قليلاً أو يزيد قليلاً. ثم جاءَتْ بالكُتُب التي يَدْرُسُها الطفل في فرنسا في المرحلة نفسها، وجَرَّدَتْ ما فيها من مفاهيم فكان عددها «ع». وصَنَعَتْ مثلَ ذلك في الكُتُب المماثلة التي تدرّس في سائر البلدان الأوروبية فكان العدد دائماً «ع» ينقص قليلاً أو يزيد قليلاً. ولكن «السين» لا تكاد تَصِلُ في أحسنِ الأحوال إلى نِصْفِ «العين». فالقضية ليست إذنْ قضيةَ «لغة» التعليم وإنما هي قضيةُ «مُحتوى» التعليم. أما سببُ هَذا التَفاوُتِ الهائل فما أظنُّ حسابَ الاحتمالاتِ وقوانينَ المُصادَفَة بِقادِرَيْنِ على أن يُقَدِّما له تفسيراً.. ولكنَّ هَذا موضوع آخر.

وأنا أنْقُلُ عن مقالةٍ نفيسة للأستاذ الجليل أحمد الأخضر غزال، أحدِ أعضاء اللجنة التي أسْلَفْتُ الحديثَ عنها، منشورةٍ في مجلة البحث العلمي المغربية سنة سبع وستين يقول فيها:

«... بعدَ إحصاءاتٍ عديدة ومتنوِّعة، غايتُها مقارنةُ الكُتُب الأوروبية الرسمية (في إسبانيا وفرنسا وايطاليا وألمانيا وانجلترا) بالكُتُب العربية كيفَما كان بلدها. وما أثبَتْنا هنا من أرقامٍ يُعْتَبَرُ مُعَدَّلاً بين الكتب الأوروبية وبين الكتب العربية:

	الكتاب الأجنبي	**الكتاب العربي**
الحيوانات	١١٢ اسماً	٤٤ اسماً
النباتات	٩٥ اسماً	٢٢ اسماً
جسم الإنسان	٥٠ اسماً	١١ اسماً
المحسوسات	٣٧٠ اسماً	١٠٦ اسماً
الأوصاف	٢٦٢ اسماً	٩٤ اسماً
الأفعال	٤٤٤ اسماً	٢٥٠ اسماً
المجموع	**١٣٣٣**	**٥٢٧**

ثم يقول أخيراً: «وإذا انخفض المستوى فهناك سَببٌ، وهَذا السَبَبُ هُوَ أننا لا نتعلّم بِلُغَتِنا ما نتعلّمُهُ بلغةِ غيرِنا»!

ولو أنَّ أعضاءَ اللجنة كانوا كأولئك الذين يقرِّرون لغةَ التعليم العالي في كثير من البلاد العربية، لاستَمالَتْهُم البردَةُ الحمراء، بُرْدةُ مستوى التعليم، وجَعَلَتْهُمْ يعودون بالتعليم الابتدائي في المغرب إلى اللغة الفرنسية... ولكن الله سَلَّم!.

*

وما دُمْتُ في هَذا الصَدَد، فَلأضرِبْ مثلاً آخَرَ ألْصَقَ بلغة التعليم، وَهُوَ تعليمُ الطب في مصر.

بَدَأ التدريسُ الطبيُّ في مصر سنة ١٨٢٧ يوم أسَّسَ محمد علي في أبي زَعْبَل ثم في قصر العيني أولَ مدرسةٍ للطب الحديث، وكانت لغةُ التعليم بالطبع هي العربية. وأقولُ

بالطبع، لأن هَذا هُوَ الأمْر الطبيعيُّ الذي تستوجِبُهُ طبائع الأشياء: أن يكونَ تعليمُ كُلِّ قومٍ بلُغَتِهِمْ... وَهَذا هُوَ الواقعُ الآن في كُلِّ بلادِ الدُّنْيا إلا بلادَ العرب... وكان أوّلَ من شَمَّرَ عن ساعدَيْه لإتقانِ العربية ثم التعليم بها: الطبيبُ الفرنسيُّ العالِمُ كلوت بك، فَقَد تَخلّى عن قومِهِ ومَطامعهم، وأخلَصَ للبلد الذي كان به حَفِيّاً، وَرَعا - لله دَرُّهُ - تعليمَ الطب في مصر باللغة العربية تعليماً دام قُرابَةَ سبعين سنة. أما الكُتُب التي كانوا يُدَرِّسون بها فهي اليومَ بين أيدينا، وقَدْ أفَدْنا منها الكثيرَ الكثيرِ في وضع المعجم الطبي الموحد، وهي تشهَدُ بالمستوى العلمي الراقي الذي كان عَلَيه ذلك التعليم، والذي لم يكن لِيَقِلَّ عن مِثلِه في أيِّ بلد من بلدان الغرب آنذاك.

ثم بَدَأتْ مَكايِدُ الاستعمارِ وهجماتُهُ تَتَوالى، حتّى انتهَتْ بالاحتلالِ الانكليزي لمصرَ في ثمانينات القرن الماضي. وتَرافَقَت المراحلُ الأخيرةُ السابقةُ للاحتلال، بمُحاوَلات مكتوبة ومنشورة لعددٍ من دُهاةِ الأوروبيين، الذين جاؤوا إلى مصر ليمهّدوا لما حَدَثَ بعد ذلك، وكان منهم فيلهلم شبيتا Wilhelm Spitta مدير دار الكتب المصرية، وخَلَفُهُ كارل فولَرْس Karl Vollers، وكان منهم باوَل J. A. Pawel وويلمور Seldon Willmore وهما قاضيان بالمحاكم الأهلية بالقاهرة، ووِيْلكوكس William Willcoks مهندسُ الريِّ بالقاهرة. وقَدْ أصدر الأوَّل سنة ١٨٨٠ كتاب «قواعد العامية في مصر» Vulgardialectes von Agypten Grammatik des Arabischen وقَدْ طُبِعَ في لَيْبزيغ، والثاني كتاب «العامّية المصرية المعاصرة» The Modern Egyptian Dialect of Arabic وقَدْ طُبِعَ في كمبريدج، والثالث «العربية المَحْكِيَّة في مصر» The Spoken Arabic of Egypt وقَدْ طُبِعَ في لندن؛ كما ألقى ويلكوكس محاضرةً بالعربية سنة ثلاثٍ وتسعين وثمانمئةٍ وألف عنوانها: «لِمَ لَمْ توجد قوةُ الاختراع لدى المصريين الآن؟» ونشرها في مجلة الأزهر. وَسَأقْتَطِفُ مِنْ «بليغ» كلامهم مُقْتَطفاتٍ قصيرةً أورَدَتْها الأستاذة الدكتورة نفوسة زكريا سعيد، في كتابها النفيس «تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر».

قال شبيتا: «وأخيراً سأجازفُ بالتصريح عن الأمل الذي راوَدَني على الدوام طَوالَ مُدَّةِ جمعِ هَذا الكتاب، وَهُوَ أملٌ يتعلّق بمصر نفسِها، ويمسّ أمراً هُوَ بالنسبة إليها وإلى

شعبها يكادُ يكون مسألةَ حياةٍ أو موت.. فَكُلُ مَنْ عاش فترةً طويلة في بلادٍ تتكلم العربية، يعرف إلى أيِّ حدٍّ كبير تتأثَّرُ كُلُّ نواحي النشاط فيها، بسبب الاختلافِ الواسع بين لغة الحديث ولغة الكتابة».

وجاء في كتاب ويلمور فقرةٌ يُناشِدُ فيها الحكومةَ المَصْرية لِتَعْتَرفَ بالعامية وتُقِرَّها، ويُناشِدُ الانجليز لتدعيم هذه العامية ليساعدوا على تَقَدُّم الشعبِ الروحي كما ساعدوا مِنْ قَبْلُ على تَقَدُّمِهِ في الحياة المادية (كذا)!!

أما ويلكوكس فَقَد جاء في محاضرته:

«... ولما أرادَ الله رَفْعَ هذه الأمة (يعني الانكليز والأمريكان)، وإظهارَها على الأمم وتأييدَ سلطانِهِمْ، أيقَظَ أفرادَها من نومِهِمْ ونَبَّهَهُمْ من غَفْلَتِهِم، وأَلْهَمَهُمْ أنَّ الحجابَ بينهم وبين تَرَقِّي معلوماتهم إنما هُوَ تسطيرُ أفكارِهِمْ بِهَذا اللسان المهجور الخفي (يعني اللاتينية) فأخذت علماءُ انكلترا تبحث عن اللغة المشهورة القوية الشائعة بين فَلاحِيهِمْ (كذا)..

إلى أن يقول:

«وأنتم أيها المصريون، لَنْ تزالوا قادرينَ على إيجاد قوةِ الاختراع لديكم كما فَعَلَتْ انكلترا، فإنه يوجدُ فيكم أناسٌ كثيرون توفَّرَتْ فيهم الشروط المارة، ولكنْ بسبب عدم وجود لسان علمي مشهور فيما بينكم، لم تتحصَّلوا على شيء وأضَعْتُمْ أعمالَكُمْ سُدى».

إلى أن يقول:

«ربما يقول أحدُكُمْ: حيثُ لم يوجد لسان حيٌّ أكتب به فأكتب بلسان أجنبي كالانكليزي، فأقول له لا تُغَرِّر بنفسك في بحر شديد الأهوال كثير الأمواج من غير نتيجة. فإنه لا يمكن أنَّ اللغة الأجنبية تكفي في تحرير كتب توصلُ إلى قوة الاختراع. غايةُ الأمر أنها تساعدُ نوعاً من المساعدة. فحينئذٍ يمكننا أن نقول إن لغة الانسان الحية

كامرأة حسناء واللغة الأجنبية كالجارية، والسيتُ أحسنُ من الجارية، ولكن إذا كانت لغتُهُ خفيَّة (وَهُوَ يعني بذلك الفُصْحى) تكون مثل الجارية وعندئذ تكون (الأجنبية) أحسنَ منها. وأقولُ هَذا عن أصدقاء ومعارفَ كان يمكنهم أن يتبوّؤوا مركزَهُمْ بين مهندسي العالم في الأقطار الأخرى، لولا أنهم كانوا يفكّرون بلغةٍ ويكتبون بأخرى..» انتهى ما اقتبسناه من كلامه.

فنحن نرى أنه يطرحُ حقيقةً واقعةً في حياة الأمم، وهي أنَّ استعمالَ اللغةِ الأجنبية في التفكيرِ والتعبيرِ لا يمكنُ أن يؤدِّيَ إلى قوةِ الاختراع، ولكنه سرْعانَ ما يصرفُ النظر عنها، بأن يَبْنِيَ عَلَيها الدعوة إلى العامية بدل الفُصْحَى.

وقَدْ تَبعَ هؤلاء في دعواهم نَفَرٌ من الكتّاب في مقَدّمتهم سلامة موسى، وأيدتهم مجلات متعددة في طليعتها المقتطف والهلال... ثم لَمّا لم تُفْلِحْ هذه الدعوات في صَرْفِ الناس عن الفُصْحَى التي تؤلّفُ للمجتَمَع المصريّ لُحمةَ بُنْيانِهِ وتحْفَظُ عَلَيه تَماسُكَه، ألقى المُسْتَعْمِرُ القِناعَ عن وجهه، وَجاء دَنْلُوب بنظامه المخيف فقلب لغة التعليم إلى الانكليزية، وانشأ نظاماً يضمَنُ خَفْضَ المستوى العلمي والحضاري في أبناء الأمة إلى ما شاء الله، وكان من جرّاء ذلك أن تم تحويل لغة تعليم الطبّ في طبّ قصر العيني إلى الانكليزية... فلعلَّ أحداً يستطيع إقناعي بأن هَذا التحويل كان لمصلحة تعليم الطب للمصريين ولإيجاد قوة الاختراع لديهم وليساعد على تقدُّم الشعب الروحي كما ساعَدَ مِنْ قَبْلُ على تَقَدُّمِهِ في الحياة المادية!!

في نفس الوقت الذي كان المصريون يحاولون فيه تَلَمُّس سُبُل نهضتِهمْ في أواخر القرن الماضي، كان اليابانيون يصنعون مثل ذلك في ثورة الميجي Meiji(*).. فَقَد أرسلوا البُعُوثَ إلى أوروبة لتعودَ فتنقلَ العلمَ إلى لغة اليابان.. ولكن لم يُتَحْ لليابانيين أن يَستَمتِعُوا بنعيم الاستعمار البريطاني الذي يساعد على تَقَدُّم الشعب الروحي كما ساعَدَ على تَقَدُّمِهِ في الحياة المادية، فماذا كانت النتيجة؟ ما أظُنُّ المرءَ بحاجةٍ إلى

(*) نسبة للامبراطور ميجي (١٨٦٨ هـ - ١٩١٢ م) الذي كان عهده من أروع العصور في تاريخ اليابان، إذ أفلحت اليابان فيه، في غضون بضع عشرات من السنين، في إقامة أمة عصرية راقية.

الحديث عن حضارة اليابان وعَظَمَة اليابان! وقَدْ كانت مصر موهَّلَةً لمثلِ ذلك لولا أنْ وَأَدَ الاستعمارُ ذلك الأمَلَ بتحويل لغة التعليم إلى لغةٍ أجنبية، فقضى بذلك - كما يشهد أحدُ أساطِينهمْ - على قوّة الإبداعِ والاختراع... ولم يَكْتَفِ بذلك بل أقْنَعَ المصريّين الذين تخرّجوا على نظام دنلوب أنه إنما فعل ذلك لترْقِيَتِهِمْ وتمدِينهم، وأنَّ تعليمَهُمُ الطبَّ باللغة الانكليزية سيرفَعُهُمْ من الحمْأةِ التي كانوا فيها يومَ كانوا يُعَلّمون الطبَّ بالعربية سبعينَ عاماً... وها قَدْ مضى على هذه النكسة تسعون عاماً ومازالوا ينتظرون!

•

واسمحوا لي أن أعودَ إلى الحديث عن أساليبِ الاستعمار. وسأكتفي بمثالٍ ثانٍ فَحَسْبُ، يُزَيِّنُ فيه الاستعمارُ لأولئك الذين يَستَهْدِفُهُمْ أمراً معيَّناً على أنه بديهيةٌ مُسَلَّمة، ووسيلة مضمونةٌ للوصول إلى الغاية الكريمة، ولكنه يكون بذلك قَدْ نَصَبَ لهم فَخّاً، لا يلبثون أن يَقَعُوا فيه، إن كانوا يتحلّون بخاصية القابلية للاستعمار. هَذا المثال يتلخّص في شعارٍ طالما طرحناه على أنه يمثّلُ مَطْمَحاً من أهمِّ مَطامِحنا القومية: «الحقوق تُؤْخَذُ ولا تُعطى». وغايةُ هَذا الشعار أن يجعل الإنسان لاهِثاً في البحث عن حَقّه، مُنْتَزِعاً له أو مُستَجدِياً له على حدٍّ سواء... ويضيع في خِضَمِّ ذلك بحثُهُ عن الواجب، فيتألّف مجتمعُ «اليد السفلى» كما يسمّيه الإسلام، وَهُوَ مجتمعٌ لا يمكن له أن يؤدّي رسالة حضارية أو أن يَنْطَوِيَ على أملٍ من آمال التقدّم والرُقيّ. ولعل هَذا الأمر من أهم الأمور التي نَبَّهَ عليها النبيّ ﷺ حين كان يجْتَثُّ جذورَ القابلية للاستعمار من المجتمع العَرَبي الذي أقامه على أساس الإسلام، فَقَد كانت وصيّتُهُ للمؤمنين، حتّى في أحْلَكِ الظروف، ويوم تكون الأَثَرَةُ والأمورُ التي يُنْكِرُونَها: «تُؤَدُّون الحقّ الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم». وما كان ذلك تَواكُلاً من التَواكُل، ولكنه فهمٌ عميق لطبيعة الأشياء.. فليسَ يَخْفى أنّ قيامَ كُلٍّ بواجبه يعني بالطبع تَوَصُّلَ كُلٍّ إلى حقه، ولكنْ على أن يكونَ ذلك من مُنْطَلَقٍ إيجابي.. من مُنْطَلَقِ نفسية العَطاء.. من مُنْطَلَق اليد العليا.. من مُنْطَلَق الذين يؤثرونَ على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة.. مجتمعٌ كَهَذا لا يمكن أن يكون قابلاً للاستعمار! بل إنّا لنذكر كيف أنَّ عمارَ بن ياسر

رضي الله عنه كان يحمل حِمْلَ رَجُلَيْن اثنين وَهُوَ يساهم في بناء مسجد المدينة الأول، الذي كان رمزاً لِبُنْيان الحضارة وتعبيراً عن الروح الجديد في المجتمع الجديد..

مثلُ ذلك أو شبيهٌ به حَدَث في دمشق في أوائل هَذا القرن. فَقَد أُسِّسَتْ في دمشقَ سنة تسعَ عشرة، مدرسةٌ طبيّةٌ عربيةُ اللسان باسم «المعهد الطبي العربي»، في عهد حكومة الأمير فيصل بن الحسين قبل أن يُتَوَّج ملكاً على سورية. وكان هَذا المعهدُ خَلَفاً «لمدرسة الطب العثمانية» التي فتحت أبوابها في دمشق سنة ثلاث. وكان التدريسُ في هَذا المعهد - الذي أصبحَ فيما بعد كليةَ الطب، في الجامعة السورية ثم جامعةِ دمشق - باللغة العربية. ولم يَقْوَ الانتدابُ الفرنسي الذي فُرِضَ على سورية بُعَيْد إنشاء المعهد واستمرّ ربع قرن من الزمن، لم يَقْوَ على تحويله عن ذلك، وَكُلُّ ما في الأمر أنْ زِيْدَ في مناهجه درسُ اللغة الفرنسية، وأُدخِلَ في عداد هيئة التدريس ثلاثةُ أساتذة فرنسيين يلقون محاضراتهم بالفرنسية، وكانت هذه المحاضرات تُتَرجَمُ في باديء الأمر إلى العربية.

أساتذةُ المعهد الطبي أولئك انطلقوا من مُنْطَلَق القيام بالواجب! آمَنَ كُلٌّ منهم بأنَّ لغةَ الأمة ضمانةٌ لِحُسْنِ الاستيعاب وحُسْنِ الإبداع فيما بعد.. وكان كثيرٌ منهم «عَمّارِيَّ» النزعة يحمل حِمْلَ إنسانَيْنْ في مرحلة البناء..

وأستميحُكمْ عُذْراً فَقَد كادَ الحياءُ يمنعني من الحديث عن رجلٍ منهم لِلصِلَةِ التي تربط بيني وبينه، فَقَد كان شيخي وأستاذي وصديقي.. وأبي.. الطبيب الجراثيمي أحمد حمدي الخياط رحمه الله وأحْسَنَ إليه.. ولكنَّ أمانةَ التاريخ أقوى عندي من حياءِ القُرْبى..

كانَ رَحِمهُ الله رجلاً ساكنَ الهيبة، رقيقَ الحاشية، ساحرَ الابتسامة، رفيقَ اليد واللسان، حُلْوَ المنطق، خفيضَ الصوت، ذكيَّ العينين.. ولكنَّه كان قبل ذلك كله وفوقَ ذلك كله من الذين يؤمنون بالعَمَلِ الصامِتِ الدَؤُوب، ولذلك بَقِيَ مُبْتَعِداً عن ضوضاءِ السياسة وبريقِ الأضواء، مُنْصَرِفاً إلى عَمَلِهِ الجِدّيِّ في تعريب الطب. وقَدْ حَدَّثَنا عنه بعضُ أساتذتِنا من طُلابِهِ، أنَّهم كانوا يَرَوْنَهُ بين المحاضرة والمحاضرة، يَتَسلَّل

إلى غرفته، فيغيبُ فيها عنهم حيناً، ثم يعودُ لِيُعاوِدَ العَمَل. فلمّا دَفَعَهُمُ الفضولُ إلى التحرِّي عما يفعل، وجدوه يأتي بِرفاداتٍ يُبَلِّلُهَا بالماء البارد فَيَضَعها على رأسه لِيُخَفِّف ما به من احتقان، حتى يستطيعَ أن يُتابعِ العمل دون تَوَقُّف. ثمَّ لا يكاد بعد ذلك يرفع عينيه عن كتابٍ ينظُرُ فيه، أو لفظةٍ يُنقِّرُ عنها، أو مصطلحٍ قَدْيم يجلوه، أو كتابٍ هُوَ حصيلةُ ذلك كله يُصَنِّفُه ثم يَضَعُهُ بين أيدي أبنائه وطُلابه.

ولكنه لم يَكُنْ إلا واحداً من رعيلٍ من العلماء الذين انقطعوا للعلم، ولكنهم آمنوا بأنَّ هَذا العلمَ يجب أن يكونَ بلغَتِهِمْ وبمصطلحاتِهِمْ وألفاظهم.. لم يريدوه بِلُغَةِ غيرهم ولو أرادوه لكان ذلك – في حساب المَشَقّات والجهد – أَيْسَر وأدنى، ورَفضُوا أن يكونَ بواحدةٍ من هذه اللغات الأجنبية التي كانت تُلقي بِظِلِّها الثقيل هنا وهناك، على الحياة العربية الناشئة في الشام أو في العراق أو في مصر أو في غيرها من الأقطار العربية في الشمال الأفريقي، واتَّجَهُوا به شَطْرَ العربية حتّى يُزاوِجُوا بين اللغة والفكر، وحتى يجنِّبوا الأجيال الناشئة شرَّ هَذا التمزق بين لغةٍ نتحدّث بها ولغةٍ نفكّر فيها، وحتى يَفُوا للمُثُلِ التي صَدَرُوا عنها والإيمان الذي التزموا به.. ولذلك آلَوا على أنْفسِهِمْ أن تكون العربيةُ أداتَهم التي بها يكتُبُونَ حين يكتبون، ويُفَكِّرون حين يفكّرون، ويُعَلِّمون حين يعلّمون.

وكان عملُهمْ هَذا سعياً وراءَ الخروج بلغتنا العربية من إطارها الأدبي الذي تجمَّعَتْ فيه في فترةٍ من الزمن، إلى إطارها الفكريِّ والعلمي، الذي يبيح لها أن تكون أداةً طَيِّعةً في خدمة حضارة هذه الأمة واسْتِئْناف مُهِمَّتها.

*

واسمحوا إلى أن أعودَ إلى الصراع الحضاري والتَحَدِّي الحضاري. فنحنُ حين نُناقِشُ الأمورَ انطلاقاً من نفسية المهزوم. ننسى المهمَّةَ الكبيرة التي أُعِدَّتْ لها هذه الأمة..

لم يَكُنْ خروجُ العربّي حينَ خَرَجَ يحمِلُ القرآن إلى أرض الحضارات السابقة خُرُوجاً ذاتياً، بَلْ كانَ إخراجاً محمولاً بِقُدْرةٍ إلهية تفوقُ قَدْرتَهُ الذاتية[1]: ﴿كُنْتُمْ خَيرَ أُمَّةٍ أخرِجَتْ للنّاس﴾... وقَدْ كانت المهمة التاريخية تَكْمُنُ في استيعاب حَوْضِ الحضارات باللسان العربي، أي تعريب الحضارات التقليدية، ثم تقَدْيم الحضارة البديلة التي كُلِّفَتْ هذه الأمة بحملها إلى الدنيا إلى الأبد.

وَهَذا هُوَ الذي أُسَمِّيه البُعْدَ الخامس لهذه الحضارة، إذا كُنّا نُعَبِّر عن المكان بثلاثة أبعاد ونعتبر الزمان هُوَ البُعْدَ الرابع... البُعْدُ الخامسُ هُوَ ذلك البُعْدُ الغَيْبيُّ الذي حَوَّل الأُمَّةَ الأميّة إلى أُمّة الكتاب والحكمة: ﴿بَعَثَ في الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِنْهُمْ يتْلُو عَلَيهم آياتِهِ ويُعَلِّمُهُمُ الكِتابَ والحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهم﴾! وكانت اللَمْسَةُ الغيبيةُ التي فَجَّرَت الحضارة في هذه الأمّة كلمةً واحدة : «إقرأ» وهي قراءةٌ مزدوجة كما تعلمون، فهي رَبّانية التوجيه: «اقرأ باسم ربك»، وهي عِلْمِيَّةُ الوسيلة ﴿اقرأْ وَربُّكَ الأكرَمُ، الّذِي عَلّمَ بالقَلَم، عَلَمَ الانسانَ ما لَمْ يَعْلَمْ﴾. ولقَدْ فَقِهَ الأوائِلُ من أبناء هذه الأمَّة تلكَ المهمَّةَ التي أُخرجُوا من أجْلها، وعَبرَّ عن ذلك رِبْعيُّ بنُ عامر رضي الله عنه في حدِيثهِ إلى رُسْتُم : «الله ابْتَعَثَنا واللهُ جاءَ بنا لِنُخرِجَ مَنْ شاءَ مِنْ عبادةِ العِباد إلى عبادة الله، ومن ضيق الدنيا إلى سَعَتها، ومن جَوْر الأديان إلى عدل الإسلام».. ومن ثَـمَّ كانت هذه الحضارةُ العالميةُ العظِيمة التي أخرجت الناس جميعاً من ضيق الدنيا إلى سَعَتها. وكانت اللغَةُ العربيةُ دائماً قِوامَ هذه الحضارة وأداتَها في فَهْم هذه المهمة.

والذين يَظنُّون أن مهمَّتَهُمْ هذه قَدْ انْتَهَتْ، يستطيعونَ بالطبع أن يُحيلوا أنْفُسَهُمْ على التَقاعُد.. ولكنْ على أن يَكُفُّوا عن التَحَدُّث باسْم هذه الأُمّة، لأنَّ تَوَلّيهُمْ عن مهمة القيادة سرْعانَ ما يتلوه الاستبدال: ﴿وَإنْ تَتَوَلّوا يَستَبْدِلْ قَوْماً غَيرَكُمْ، ثُمَّ لا يَكُونُوا أمثالَكُمْ﴾ [سورة محمد: ٣٨].. أمّا الذينَ هُمْ باقونَ على عَهْدِ الله، فَلْيَعْلَمُوا أنَّ «الجهاد ماضٍ إلى يوم القيامة» وأنَّ العربية هي لسانُ هذه الحضارة العالمية التي جاء بها أجدادُهُمْ مِنْ قَبْل، والتي عَلَيهم أن يَخرجوا بها إلى العالم من جديد..

---

(١) للأخ الأستاذ محمد أبو القاسم حاج حمد كتاب قيّم عنوانه «العالمية الإسلامية الثانية»، يتحدث فيه عن هذا المفهوم بفضل تفصيل.

وانظُروا إلى أولئك الذين غَزَوكُمْ لِيَتَحدَّوا حضارتكم هذه العالميةَ بالحضارة الغربية التي يُمثِّلونها.. بِمَ بَدَأ غَزْوُهُمْ؟ أليسَ بالجامعةِ العِبْرِيَّةِ اللسان في الربع الأول من هَذا القرن.. وما الذي فعله باراسيلزوس Paracelsus حين بدأ النهضةَ الطبيةَ الغربيةَ في القرن السادس عشر؟! ألم يَأتِ بكُتُبِكُمْ، كُتُبِ ابنِ سينا، فَيُحْرِقها أمام جَمْعٍ حاشدٍ في مدينة بازل، مُحرِقاً معها كُلَّ صِلةٍ بحضارَتِكُم، ومُضِيّاً مِشْعَلَ الحضارة الجديدةِ التي تَتَحَدّاكُمْ، والتي تَتَمَثَّلُ اليومَ في أرضِكُمْ، بالجامعةِ التي يُعَلِّمُ فيها بالعِبْرِيَّةِ أساتذةُ الطبِّ العالمي الإنكليزي والفرنسي والألماني والروسي؟

ما الذي جَرى لِعِلْم المسلمين أو قُلْ What is wrong with Muslim Science كما يقول فرانسيس غايلز Francis Ghiles في مقاله القيِّم الذي نشره في مجلة Nature قبل عام.. «ما الذي أنْضَبَ رَفْدَهُمُ الهائل للحضارة الإنسانية في ميدان العلم ولاسيَّما الطب والرياضيات.. يومَ كان حُكّامُهُمْ في أوْجِ حضارَتِهِمْ في بغداد والأندلس يُحيطون أنْفُسَهُمْ بالعلماء والأدباء.. ويوم وَفَّروا جَوّاً من الحرية سَمَحَ للمسلمين والنصارى واليَهُود أن يعملوا جنباً إلى جنب في إغناءِ هذه الحضارة.. لم يَبْقَ من ذلك كلّه اليومَ إلا ذكريات!».

وهذه الأُلْهيةُ الجديدةُ التي يضحكونَ علينا بها «نقل التِقانة» transfer of technology لِيُلْهونا عن «نَقْلِ العِلْم»! نحنُ لَسْنا في حاجةٍ إلى نَقْلِ عَتادِ hardware الحضارة الغربية بل نحن في حاجة – كما يقول تشارلس وَيْس Charles Weiss, Jr. في مقال نشره في مجلة Science إلى ما دعاهُ «منطاق التقانة» Software of technology. فالعلمُ ليس منظَّمَةً صناعية ولا مؤسَّسَةً بيروقراطية، ولكنه ينمو ويَتَرعْرَعِ ويعيش بفضل عَلائقِ بني الإنسان وتعاوُنِهِمْ وتَنافُسِهِمْ.. ولن يتأتّى لهذه العَلائق المتبادَلة أن تكون، ما لم يساهم الطبيبُ العربي والعالِم العربي في تَقَدُّم العلوم، ولَنْ يفعلَ ذلك ما لم يُفكِّرْ بلُغَتِهِ ويُعَلِّمْ بِلُغَتِهِ ويَبْحَثْ بِلُغَتِه، وإلا فسَنَبْقى مُستَوْرِدِينَ للحضارة مُكَدِّسينَ لمنتوجاتها إلى الأبد.

لقَدْ دَفَعَني عَمَلي الذي أضْطَلع به اليوم، إلى الاطّلاع عن كَثَبٍ على تعليم الطب في الجامعات المصرية، فرأيتُ أُستاذاً يستعملُ لغةً لا يعرفُها، لِيَنْقُلَ العِلْمَ الطِبّيَ إلى طالب لا يعرفُ أيضاً هذه اللغة!

إن مستوى تعليم اللغة الأجنبية في المدارس الثانوية مستوى تعيسٌ كما تعلمون.. أما المدرِّسون في كليات الطب، فَقَد أصبَحَتْ كَثْرَتُهمُ الكاثِرَةُ تُتابعُ الدراسةَ العُلْيا في مصر، فلا يخرُجُ الواحدُ منهم أبداً إلى بلدٍ إنكليزي اللسان، وإنّما زادُهُ من اللغة الانكليزية بَقايا ما تَعلّمهُ في المرحلة الثانوية، مع ما ارْتَكَمَ فوقَه من كلامِ أساتذته من بني جِلْدَتِهِ الذين يَرْطُنون بِلُغَةٍ غير لُغَتِهِمْ. فَكَمْ مِنَ المحتوى الطبيِّ يستطيعُ هَذا المدرِّس أن ينقلَ إلى تلميذه خريج الدراسة الثانوية؟

وَهَذا الذي سُقْتُهُ مثالاً، لا يقتصرُ على مصرَ وحدَها بالطبع، فما رأسُ مالِهِ من اللغة، بأقلَّ من ذاك الذي يأتي به أحدُ أبناءِ أعراب القصيم أو جبال الأوراس... فَلِمَصْلَحَةِ مَنْ هَذا التجهيل؟

وكَمْ مِنَ الأطباء الخرّيجين يُتابعُ العلمَ بعد تَخرُّجِهِ في مجلةٍ أجنبية؟ أستطيعُ أن أجيبَكُمْ عن هَذا السؤال بِيَقِين، فأنا اليوم مسؤول عن المكتبة والمطبوعات الطبِّية في هَذا الإقليم... وأقول لكم إنَّ نِسْبَتَهُمُ المئويَّة لا تتعدَّى خمسةً في المئة في أحسن الظروف. ثم يقولون لنا إنَّنا نُعَلِّمُ الطالبَ بالإنكليزية أو الفرنسية أو الإيطالية حتّى يستطيعَ متابعةَ الرَكْبِ العلميِّ بعدَ تَخرُّجِهِ... فأيُّ رَكْبٍ هَذا؟

لقَدْ عُلِّمَتِ العلومُ في السنة الإعدادية للطب باللغة العربية سنةً واحدة، في كلية العلوم بالجامعة الأردنية، فانخفضَ عددُ الراسبين من خمسة وثلاثين بالمئة إلى ثلاثة بالمئة، وارتَفَعَتْ معدَّلاتُ الناجحين.. ويبدو أن ذلك كان في نَظَرِ بعضِهِمْ دليلاً على سُوءِ الاستيعابِ لدى الطلاب، فعادوا بالتعليم إلى الإنكليزية لأن كثرةَ عَدَدِ الناجحين دليلٌ على سوءِ الفَهْم وسوء التعليم!!

*

إنَّ الظاهرةَ العظيمةَ في تطوُّرِ تاريخ العلوم من الناحية الاجتماعية، هي في ديمقراطية المعرفة، ومُشارَكَةِ الشعب بجميعِ طبقاته في التَعَلُّم والتعليم، و لم يَكُنْ من الممكن أن يَتِمَّ ذلك لولا استخدام اللغةِ الوطنية أداةً للتَفاهُمِ بين الجميع.

فديمقراطيةُ العِلْمِ نتيجةٌ حتميةٌ لاستخدام اللغة الوطنية. وإصرارُ الجامِعِيين على استخدام لغةٍ خاصةٍ بهم لا يفهمُها غيرُهُمْ، هُوَ تعبيرٌ نفسيٌّ عن الشعور بالتَمَيُّز وإشعارٌ للآخرينَ به، وَهُوَ يعني التَرفُّع عن المجتمعات التي إليها يَنْتَمُون [1].

وقَدْ استهدف الاستعمارُ، من استخدامِ اللغةِ الأجنبية، في التدريس الجامعي، وفي كليات العلوم التطبيقية بشكل خاص، إقامَةَ حواجز تَقضي على مبدأ تكافُؤ الفُرَص في التعليم العالي.

ثم إنَّنا ننادي اليوم في جميع أرْجاء العالم بشعار «الصحة للجميع بحلول سنة ألفَيْن»، وقِوامُ ذلك «الرعايةُ الصحيةُ الأوَّلية»، وهذه لا تقوم إلا على أساسٍ متينٍ من مُشارَكَةِ المجتمَع مُشارَكةً كاملة.. فكيف سنُعَلِّمُ المجتمعَ الثقافة الصحية والطبية؟

سَيَطُولُ انتظارُ الجامعيينَ حتّى يفهمَهُمْ ويتعاوَنَ معهم مستمعون يؤلِّفون الكثرة الساحقةَ من مُواطنيهم الأُميين.. إن كانوا سَيُحَدِّثونَهمْ بغيرِ لُغَتِهِمْ!

وسيَبْقَى العلم للجامعيين تسليةً ومُتْعَةً شخصية إذا لم يستهدِفْ خدمةَ المواطنين!

والتزامُ قَواعِدِ الصحة لا يمكن أن يَتِمَّ بالتخويفِ من لَعْنَةِ المرض، ولا يمكن لأيِّ حملةٍ من حَمَلاتِ المكافحة أن تَنْجَحَ إلا إذا شارَكَ بها وتَحمَّسَ لها أولئك الذين نعملُ لخلاصِهِمْ من المَرَض والتَخلُّف.. وقُلْ مثلَ ذلك في حقولِ الزراعة والصناعة وفي كُلِّ المجالات.

---

(١) تطرق إلى ذلك بالتفصيل أستاذنا المرحوم الدكتور بشير العظمة في مقالة له في مجلة «المعرفة» الدمشقية.

وفي البلاد العربية جميعاً مشكلةُ الفُصْحَى والعامّية، فإذا أضَفْنا إلى ذلك لغةً أجنبيةً يتكلَّمُ بها الجامعيُّون العِلْمِيُّون، كانَ الحوارُ والتفاهُمُ غيرَ ممكن بين أبناء الأمة الواحدة، أوْ هُوَ يتمُّ في ثلاثة مُستَوَيات، فإقرارُ العربية لغةً للعلوم يُمَهِّدُ لإذابة الحَواجز بين المتعلّمين والجماهير.

وبعدُ فليسَ يعني التعليمُ بالعربية إضعافاً لتعليمِ اللغاتِ الأجنبية على الإطلاق.. هذِهِ بُرْدَةٌ حمراءُ أخرى يَنْطَبِقُ عَلَيها مُجدَّداً أسلوبُ المستعِمرِ في مصارعة الثيران.

ونَعَمْ، لدينا أجيالٌ كاملةٌ عاجزةٌ عن فَهْمِ أي لغة أجنبية. ولكنَّ العجزَ في هذه الحالة ليس ناتجاً عن الاعتزاز باللغةِ القومية أو التعليم بها، وإنما هُوَ نتيجة إخفاق طويل الأمد في السياسة التعليمية. هذه الأجيالُ لَنْ تستطيعَ أن تكْتَسِبَ من الثقافة العالمية اكتساباً صحيحاً كامِلاً إلا ما يُنْقَلُ إليها مُعَرَّباً، أي إن التعريبَ هُوَ نافذتُها الوحيدة للإطلال على العالم.

*

وثَمَّ بُرْدَةٌ حمراءُ أخرى هي موضوع التَخَصُّص العالي... فالتعليمُ بالعربية يَستَلْزِمُ كما يقولون أن يقضيَ خِرِّيجُ كليةِ الطبِّ سنةً أو أكثر لإتقان اللغة الأجنبية قبل دراسة الاختصاص وفي هَذا وقتٌ وجهدٌ ضائعان.. ولكنَّ خريجي الجامعات التي تُدَرِّسُ فيها العلومُ الطبية بلغةٍ أجنبية يحتاجون إلى مثل ذلك، فدراستُهُمْ بلُغَةٍ أجنبية لا تعني أنهم أتقنوا اللغة، وما يُقبَلُ منهم في بلادنا من لغةٍ أجنبية لا يُقبَلُ في البلد الأصلي لهذه اللغة الأجنبية، وأوراقُ الامتحان التي اطَّلَعْتُ عَلَيها في بعض جامعاتنا التي تدرّس بلُغةٍ أجنبية ويَنْجَحُ كاتبوها، لو أنَّها كُتِبَتْ في البلد الأصلي لِهَذا اللغة الأجنبية لكان إعطاؤُها الصفر صَدَقَةً من الصَدَقات. ومع ذلك، فانه ليس منطقياً ولا جائزاً، أن نُهمِلَ لُغَتَنا من أجلِ حاجة فئةٍ محدودةٍ مِمَّنْ يرغبون في الاختصاص، وفي فروعٍ قَدْ تَتَبدَّلُ فيها مراكز الثِقَلِ بين عامٍ وآخر تبعاً لعديدٍ من الظروف، فلا تَتَّفق مع اللغة الأجنبية التي درسوا بها!

*

ومِنْ فِخاخ «نفسية اليَدِ السُفْلى» التي ينصبها الاستعمار، موضوع الترجمة. فَمِنَ الناس من يقول إن تعليم الطب بالعربية يصبحُ ممكناً متى تمَّ تأليفُ عددٍ كافٍ من المراجع بالعربية أو ترجمتها، ومتى صَدَرَتْ مجلةٌ واحدة على الأقل تُتابعُ الرَكْبَ العلميَّ المُتَطوِّر.. أو مجلات.. ومتى تمكَّن المدرِّسُ من اللغة العربية فأصبحَ يحسن الحديث بها.. ومتى تهيّأت المصطلحات اللازمة للترجمة.. وكفى الله المؤمنين القتال!

فما الذي فَعَلَهُ السادةُ الداعون بهذه الدعاية، من أجل الترجمة أو المصطلحات أو تقوية اللغة؟ يكفي أن نتحدَّثَ بلسان الحقّ، أما الواجب فَهُوَ من شأن غيرنا في كُلّ مجال!.

أريد أن أقرأ عليكم فقراتٍ من رسالةٍ مفتوحةٍ وَجَّهها الكاتبُ العربيُّ الكبير الأستاذ أحمد حسن الزيات رحمه الله قبل أربعين عاماً إلى وزير المعارف المصرية في ذلك الحين؛ قال فيها:

«.. والأدبُ العربي قاصرٌ في بيانه، لأنه مقطوعُ الصلة بحضارة العصر، فلا يستطيعُ أقْدَرُ كتّابنا أن يتحدَّثَ عَمّا يستعملُ من ماعونٍ وأثاث، ولا أن يَصِفَ ما يركَبُ من باخرةٍ أو طائرة. ومجمعُنا اللغوي على ما نرى مِن نشاطِهِ لن يُقَدِّمَ إلى الناس معجمَه المنتظر إلا بعد جيلٍ أو جيلَيْن، حين يكون كُلُّ شيءٍ في العالم قَدْ تغيّر أو تَطَوَّر، فيصبح معجمُهُ في الجِدَّةِ يومئذٍ كمعجم «لسان العرب» اليوم! والزمان يُسرع، والعالم كله يجِدّ، والساري على مركب العجز لا يلحق، والبيانُ القاصِرُ نصفُ الخَرَس، واللغة الناقصةُ ثلاثةُ أرباعِ الجهل..

«وما قلناه في اللغة والأدب نقولُهُ في العلم والفن، فَإنّ ما في العربية منهُما لا يعدو في الغالب أن يكون مُلَخَّصاتٍ مجهولةَ النَسَب، أو مُقْتَبَساتٍ قليلةَ الغَناء.. وما دام الأمرُ كذلك، فسيظلُّ اللسانُ العربي والعقلُ العربي محصورَيْن في حدود القرون الوُسْطى لا يُواكِبان الحياة ولا يُسايِران تَقَدُّمَ الفكر...

«إنَّ العلومَ اليومَ أوروبية وأمريكيةٌ، ما في ذلك شك، وإن الفروقَ التي باعَدَتْ بين الشرق والغرب في مدلول الإنسانية الراقية إنما يجمعُها كلها لفظُ العلم. وَهَذا العلم الذي يسخِّر السماواتِ والأرضَ للإنسان الضعيف، ويُذَلِّلُ القطعانَ الملايين للراعي الفرد، سيبقى غريباً عنا ما لم نَنْقُلْهُ إلى ملكنا بالتعريب، ونُعَمِّمْهُ في شعبنا بالنَشرْ، ولا يمكن أن يَصِلَنا به أو يُدْنِينا منه كثرةُ المدارس ولا وفرةُ الطلاب، فإنَّ مِنَ المُحال أن نَنْقُل الأمّة كلَّها إلى العلم عن طريق المدرسة، ولكنَّ من المُمْكِنِ أن نَنْقُلَ العلمَ كُلَّهَ إلى الأمة عن طريق الترجمة!

«فالترجمةُ إذنْ هي الوسيلةُ الأولى لدَفْع القصور عن اللغة، وسَدِّ النقص في الأدب، وكشفِ الظلام عن الأمة.. لذلك أرى أن تُنْشَأ دارٌ للترجمة مستقلّة.. يكونُ لها من جَلالَةِ القَدْر وَنَباهَةِ الذِكْر ما للجامِعَتَيْن.. ثم يُختارُ لها مئتان على الأقل من المترجمين النابغين في لغتهم وفي اللغات الأوروبية الثلاث، ينقُلون الآداب الأجنبية نقلاً كاملاً صحيحاً، فلا يَدَعُون عَلَماً من أعلام الأدب والعلم والفن والفلسفة إلا نقلوا كتبه ونشروها... فإذا فَرَغَتْ من ترجمة الموجود فُرِّغَتْ لترجمة المُستَجِدّ، فلا يكون بين ظهور الكتاب في أوروبة وظهوره في مصر إلا ريثما يُتَرجَمُ هنا ويُطبعُ... على أن ما يُنْفَقُ في سبيل هَذا العمل العظيم يَقِلُّ مهما كَثُرَ في جانب ما يؤتيه من تجديد اللغة، وتطعيمِ الأدب، وتعريبِ العلم، وتعميمِ الثقافة، وتدعيمِ النهضة، وتيسيرِ القراءة، وتشجيع القارئ...».

فَهَلْ يفيدُ هَذا النداءُ الذي تفضَّلتْ بحلةُ الدوحة الغرّاء بإعادة نشره.. هل يفيدُ هَذا النداءُ اليومَ بعد أن عَجزَ هَذا النداءُ نفسه أن يجد صداه سنة خمس وأربعين؟

*

أما المصطلحاتُ الطبية فَقَد بَدَأ اتّحادُ الأطباء العرب، ثم مجلسُ وزراء الصحة العرب والمكتبُ الاقليميُّ لمنظمة الصحة العالمية، منبرةً من مُنْطَلَق اليد العليا والنهوض بالواجب، بإصدار «المعجم الطبي الموحَّد» الذي قامت باعداده لجنةٌ تَضُمُّ طائفةً من

الذين يجمعون بين الاختصاص الطبي المكين والتَمَكُّن من لغة الضاد، وقَدْ عَهدَ أفرادُ اللجنة إلى أضْعَفِهِمْ وأقلِّهِمْ شأناً - وَهُوَ هَذا العاجزُ الذي يتحدَّثُ إليكم - أن يكون مُقَرِّرَها.. وصدرت الطبعة الثالثة من هَذا المعجم قبلَ أشهرُ وَهُوَ يَضُمُّ قُرابةَ خمسة وعشرين ألف مصطلح باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية، واستَغْرَقَ إعدادُهُ أربعَ سنينَ دَأباً.. ولو أنهم اختاروا غيري ليكون المُقَرِّرَ لاستَغْرَقَ العملُ أقلَّ من ذلك.. وقَدْ بدأنا اليومَ مشروعاً لإيصال عددِ الكلمات إلى خمسةٍ وستين ألفاً، ونرجو أنْ لا يطولَ العملُ في ذلك كثيراً إن شاء الله. وقَدْ كنتُ أتمنَّى أن يُتاحَ لي من الوقت ما يسمحُ لي بتقَدْيم فكرةٍ عن هَذا العمل ولكنني أمْلَلْتكُمْ بما يكفي وصَدَّعْتُكمْ.

كُلُّ ما أرجوه في خاتمة هَذا الحديث أن نَضَعَ يَدَنا دائماً على حقيقة المشكلة، وأن لا نَضيعَ في مَتاهات تَنْأى بنا عن جَوْهَرِ القضيَّة، فَقَد رأيتُ كثيراً ممن يَتَصدَّى لعلاج القضايا أبعدَ ما يكون عن معرفة حقيقة ما يعالج... وقَدْ رُويَ أنَّ إبراهيم النظّام المعتزلي قال لرجل: «أتعرف فلاناً المجوسي؟ قال: أجل أعرفه! ذاك الذي يحلق وسَطَ رأسه مثل اليَهُود! فقال النظّام: لا مجوسياً عرفت ولا يَهُودياً وصفت!».

واسمحوا لي أن أستعيد في ختام كلمتي، ما قاله الأخ الكريم الأستاذ الدكتور شكري فيصل، وَهُوَ يُرَحِّبُ بي عضواً في مجمع دمشق سنة ستٍّ وسبعين:

«... إنها ظروف قاسية، تطاردُ فيها رائحةُ الدم كُلَّ وشائج القُربى، وتغيبُ في الساحة العربية العقيدةُ الجامعة، ويُنسى التاريخ المشترك، وتُغطّي العيونَ غشاواتٌ من الأهواء تحُولُ بيننا وبين رؤية المصير الأليم الذي ننزلق فيه أو نُوْشك!

لم يَبْقَ من نسيج الحياة العربية الموحَّدة إلا هذه الخيوط من اللغة، وما تقود إليه وحدة اللغة من وحدة الفكرِ والتطلُّع...».

«وحتى هذه اللغة يحتاطُها كثيرون من الذين لا يؤمنون بها، والذين يكيدون لها، والذين يجهلون أو يتجاهلون الأبعاد البعيدة لآثارها...»

«لم يَبْقَ إذَنْ في ساحات العمل المثمر – في هذه الغَمَرات – إلا هؤلاء الذين يؤمنون بلغتهم على أنها المَعْبَرُ الوحيد للإيمان بالوجود العربي والحفاظ عَلَيه والدفاع عنه».

*

٣
التعريب في سورية (*)

يكاد تعريبُ التعليم العالي والجامعي، ولاسيَّما العلوم الطبية، يرتبط في أذهان الناس بجامعة دمشق، أُمِّ الجامعات السورية، ويخيَّل إليهم أنها الجامعة الرائدة في هذا المجال في العصر الحديث.

ولقد يُسعِدُ المرءَ الذي ينتمي إلى هذه الجامعة أن يسمعَ ذلكم ويفاخرَ به؛ ويُرضي كبرياءَه أن يجد جامعته تحتلُّ مكان الصدارة، في طليعة ركب المجاهدين في سبيل أن تكون العربيةُ لغةَ العلم والثقافة والحضارة في بلاد العرب. ولكن الله جلَّ شأنه ذمَّ في كتابه ﴿الذين يحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا﴾ وعرَّف نبيه الكريم «الكِبْرَ» بأنه «بَطَرُ الحق وغَمْطُ الناس» وإنّا لنعوذ بالله من الكِبْر، والعُجْبِ بما يكون منّا والثقة بما عندنا، ونسأله أن يجعلنا من المنصفين.

والإنصافُ يقتضينا أن نذكر لمصرَ الحبيبة شرَفَ الرِّيادة في هذا الجهاد المبارك. فقد بدأ التدريس في مصر سنة ١٨٢٧، يوم أسَّس محمد علي في أبي زعبل ثم في قصر العيني أول مدرسة للطب الحديث، وكانت لغة التعليم بالطبع هي العربية. وأقول بالطبع لأن هذا هو الأمر الطبيعي الذي تقتضيه طبائع الأشياء: أن يكون تعليمُ كلِّ قوم بلسانهم ... وهذا هو الواقع الآن في كل بلاد الدنيا إلا بلاد العرب! وكان أوَّلَ من شمَّر عن ساعدَيْه لإتقان العربية ثم التعليم بها، الطبيبُ الفرنسي العالم كلوت بك، فقد

(*) محاضرة ألقيت في ندوة تعريب التعليم العالي والجامعي التي أقامها اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية في الرباط (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) بعنوان «تعريب التعليم العالي والجامعي في سورية في ربع القرن الأخير».

تخلّى عن قومه ومطامعهم، وأخلص للبلد الذي كان به حفياً، ورعا — لله درُّه — تعليم الطب في مصر باللغة العربية تعليماً دام قرابة سبعين سنة. أما الكتب التي كانوا يُدرِّسون بها، فهي اليوم بين أيدينا، وقد أفدنا منها الكثير في اختيار مصطلحاتنا وتعابيرنا في كلية الطب بجامعة دمشق، ثم في وضع معاجمنا وآخرها المعجم الطبي الموحَّد، وهي تشهد بالمستوى العلميِّ الرفيع الذي كان عليه ذلك التعليم، والذي لم يكن ليقلَّ عن مثيله في أيٍّ من بلدان الغرب آنذاك.

ثم بدأت مكايد الاستعمار وهجماتُه تتوالى، حتى انتهت بالاحتلال الإنكليزي لمصر في ثمانينات القرن الماضي، وترافقت المراحل الأخيرة السابقة للاحتلال، بمحاولات مكتوبة ومنشورة لعدد من دهاة الأوربيين، الذي جاءوا إلى مصر ليمهِّدوا لما حدث بعد ذلك. وقد تبع هؤلاء الدعاة في دعواهم نفر من الكتَّاب وأيَّدتهم مجلاتٌ متعددة. ثـُمَّ لما لم تُفلحِ هذه الدعوات في صرف الناس عن اللغة العربية، التي تؤلف للمجتمع المصري لُحْمَةَ بنيانه وتحفظ عليه تماسُكَه، ألقى المستعمرُ القناعَ عن وجهه، وجاء دنلوب بنظامه، فَقَلَبَ لغة التعليم إلى الإنكليزية، وأنشأ نظاماً يَضْمَنُ خَفْضَ المستوى العلمي والحضاري في أبناء الأمة إلى ما شاء الله. وكان من جرَّاء ذلك أن تـَمَّ تحويلُ لغةِ تعليمِ الطب في كلية قصر العيني إلى الإنكليزية.

مصرُ إذَنْ هي الرائدةُ في مجال التعليم الجامعي باللغة العربية، والتوقُّفُ الذي دام تسعين سنة في تعليم الطب بالعربية توقُّفٌ طارئٌ وموقّتٌ، مهما استطال به الزمن، لأنه غير طبيعي، ونرجو أنْ لا يطول.

أما دمشق فقد سارت على هَدْي القاهرة في تعليم الطب بالعربية. وإنما بدأ ذلك في مطلع هذا القرن بعدَ أكثر من تسعين سنة من مَأْثَرَة القاهرة. فقد أُسِّست في دمشق سنة تسع عشرة، مدرسةٌ طبيةٌ عربيةُ اللسان باسم «المعهد الطبي العربي»، في عهد حكومة الأمير فيصل بن الحسين، وقد خَلَفَ هذا المعهد مدرسة الطب العثمانية التي فتحت أبوابها في دمشق سنة ثلاث، وكان التدريسُ في هذا المعهد — الذي أصبح في ما بعدُ كليةَ الطب في الجامعة السورية ثم جامعة دمشق — باللغة العربية. ولم تُفلِحْ

محاولاتُ الانتداب الفرنسي طَوَالَ رُبْع قرنٍ من الزمان في تحويله إلى التدريس بلغة أجنبية.

والذي يرجع إلى سِيَر أساتذة العهد الأول من تاريخ المعهد، يُدْهِشُهُ ما كانوا يفعلون. فقد كان منهم فئَةٌ قليلةٌ من المتمكّنين بالعربية، مِنْ أجل أنهم تلقّوا دراسةً خاصةً أتاحَتْ لهم ذلك التمكُّن. ولكنَّ جُلَّهم كان ممن دَرَسَ في المدارس التركيةِ اللسان دونَما معرفة كافية باللسان العربي. ولكنهم أقبلوا في دأبٍ عجيب على استكمال ما نَقَصَهُمْ، واجترؤوا منذ اللحظة الأولى على التعليم بالعربية، مُحَسِّنين بيانَهُمْ يوماً بعد يوم حتى استقامَ لهم جميعاً الإمساكُ بأعِنَّةِ اللغة. ولَعَمْري إنها لتجربةٌ رائدة، تبيِّن كيف يمكن للإيمان بالقضية أن يفعل كلَّ شيء.

وقد كان من عوائق التجربة باديَ الرأي، عدمُ تَوَافُر المصطلحات العلمية بيُسر وسهولة. وَنَعَمْ، لقد كانت المصطلحات التي استعملها الأساتذة التُّرك في كتبهم عربيةَ النِّجار... ولكنها لم تَكُنْ تَفِي بكل شيء، وقد كان في بعضها خَوَالِفُ من العُجْمَة والغَثَاثَة. فلم يَلْبَثْ أولئك الأساتذة أن شمَّروا عن سواعدهم، وأخذوا يجتهدون كلٌّ على مقدار طاقته، ليَضَعُوا من الكَلِم ما يُوافق طَلِبتهم ... وكان منهم المُجَلُّون الذين أكثروا من ذلك بفضل رأس مالهم القديم من لسان العرب، وكان منهم المُقِلُّون الذين لا يَجِدونَ إلا جُهْدَهُمْ ... ولكنَّ هذه الجهود جميعاً تَرَافَدَتْ لتجعلَ في مُتَنَاول كُتَّاب الطب ثروةً لفظيةً وافية. وكان من الينابيع الثَّرَّة التي استَقَى منها هؤلاء وأولئك، تلك الكتبُ النفيسةُ التي ألَّفها أساتذةُ قصر العيني، ثم تلك الكتبُ المجوَّدةُ التي ألَّفها في أواخر القرن الماضي ثلاثةٌ من أساتذة الكلية الإنجيلية السورية في بيروت، التي لم تَلْبَثْ أن غيَّرت اسمَها إلى الجامعة الأمريكية وغيَّرت لسانَها إلى الإنكليزية.

وفي غَمْرَةِ هاتيكَ الحماسة للتعليم باللغة العربية ونَحْت المصطلحات بالعربية، لم يكن ثَـمَّة أيُّ نوع من التنسيق الرسميِّ للمصطلح، إذا صحَّ التعبير. من أجل ذلك كنتَ كثيراً ما تَجِدُ للتعبير الأجنبيِّ الواحد عدَّةَ مصطلحات تقابِلُهُ بالعربية، وهي في غالب

الأحيان تصلُح جميعاً لأداء المعنى المُراد، ولكن ذلك كان يؤدي إلى ضَرْبٍ من الحَيْرَة لدى الطلاب والقُرَّاء، ثم كان فيه بعض البُعْد عن الدقَّةِ في التحديد.

على أنكَ تَرَى مثلَ ذلك في مختلِف اللغات. فعندما كنا نُعِدُّ الطبعةَ الثالثة من المعجم الطبي الموحَّد، كان مِنْ جُملة القواعد التي اتَّخذناها، أن نعمِد إلى المُتَرَادفات الكثيرة التي تعبِّر عن مرض معيَّن مثلاً، فنختارَ منها واحداً هو أفضلها في مفهوم الطبِّ الحاضر، ونَضَعه في مقابلها جميعاً، مع الإشارة بين قوسين بجانب كلِّ مصطلح لم يُعتدَّ به إلى مكافئه الذي فضَّلناه. ولكننا استطعنا أن نفعل ذلك في هذه المرحلة من مراحل تطوُّر المصطلح الطبي، أما سَلَفُنا أولئك فقد كان لهم العُذْرُ كلُّ العُذْرِ في تعدُّد المصطلحات.

وعلى الرغم من أنَّ مجلة المعهد الطبي العربي التي كانت تَصْدُرُ منذ سنة أربع وعشرين، تضمُّ مقالاتٍ مُجَوَّدةً في تحرير الألفاظ الطبية، ويشارك في الكتابة فيها أطباءُ ولغويون من مختلِف الأقطار العربية، إلا أن هذه المجلة لم تكن أكثر من «مِرْبَد» أو «عُكاظ» مقروء، يَتَطَارَحُ فيه الباحثون آراءَهم، ولم تكن ذاتَ سُلطانٍ في الاتفاق على مصطلح معين.

ولقد كانت أولى المحاولات في سبيل توحيد المصطلحات، تكليفَ «لجنة المصطلحات العلمية في كلية الطب من الجامعة السورية» وقوامُها الأساتذة مرشد خاطر، وأحمد حمدي الخياط، ومحمد صلاح الدين الكواكبي، طيَّب الله ثراهم، بوضع الترجمة العربية لمعجم المصطلحات الطبية الكثير اللغات للدكتور كليرفيل. وقد طُبع النصُّ العربيُّ لهذا المعجم في مطبعة الجامعة السورية سنة ست وخمسين، وعددُ كلماتِهِ قُرابة خمسة عشر ألفاً (١٤٥٣٤) في تسعمئة وستين صفحة.

وقد كان لهذا المعجم فضلٌ كبير. فقد كانَ الخُطوةَ الأولى الحقيقيةَ الجادَّةَ في سبيل توحيد المصطلح الطبي، وقلَّلَ من كثرة المترادفات في مقابل المصطلح الواحد، وفَتَحَ الطريق لكثير من النقاش والنقد، مما كان له أكبرُ الأثر في تقويمِ المسيرة.

ولعل أصدق ما قيل فيه، ما ذكره أحدُ مؤلّفيه الأستاذُ أحمد حمدي الخياط تغمَّده الله برحمته، وهو يُعرِّفُ بمعجمه الموسوعي الذي تلا ذلك، وهو «معجم العلوم الطبية» فقال عنه:

«وإنما يضمُّ هذا المعجم — أي معجمُ العلوم الطبية — جهودَ أساتذة كلية الطب في جامعة دمشق... ما نشروه في مجلة المعهد الطبي العربي، وما كتبوه في ما ألّفوا من تَصَانيفَ، لازالت تَشْهَدُ لهم بالجدِّ والدأب والعمل المُخلص الهادئ الهادف الطويل النَّفَس... بالإضافة إلى ما كان وَضَعَهُ أطباءُ العرب الأقدمون، ثم ما وَضَعَهُ الأساتذة التُّرْكُ يومَ كانت مصطلحاتُهم كلُّها عربيةً أو تكاد، وما وَضَعَهُ أساتذةُ قصر العيني بالقاهرة والكلية الأمريكية في بيروت، قبل أن يَقْلِبَ الاستعمارُ لغةَ التعليم فيهما من العربية إلى الإنكليزية.

«ولقد قامت لجنة المصطلحات في كلية الطب مِنْ قَبْلُ بمحاولةٍ لجَمْع هذا النتاج كلِّه، فَنَقَلَتْ معجمَ كليرفل العديدَ اللغات إلى العربية، وهي ترجمةٌ أفاد منها الناس فيما نَظُنُّ ونرجو، ولكنها كانت سريعةً وغيرَ كافية، و لم تَلْبَثْ أن نَفِدَتْ نُسَخُها بعد وقتٍ غير طويل».

وكان من فضل الله أنَّ صدورَ هذا المعجم الكثير اللغات، قد جعلَ أستاذَنا الجليل الدكتور حسني سَبَح أطال الله بقاءَه، يعمد إلى نَقْدِ المعجم في سلسلة من المقالات المجوَّدة، نَشَرَها في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، بلغت عِدَّتُها سبعاً وستين مقالة، وأربى عدد صفحاتها على عدد صفحات المعجم نفسه. وكان يدوِّن وجهة نظره في الكثير من ألفاظ المعجم، مستنداً إلى المراجع الموثوق بها، وموازناً بينها وبين ما أقرَّه مجمع اللغة العربية في القاهرة، وما سَبَقَ أنْ شاعَ استعمالُهُ في كلية الطب في دمشق، إلى جانب إثباته الترجمةَ الإنكليزية لبعض المصطلحات التي لا تنطبق على المصطلح الفرنسي.

واسمحوا لي أن أقف هنا وقفةً قصيرة، أشير فيها إلى ظاهرةٍ كبيرة الشأن، تَطْبَعُ بطابَعِها هذا الجيلَ الفَذَّ من الرُوَّاد... ألا وهي ذلك الخُلُقُ النادر الذي لُحْمَتُهُ

الإخلاصُ وسَدَاهُ التواضُع، مما يجعل النقدَ تكامُلاً بين الناقد والمنقود، وتآزُراً بينهما وتعاوُناً على البر والتقوى والوصول إلى ما هو صواب.

فلقد كَتَبَ الأستاذُ الدكتور حسني سبح عن نَقَدَاتِهِ يقول:

«ولست أدَّعي أني جئت فيما عَرَضْتُ له بالقول الفَصْل، بل أكبرُ ظنِّي أني لو أتيحَ لي مُعَاوَدَةُ النظر – بعد طول هذه المدة – في هذا الذي كتبت، لزدتُ أشياءَ واستدركتُ أشياء.... إلا أني أرجو أن أكون – بما صنعت – قد أسهمتُ إسهاماً ضئيلاً في وَضْع مصطلحات الطب، وأن أكون قد ذلَّلتُ بعض المصاعب، لأن الطريقَ طويل، والحاجةَ إلى متابعة العمل وتَضَافُر الجهود فيه ستظلُّ قائمةً ما دام العلم في تطوُّر ونُمُوٍّ، واللهُ من وراء القصد».

وكَتَبَ الأستاذُ الدكتور أحمد حمدي الخياط رحمه الله يقول عن معجمه الموسوعي:

«وقد رأينا بعد هذه المدة أنْ لابُدَّ من إعادة النظر فيه وإتمامه، بإضافة ما جَدَّ وتبديل ما تبدَّل، ثم إضافةِ المقابل الإنكليزي لكلماته الفرنسية والعربية، وعَمَل مَسْرَدَيْن لـمُفْرَدَاتِهِ يُسَهِّلان الرجوعَ إليه، واحد بالعربية وآخر بالإنكليزية، فعهدنا إلى ولدِنا الدكتور محمد هيثم الخياط أن يقومَ بذلك، مستفيداً مما نَقَدَ به الناقدون ترجمةَ معجم كليرفل، وبخاصةٍ سلسلة البحوث القيِّمة التي كتبها الصديقُ الكريم الأستاذُ الجليل الدكتور حسني سبح رئيسُ مجمع اللغة العربية بدمشق، في مجلة المجمع، وطلبنا إليه أن يُضيف فوقَ ذلك ما يَرَى إضافَتَه مما لم يذكره المعجمُ في مخطوطتِهِ الأولى، وهو كثير، ثم أنْ يَسْعَى إلى توحيد مصطلحاتِهِ العربيةِ مع التعابيرِ التي تُقِرُّها لجنةُ توحيد المصطلحات التابعةُ لاتحاد الأطباء العرب – وهو أحد أعضائها – وأن يعيد النظر في تعاريف مفرداته، فكان من ذلك كله هذا الكتاب الذي بين يديك».

أحببت أن أشير إلى هذا الخلق الكريم الذي طَبَعَ بطابعه جيل الرواد كله، داعياً الله جل شأنه أن يكون لنا جميعاً من روح العلم وخلقه، ما يتيح لنا أن نكون دائماً

متعلّمين، وأن يباعد ما بين سلوكنا وبين الكبرياء، وأن يتيح لنا أن نتحلّى دائماً بقوله الشعبي «زين العلم حلم أهله».

ثم جاءت خطوةٌ أخرى مهمةٌ على درب تعريب التعليم الطبي. فقد أُلِّف «اتحاد الأطباء العرب» سنة ست وستين لجنةً لتوحيد المصطلحات الطبية، تضمُّ صفوة من المؤمنين بوجوب التوحيد، المتمكّنين من المعرفة بالطب واللغة، من الأقطار التي فيها كلياتُ طب وطنيةٌ راسخة القدم، وعهد إليها أن تنهض بإعداد معجم موحَّد للمصطلحات الطبية، يضمُّ من الكَلِم أكثرها تداولاً في التعليم والتأليف والممارسة، وتجتهد فتضع لكل منها واحداً يقابله من أصلح التعابير.

وقد عقدت اللجنة اجتماعات عديدة، في القاهرة وبغداد والموصل ودمشق ولبنان، أقرَّت في كلٍّ منها عدداً من المصطلحات، وكانت هذه المصطلحات تطبع مُنَجَّمةً في مطبعة المجمع العلمي العراقي، وتُوزَّع على الهيئات والمؤسسات العلمية المعنيَّة بأمر المصطلحات الطبية. حتى إذا ما تمَّ إنجاز المعجم، جرت إعادة النظر فيه، وأُجريت عليه تعديلات كثيرة، ثم طبع طبعته الأولى سنة ثلاث وسبعين في مطبعة المجمع العلمي العراقي في بغداد.

وقد تقبَّل أطباء جامعة دمشق هذا المعجم الموحَّد بقبول حسن، وأنزلوه منزلةً حسنة، ووضعوه من فورهم موضع التداول. وكان ذلك برهاناً جديداً على إيمان أولئك الدماشقة والشآميين جميعاً بالوحدة إيماناً عميقاً عُمْقَ الحياة نفسها، لم تزعزعه عوامل الفُرقة والانفصال، ولم تُثْخِن عليه آفات العزلة والتمزُّق.

وإن تعجبْ فَعَجَبٌ شأنُهم... فقد كان منهم بقيةٌ من السلف الأول الذي كان له الفضل في وضع المصطلح الطبي العربي موضع التداول وتأثيله وإغنائه، وكان جُلُّهم ممن درس على ذلك الرعيل الأول وثَقِفَ مصطلحاته وتعابيرَه حتى غَدَتْ جزءاً من لسانه وبعضاً من بيانه... وقد جاء المعجم الطبي الموحَّد بكثير من التعابير الجديدة، غيَّر فيها كثيراً من المألوف، واستبدل بكثير من المعهود. ثم إن كليات الطب الشآمية قد كانت هي وحدها التي تدرِّس الطب بالعربية، فَلِمَ العدول عن بعض مصطلحاتهم إلى

مصطلحات غير متداولة على الإطلاق، وكلُّ ما في الأمر أن أعضاء اللجنة قد ارتأوا أنها أصلح من غيرها في الدلالة على المراد؟ وكنا نحن أعضاءَ لجنة المصطلحات الدماشقةَ الثلاثة، نحبس أنفاسَنا لننظر كيف يكون ردُّ أجيال كاملة من الأطباء على جيل جديد من المصطلحات لم يألفوه.

وكان ما رأيناه عجباً !

والعَجَبُ — كما يقول ابن منظور — «إنكارُ ما يرد عليك لقلّة اعتياده، والنظرُ إلى شيء غير مألوف ولا مُعتاد». وقد كان ذلك... حقاً ! فقد كان المألوفُ والمعتادُ أن يتعصَّب المرء لمعهوده ويغضب له، لاسيَّما إذا كان ذلك المعهودُ كلاماً من كلامه، قد لانَ به لسانه وجرى عليه طبعُه.

ولكنَّ ما حدث كان خلافَ ذلك، فقد فرح القوم بالمعجم الموحَّد بما أنه موحَّد، واصطنعوه كأنما ألفوه منذ أحقاب، وأصبحوا يلوون ألسنتهم معه ... وما انقضى زمنٌ يسير إلا وأصبح المعجم الطبي الموحَّد لُحْمَةَ اللغة الطبية في الجامعات الشآمية، وذلك من فضل الله علينا وعلى الناس.

وفي هذه الأثناء ارتأت وزارة التعليم العالي، أن تعمد إلى ترجمة بعض المدوَّنات الكبرى في الطب أو قل الـمُسْهَبَات، لتُتَّخذ مراجع. واختير كتابٌ مشهور مازال ينمى إلى هاريسون مؤلفه الأول، وإن يكن الآن متعدد الكاتبين، وعُهدَ إلى قسم الطب الباطني في جامعة دمشق أن يضطلع بترجمته. فكُلِّف أعضاءُ هيئة التدريس في القسم، كل في تخصصه الدقيق، بترجمة ما يخصُّه من فصول هذا الـمُسْهَب. وكان الأمر الأول الذي اتَّفق عليه النَّقَلَةُ جميعاً، أن يُعتبر المعجم الطبي الموحَّد مرجعاً في المصطلح، وصَدَرَ السِفْرُ الأول من ترجمة مُسْهَب هاريسون في ثمانمئة وثلاثين صفحة من القطع الكبير ثم تبعه السِفْرُ الثاني ... وقد كُتِبا بلغة فيها من الطرافة والجِدَّة ما فيها وهي لغة المعجم الطبي الموحَّد.

وثـَمَّة مظهرٌ آخر من مظاهر هذه الرغبة في التوحيد. فقد كان أستاذان من أساتذة الرعيل الأول، ومن مؤسسي كلية الطب وجامعة دمشق، وهما فقيدا الطب واللغة

الأستاذان مرشد خاطر وأحمد حمدي الخياط؛ ألّفا معجماً كبيراً يحتوي على أكثر من سبعين ألفاً من الكلمات الطبية المعرَّفة، وقد أبى عليهما التواضع إلا أن يسمِّياه «معجم العلوم الطبية» وهو في الحقيقة موسوعة في العلوم الطبية، تشتمل على المصطلحات الطبية مرتَّبةً على أحرف الهجاء الفرنسية ومشفوعة بما يقابلها من المصطلحات العربية، وكل مصطلح معرَّف تعريفاً وافياً. وكانت وزارة التعليم العالي السورية قد تبنَّت من قبل هذا المعجم، واعتمدته مرجعاً للمصطلحات الطبية باللغة العربية، وقرَّرت طبعه على نفقتها. وقد عُهِدَ إلى هذا العاجز أن يتولى تنقيح المعجم ورَفْدَه بما استجدَّ من الكَلِم، وإضافة المقابلات الإنكليزية للمصطلحات الفرنسية والعربية، وقد طبع الجزء الأول من أجزاء هذا المعجم الأربعة سنة أربع وسبعين، في ستمئة وأربع عشرة صفحة من القَطْع الكبير. ثم رؤي انسجاماً مع التوحيد، أن يُرجأ صدور الأجزاء الباقية ريثما يصدر المعجم الطبي الموحَّد، فتُعدَّل مصطلحات هذه الموسوعة بحيث تنسجم مع المصطلحات الموحَّدة. وما أقول ذلك لأبرِّئ نفسي من ذنب التأخير في إصدار سائر هذا المعجم، فإنما كان ذلك تحقيقاً لرغبة مؤلِّفَيْه الباحثَيْن أبداً عن الحقيقة والصواب. أما أحدُهما فقد لقيَ وجهَ ربه قبل أن تكتحل عيناه برؤية الجزء الأول مطبوعاً، وأما الثاني، وقد كان يُباشر إصلاحَ تجارب الطبع وهو أنحو ثمانين، فقد أقرَّ الإرجاء في سبيل التوحيد، ثم انتقل إلى رحمة الله قبل أن يرى الطبعة الثالثة من المعجم الطبي الموحَّد.

ولكنَّ إقبالَ هؤلاء الأساتيذ على المعجم الطبي الموحَّد واصطناعَهم مصطلحاته، قد أفاد في مقابل ذلك كبيرَ فائدة في إغنائه. فقد حَكَمَ التداولُ على بعض التعابير بعدم الصلاحية، وأبانَ عن كثير من النقص في عدد المصطلحات التي يشتمل عليها المعجم. وكانت حصيلةُ هذه التجربة زاداً مباركاً في إعادة تحرير هذا المعجم ... وكان قد أشير في مقدِّمة الطبعة الأولى للمعجم الموحَّد إلى أنه «لابُدَّ أن يُصار إلى ملاحقة التطوُّر في العلوم الطبية وما يَجِدُّ فيها كلَّ فترة من الزمن تبعاً لما يقضي به التطوُّر والاستعمال وطولُ الممارسة والنقدُ البنَّاء».

وهكذا فحينما أُنشئت في المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية بشرق المتوسط «لجنةُ العمل الخاصة بالمصطلحات الطبية العربية»، سارَتْ هذه اللجنة الموسَّعة على هَدْيِ ما سارَتْ عليه اللجنة الأولى، ولكنها أعارَت الملاحظات التي أنتجتها تجربة استعمال المعجم الموحَّد في دمشق كل الاهتمام، وقد نَجَمَ عن ذلك تغييرٌ في كثير من المصطلحات مما تبيَّن أنها لا تفي بالمعنى المطلوب كلَّ الوفاء، أو أنها مما استُعمل اللفظ العربي فيه لأكثر من لفظ أجنبيّ واحد. وقد ساعد عَمَلُ الـمَسْرَد العربي الإنكليزي المرتَّب على أحرف الهجاء العربية، على كشف هذه الألفاظ المشتركة. ولقد استغرق إعدادُ الطبعة الجديدة للمعجم الطبي الموحَّد أربعَ سنوات، عقدت اللجنة فيها ثلاثة عشر اجتماعاً، في الإسكندرية وبغداد وتونس ودمشق والرباط وعمَّان والجزائر، وكانت خاتمتها في أواخر كانون الأول/ديسمبر من سنة إحدى وثمانين. ثم إنَّ طباعة المعجم طباعةً مُرْتَضَاة قد استغرقت سنتين. ولكن تعامُلَ الأطباء الدماشقة مع هذا المعجم كان عَجَباً كسابقه. فقد دأبوا على الاتصال بمقرِّر اللجنة أو الكتابة إليه لسؤاله عما عُدِّل وعما استجدّ، وكانوا يأخذون بالتعديلات أولاً بأول ولاسيَّما المصطلحات التشريحية التي عُدِلَ عن الكثير منها بعد أن تُرجمت الأسماء التشريحية Nomina Anatomica التي صدرت عن اللجنة الدولية للتسمية التشريحية، التي عيَّنها المؤتمر الدولي الخامس للمشرّحين، الذي عُقد في أكسفورد سنة خمسين، وأقرَّتها المؤتمرات الثلاثة التالية للمشرّحين، التي انعقدت في باريس سنة خمس وخمسين، ونيويورك سنة ستين، وفيسبادن سنة خمس وستين.

والمأمولُ الآنَ وقد أصبح المعجم الطبي الموحَّد في مُتَنَاوَل الجميع، أن تكونَ المصطلحات العربية الموحَّدة مستعملة وحدَها في جميع الكتب التي تصدر عن أساتذة كليات الطب في الجامعات السورية.

* * *

لستُ أدري السبب في أننا كلَّما أردنا التحدُّث بحديث التعريب، أسْهَبْنا في حديث المصطلحات. مع أنَّ قضية التعريب ليست قضية مصطلحات بقدر ما هي قضيةُ بَيَان.

والمصطلحاتُ لم تكن حَجَرَ عَثْرَةٍ في سبيل التراجمة الأوائل ولا العلماء الأُوَل في حضارتنا العربية الإسلامية، بل كان كلُّ مصطلح لا يَسْهُلُ تعريبُه على الفور، يُترَكُ كما هو ويُعرَّب تعريباً لفظياً، دونَ أن يَحُوْلَ ذلك دونَ نقل نَص برُمَّته إلى العربية، أو تأليفِ كتابٍ بالعربية، أو تدريسِ طلاب العلم بالعربية.

بل لقد أصبحت قضيةُ المصطلحات «أُحجوجةً» يحتجُّ بها أولئك الذين يعملون — عن قَصْدٍ أو غَفْلَةٍ — على تأجيل التعليم بلسان العرب في بلاد العرب، وهي حُجَّةٌ نرجو أن تكون قد أصبحت داحضةً بعد صدور المعجم الموحَّد.

وإنما أردتُ أن أثير هذا الموضوع، لأن الجامعات السورية في ربع القرن الأخير، في كلية الطب وسائر الكليات، قد اتَّسعت اتساعاً مذهلاً، ودَخَلَ الناسُ في عداد هيئات التدريس أفواجاً لتلبية الحاجة المعلّمين... وأدَّى ذلك إلى أن يتسنَّم كراسي التدريس أناسٌ لم يُتقنوا الحديثَ بالفُصْحَى و لم يألفوه، فأصبَحْتَ ترى كثيراً من المحاضرات يُلقى بالعامية في عديد من الكليات، حتى في كلية الطب التي كان من «تقاليدها» أن يكون المدرِّس، متمكّناً من الفصحى. وقد سَرَى هذا الداءُ نفسُه إلى أمالي هؤلاء المدرسين، فأصبحت نصوصاً تكادُ تكون فارغةً من المعنى، لأن مؤلّفيها لا يُحسنون التعبير عنها بلسانهم، هذا إذا كانت معانيها واضحةً في أفهامهم.

وقد أثار ذلك قلقاً كبيراً في مجلس التعليم العالي ولجانه التي تهتم بسلامة اللغة، واتُّخذت خطواتٌ متعدِّدة من أجل تلافي ذلك، لاسيَّما ضرورة مراجعة الأمالي والكتب بحيث تُضمن سلامةُ اللغة ووضوحُ الأسلوب، واعتبار ذلك شرطاً أساسياً للترقّي في سُلَّم هيئة التدريس. والمأمولُ أن تؤتيَ هذه الخطوات ثمراتها عن قريبٍ إن شاء الله.

ولا بأسَ من استطراد صغير في هذا الصدد. فإنَّ ضعف مستوى تعليم اللغات الأجنبية في المدارس الثانوية، والتضييقَ في إرسال البعوث إلى البلاد الأجنبية، قد أدَّيا إلى عدم تمكُّن جُلِّ أعضاء هيئة التدريس — في بعض البلدان التي يُدَّعى أنها تدرِّس بلغة أجنبية — من هذه اللغة... ونَجَمَ عن ذلك أن أصبحت الدروس تُلقَى بلغة عامية

تَشُوبُها مفردات أجنبية هي المصطلحات العلمية.... والمأمول أن يكون ذلك خطوة في سبيل العودة بالتدريس إلى اللسان العربي بإذن الله.

وبعدُ، فليس يجوز أن نغادر موضوع التدريس الطبي في بلاد الشام، قبل أن نعرِّج على تجربة صغيرة يحلو للكثيرين أن يُطلقوا عليها اسم «الرِّدَّة». فلأمر ما نَبَتَتْ في جامعة حلب نابتةٌ أخذت تدعو إلى تجربة التعليم بلغة أجنبية: الإنكليزية على الخصوص. واستطاعت هذه الأصوات الغريبة، أن تجد لها من بعض الذين يمسكون بأزمَّة الأمور، ومن بعض أولي الأغراض في بعض المنظمات الدولية، من يستجيب لها، وكان من جرَّاء تجاوُبهم أن أُنشئت في جامعة حلب كليةٌ طبية أعجمية اللسان، حُشد لها من موجبات النجاح ما حُشد.... وقُصرت سنتها الأولى أو كادت على تعليم مكثَّف للّغة الأجنبية، تمهيداً لفهم ما سيُلقَى في السنوات التالية، وتلك لعمري خطوةٌ لابُدَّ منها لتلافي ضعف اللغة الأجنبية في المدارس الثانوية، لا يأخذ بها مع الأسف أولئك الذين يدرِّسون الطب في كلياتهم بالإنكليزية أو الفرنسية أو الإيطالية في بلاد العرب. ولكنهم أرادوا شيئاً وأراد الله شيئاً آخر، فلم تَلْبَث التجربةُ أن أخْفَقَتْ، وساعد في إخفاقها أنَّ بعُوث الأطباء التي كانت تُبعث للتخصُّص لم تكن مقصورةً على بلد أو لسان واحد، فلما جاء المختصون الذين دَرَسُوا باللغة الروسية أو الألمانية أو الفرنسية، كان الأمرُ الذي تقتضيه بديهة العقل السليم أن يدرِّسوا باللغة العربية. وهكذا كان... وانتهت تجربةُ «كلية الضِرار» هذه في سُنَيَّات قليلة... والله غالب على أمره.

وبعدُ، فإني أعتذر إليكم، فقد طال ما حدَّثتكم بحديث الطب، ولم أتطرَّق إلى العلوم الأخرى قَطّ. وعُذرايَ في ذلك أن تدريس العلوم بالعربية أمرٌ قد استتبَّ أو يكاد في جُلِّ بلاد العرب. ثم إن تجربة توحيد المصطلحات الطبية تجربةٌ رائدة، تصلح أن يُنسجَ على منوالها ويُبنَى على غِرارها، ومن أجل ذلك كان لابُدَّ من الإسهاب في حديثها.

على أنَّ فوضى المصطلحات التي كانت تضرب أطنابَها في الألفاظ الطبية، لهيَ كذلك شائعةٌ في العلوم الأخرى إن لم تكن أكثر شيوعاً. وقد تنبَّه إلى ذلك زميلنا

المجمعيُّ الفاضل الأستاذ الدكتور عبد الرزاق قدورة، يوم كان رئيساً لجامعة دمشق، قبل أن يصبح مديراً مساعداً للمنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة، فعمل على تنسيق مصطلحات تلك العلوم وتوحيدها. وكان عمله في ذلك منهجياً منظّماً. فقد عمل على تأليف لجان للتوحيد على مستوى القسم، ثم على مستوى الكلية، في الجامعة الواحدة، ولجان أخرى على مستوى الأقسام المتماثلة، ثم الكليات المتماثلة، في الجامعات المختلفة، وقد اجتمعت تلك اللجانُ ولاسيَّما تلك التي على مستوى القسم، وأعدَّت قوائمَ بأكثر المصطلحات وروداً في مواد التدريس. ثم طُلِبَ إلى مجمع اللغة العربية في دمشق أن يكون الحَكَمَ في توحيد المصطلح العلمي كله. وقد عُهِدَ إلى هذا العاجز أن يجتمع باللجان المختلفة لمناقشة مصطلحاتها، فثَمَّة كثيرٌ من الألفاظ المشتركة التي كان يُستَعْمَلُ لها أكثرُ من تعبير واحد. وكان لهذه الاجتماعات فائدةٌ كبيرة، إذ ذلَّلت كثيراً من الصعاب في التوحيد، ولاسيَّما في مصطلحات الكيمياء وعلم الحيوان والنبات، ولكن ظروفاً قد حالت مع الأسف دون بلوغ هذا المسعى مداه. والمأمولُ أن يُتاح للمجمع والجامعات متابعة هذا الأمر، تمهيداً لمحاولةِ توحيدٍ على صعيدِ الوطن العربي كله، على غِرَار المعجم الطبي الموحَّد أو المعجم العسكري الموحَّد.

* * *

٤

نظريّة الضرورة العلميّة(*)

لِهَذا المَجْمَع المبارك فضلٌ عَليَّ كبير.

فَقَد هَمَمْتُ مراراً بأن أعالج هذا الموضوع الذي أعالجُه اليوم، ثم كانت تُتاحُ لي من أمري خَوالِج، فأرجئ الكتابة فيه أو الحديث عنه، كالتي قال عنها صُرَيْمُ بن مَعْشَر:

بينا الفَتَى يَسْعَى ويُسْعَى لَهُ ... تِيحَ لَهُ من أمرِهِ خالِجُ

حتّى تلقيت دعوةَ أخي الأستاذ عبدَ الكريم خليفة للحديث في هَذا الموسم الثقافي، فكان لها الفضل في أن جعلت تردُّدي يَضْمَحِلُّ، ونَقَلَتْ ما كان ناشباً في ضميري من طور «الهَمِّ» إلى طور «الفعل»، إذا استعملتُ مصطلح الحارث بن حِلِّزة اليَشكري:

«إنما العجزُ أن تهُمَّ ولا تَفْعَلَ والهَمُّ ناشبٌ في الضميرِ»

* * *

والحديثُ عن المصطلح مُمتعٌ مُستَطَاب، ومزاولةُ وَضْع المصطلح أمتَعُ وأطْيَب. ولكنك إذا أردتَ أن تقولَ للناسِ كيف تصنعُ ذلك، ضاقَتْ عليك سُبُل القول،

(*) محاضرة في الموسم الثقافي لمجمع اللغة العربية الأردني السبت، ٨ شوال ١٤٠٩ و١٣/٥/١٩٨٩ بعنوان: «المصطلحات الطبية الموحّدة ونظرية الضرورة العلمية: حديث في المنهج والتطبيق»

وانسدَّت عليك مَشَارِعُه، كالذي يُحسن المشيَ عُمْرَهُ كُلَّه، فإذا قلتَ له : «صِفْ لي كيف تمشي» تَبَكَّم فلَم يَدْرِ ما يقول!

فاعذُروني إذا رأيتُمْ في مقالتي غيرَ قليلٍ من التَبَكُّم!

نشرتُ قبلَ لِواذِ ثلاثين سنة، كتاباً لي في ثمانين وأربعمئة صفحة أسميتُه «الكيمياء السريرية العامة»، وحاولتُ فيه أن أجدَ أو أضَعَ لكل مصطلحٍ أجنبي مصطلحاً عربياً النِجار يقابله. وقَدْ كان ذلك غايةً في المشقة، ولا سيّما في ميدان الكيمياء وَهُوَ ميدانٌ عسير الارتياد. ثم كان أن أعَدْتُ قراءة بعضِ ما كتبتُ فاستعجمَ عليَّ.. ومن هنا بدأت رحلتي مع المصطلح تتماوَج.. تَستَعْسِرُ أحياناً فأتعصَّبُ للكلمات العاربَة بل البائدة لا أرتضي بها بديلاً، وتمشي مستقيمةَ الصوب أحياناً لا تزيغ يميناً ولا يساراً، وتجنَحُ أحياناً كثيرة مَجْنَحَ الرُخَص، فأستبيح في سبيل **الضرورة العلمية** أشياءَ لم أكُنْ لأُبيحَها لنفسي لولا ذلك... وعن هذه **الضرورة العلمية** أحبُّ أن أتحدث قبل كُلّ شيء.

والضرورةُ، عند سَلَفَ هذه الأمة، ضرورتان: ضرورةٌ شرعية وضرورةٌ شعرية. ولو أنني أُلحُ إليها ضرورةً ثالثة، وهي الضرورة العلمية.

وهذه الضروراتُ الثلاث، تتَّصل فيما أرى بالمُثُل العليا الثلاثة التي تَوَاطَأ عَلَيها الناس: الخيرُ والجمالُ والحقيقة.

فالضرورةُ الشرعية خروجٌ على القواعد النافذة.. لوجه الخير.

والضرورةُ الشعرية خروجٌ على القواعد النافذة.. لوجه الجمال.

والضرورةُ العلمية خروجٌ على القواعد النافذة.. لوجه الحقيقة.

* * *

وقَدْ أسهب فقهاؤنا رحمهم الله في الحديث عن الضرورة الشرعية[1]، ولكنها في ظنّي تتلخّص فيما ذكرتُهُ لك. فالأصل في الأشياء الإباحة، لقول الله عز وجل: ﴿خَلَقَ لَكُمْ ما فِي الأرْضِ جَمِيعاً﴾ [البقرة: ٢٩]، وما خَلَقَهُ لنا فَقَد أباحَهُ لنا. ثم اقتضت حكمة الله أن يحرِّمَ على عباده بعضَ ما خلق، كما في قوله سبحانه: ﴿قُل لا أجِدُ في ما أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً على طاعِمٍ يَطْعَمُهُ إلا أن يَكُونَ مَيْتَةً أو دَماً مَسْفُوحاً أو لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أو فِسْقاً أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥]. ولكن تطرأ بعضُ حالاتٍ يتعرضُ فيها الإنسان إلى خطر الموت جوعاً على سبيل المثال، فيكون من الخَيْر له – والخَيْرُ ما فيه مصلحة للإنسان في الدنيا أو الآخرة – أن يعودَ الحكمُ إلى الأصل – وَهُوَ الإباحة – فيقول عزّ من قائل: ﴿فَمَن اضطُرَّ غَيْرَ باغٍ ولا عَادٍ فإنَّ رَبَّكَ غفورٌ رحيم﴾ [الأنعام: ١٤٥]. وذلك ما عبَّر عنه سلطانُ العلماء العِزُّ بن عبد السلام بقوله: «الضرورات مناسبةٌ لإباحة المحظورات جلباً لمصالحها»[2]. فالضرورة قَدْ سَمَحَتْ بالعودة إلى أصل الإباحة لتحقيق ما فيه الخير في حالة الضرورة هذه. وقُلْ مثلَ ذلك في المحظورات الأخرى التي هي تَرْكُ الواجب، كإباحةِ الإفطارِ في رمضان مثلاً للمريض.

وأما الضرورةُ الشعرية[3] فهي باديَ الرأي أمرٌ آخر. وإن يَكُنْ بعضُ مَنْ تناولها من علماء العربية، قَدْ حاول أن يتَّكِئ على مَفْهُوم الضرورة الشرعية، ولا سيَّما في قضية الرجوع إلى الأصل.

فثَمَّةَ أصلٌ كان عَلَيه بنيانُ هذه اللغة الشريفة، وحاولَ علماءُ اللغة منذ عهد الخليل أن يتصوَّروا كيفَ كان، فقاموا بعملية استيفاءٍ راجعٍ مدهشة، توصَّلوا منها إلى صَرْحٍ جميل، لا تَرَى فيه عِوَجاً ولا أمْتاً ولا تُحِسُّ فيه شذُوذاً ولا خللاً. ولَكَمْ أتَمَنَّى أن يهتم المجمع أو الجامعة بإجراء بعض بحوث الاستيفاء الراجع بالحاسوب، ليتبيَّن لنا المزيد عن عبقرية الخليل ومَنْ سار على دربه.

«فالأصلُ» في الأسماء – كما تَبَيَّنَ لهم – أن تُنَوَّنَ وأن تدخلَها حركةُ الجر، و«الأصل» في الأفعال أن تُبْنى «فالأفعال أثقلُ من الأسماء، لأن الأسماء هي الأُوَل وهي أشدُّ تمكناً، فمِنْ ثَمَّ لم يلحقها [أي الأفعال] تنوينٌ ولَحِقَها الجزم والسكون»[4]...

«والأفعال كُلُّها حقُّها أن تكون مسكَّنَةَ الأواخر، والأسماءُ كلُّها حقُّها أن تكونَ مُعْرَبَة»(٥).

ولكن سَرْعَانَ ما تَبَيَّنَ لهم أنَّ ثَمَّةَ منزعاً دائماً إلى الخروج على الأصل وعلى القياس على الأصل. وتلك عمليةٌ طبيعية تُزاوِلُها الجماعة ويُزاولها الأفراد وتتجلى فيها حَيَوية اللغة... فإذا مارستها العربُ جماعةً كانت مقبولةً على الإطلاق وحَلَّتْ محلَّ الأصل... وإذا مارسها الأفرادُ كانت مقبولة في بعض الأحوال وأُطلِقَ عَلَيها اسم الضرورة.

وإنك لترى في كتاب سِيبَوَيه كثيراً مِنْ مثل قوله:

«مِنْ كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام»(٦)؛ وقولـه: «قَدْ يشذُّ الشيء في كلامهـم عن نظائره، ويُستَخَفُّ الشيء في موضع ولا يَستخفُّونه في غيره»(٧). حتّى قال ابـن السِّيد البطليوسي في الاقتضاب: «إن الأصولَ قَدْ تُرْفَضُ حتّى تصير غيرَ مستعملة، وتُستعمل الفروعُ، كرفضهم استعمال أيْنُق وقِسِيّ وأشياءَ وأعيادٍ على الأصل»(٨).

كيف يحدث ذلك؟

إنه يحدث بآلية يُطلق عَلَيها الخليلُ وَسِيبَوَيه اسم التشبيه أو الحمل. فكأنَّ بنيانَ العربية هَذا الذي توصَّلَ إليه هَذان العبقريان، ليس ببنيان راكدٍ خامل، ولكنه بنيان متفاعلٌ حَرِك. ففيه ساحاتُ جاذبية تجذب البُنَى المتشابهة فترْصُفُ بعضَها إلى بعض، وفيه مستويات مختلفة من التعبير تَتَواثَبُ بينها الكَلِم استجابةً لسطوة الجمال أو سلطان النَغَم، كتلك المستويات المختلفة من الطاقة في نواة الذرة تَتَواثَبُ بينها الذُرَيْرات من جرّاء سطوة طاقة خارجية ترتفع بها من مستوى إلى آخر. واستَمِعْ – إن شئتَ – إلى قول سِيبَوَيه: «وقَدْ يشبِّهون الشيءَ بالشيءِ وليس مثلَه في جميع أحواله، وسترى ذلك في كلامهم كثيراً»(٩)؛ وقوله: «يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله ولا قريباً منه، وقَدْ ذكرنا ذلك فيما مضى وسنذكره أيضاً إن شاء الله»(١٠). وقوله «اعْلَمْ أن ما ضارَعَ الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافَقَهُ في البناء، أُجرِيَ لفظهُ مُجرى ما

يَسْتثقلون، ومَنَعُوه ما يكون لما يستَخِفُّون، فيكون في موضع الجر مفتوحاً: استثقلوه حيث قارب الفعلَ في الكلام ووافقه في البناء، وذلك نحو: أبيض وأسود وأحمر وأصفر، فَهَذا بناء أذهب وأعلم»[11].

واستَمِعْ إلى هَذا النص الذي تراه في اللسان:

«وبنو رَشْدان بطنٌ من العرب، كانوا يُسَمَّونَ بني غَيَّان، فأسماهم سيدنا رسول الله ﷺ بني رَشدان.. وإنما قال النبي ﷺ «رَشْدان» على هذه الصيغة ليُحاكِيَ به «غَيَّان». قال ابن سيده: «**وَهَذا واسع كثير في كلام العرب**، يحافظون عَلَيه ويَدَعون غيرَه إليه. أعني أنهم قَدْ يؤثرون المحاكاة والمناسبة بين الألفاظ تاركينَ لطريق القياس. كقوله ﷺ: ارجِعْنَ مأزورات غيرَ مأجورات، وكقولهم حوراء عيناء من الحِيْرِ العين، وإنما هُوَ «الحُوْر» فآثروا قلب الواو ياء في الحور إتباعاً للعين. وكذلك قولهم إني لآتيه بالغَدايا والعَشايا: جَمَعُوا الغَداة على غَدايا، إتْباعاً للعَشايا، ولولا ذلك لَمْ يَجُزْ تكسير فُعْلَة على فعائل... فإذا كانوا قَدْ يفعلون مثل ذلك محتشمينَ من كَسْرِ القياس، فأن يفعلوه فيما لا يكسر القياس أسْوَغ»[12].

لماذا يحدث ذلك؟

إن الجماعة اللغوية تبتعد عن الأصل وتُضَحِّي بالقياس من أجل «الجمال». وسواءٌ عبَّروا عن هَذا الجمال بما يستَخِفُّون في مقابل ما يستثقلون، أو بمحاكاة الصيغة، أو بالإتباع أو بغير ذلك من العبارات، فذلك لا يخرج بهنَّ جميعاً عن مفْهُوم «الجمال». فمِنْ أجل «الجمال» وحدَه يستبيحون هَذا الابتعاد عن الأصل والخروج على القياس.

ومما يؤيّد مزاولةَ الجماعة اللغوية للخروج على القياس في سبيل الجمال ما ذكره البغدادي في الخزانة:

«فإن قال قائل: فلِمَ ذهبَ الخليلُ وَسِيبَوَيه إلى أن الياء قَدْ حُذِفَتْ حذفاً [من جَوارٍ] حتّى إنه لما نقص وَزْنُ الكلمة من بناء فَواعل دخلها التنوين؟ قيل: لأن الياء قَدْ حُذِفَتْ

في مواضع لا تبلغ أن تكون في الثقل مثلَ هذا كقوله تعالى: ﴿الكَبِيرِ المُتَعالِ﴾ و﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ و﴿يَوْمَ التَّنادِ﴾، وقال الشاعر: «وأخو الغَوان متى يَشِبْ يَصْرِمْنَهُ» وقال آخر: «دوامي الأَيْدِ يَخبِطْنَ السَّرِيحا» فَاكْتُفِيَ في جميع هَذا بالكسرة من الياء وَهُوَ كثير جداً. فلما كان الاكتفاءُ بالكسرة جائزاً مستحسناً في هذه الأسماء الآحاد، والآحادُ أخفُّ من الجموع، كان بابُ «جَوارٍ» جديراً بأن يلزم الحذف لثقله؛ ألا ترى أنه جَمْعٌ، وَهُوَ مع ذلك الجَمْعُ الأكبر الذي تنتهي إليه الجموع، فلما اجتمع فيه ذلك، وكانوا قَدْ حذفوا الياء مما هُوَ أخفُّ منه، ألزموه الحذف البتَّة حتّى لم يَجُزْ غيره. وقَدْ حذفت الياء من الفعل أيضاً في موضع الرفع حذفاً كالمُطّرد، كقوله تعالَى: ﴿ما كُنّا نَبْغِ﴾ و﴿وَاللَّيلِ إذَا يَسْرِ﴾ وَهُوَ كثير. فَهَذا يدلُّك على اطّراد حذف الياء... وأجازوا الحذفَ في بعض المواضعَ استخفافاً»[١٣].

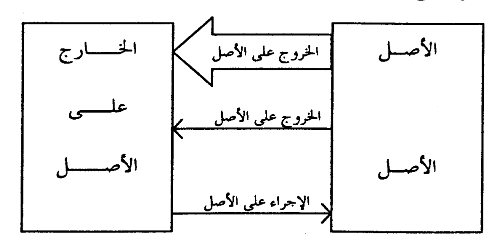
فليتَ شعري ما الدافعُ إلى هَذا الاستخفاف إن لم يكن دافعَ الجمال؟ ولكنَّكَ تلمح في بعض الأحايين دافعاً آخر، من أمثلته مسألة «ما» التي تعمل عمل «ليس». قال سِيبَوَيه: «هَذا باب ما أُجْرِيَ مُجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله. وذلك الحرف «ما»: تقول: [ما عبدُ الله أخاك] و [ما زيدٌ منطلقاً] وأما بنو تميم فيجرونها مُجرى «أما» و «هَلْ»، وَهُوَ القياس، لأنها ليست بفعل، وليس «ما» كـ «ليس»، ولا يكون فيها إضمار. وأما أهل الحجاز فيشبّهونها بـ «ليس»، إذ كان معناها كمعناها»[١٤].

فأنتَ كما أنك ترى «الجمال» هُوَ في الغالب غاية هَذا الخروج على الأصل، فإنك لتَلْمَحُ - في «ما» التي تعمل عمل «ليس» مثلاً - غايةً أخرى غيرَ غاية الجمال ألا وهي الحقيقة أو قُلْ الدقة العلمية، فأهلُ الحجاز يشبِّهون «ما» بـ «ليس» إذ كان معناها كمعناها، فوجدوا أنَّ الدقةَ العلمية تقتضي منهم أن يشبّهوا في اللفظ ما تشابه في المعنى.

نَخْلُصُ من ذلك كله إلى أن ظاهرة الخروج على الأصل ظاهرةٌ طبيعية، بل سُنَّةٌ أصيلة من سُنَن كلام العرب، تُمارِسُها الجماعة اللغوية من أجل الحقيقة تارةً ومن أجل الجمال تارات. وقَدْ كان لابُدَّ من الاعتدادِ بهذه الظاهرة من قِبَل الخليل وَسِيبَوَيه ضماناً لتماسُك المقَدْمات الفكرية التي قام عَلَيها النحو كله.

ما الذي يحدث الآن عندما يمارس الأفراد ما مارَسَتْهُ الجماعة؟

إنَّ هَذا هُوَ الذي يُطلقون عَلَيه اسم الضرورة، وهي نوعٌ مخصوصٌ من الظاهرة لأنه يتجلّى في اتجاهَيْن اثنَيْن. الاتجاهُ الأول هُوَ الخروج على الأصل اقتداءً بما فعلته الجماعة اللغوية في بعض الأحوال، والاتجاهُ الثاني هُوَ العَوْدَةُ إلى الأصل ببعض ما أخرجَتْهُ الجماعةُ اللغوية عن أصله.



ومَرَدُّ ذلك في الغالب إلى النظرة الجمالية، ولو أنك تستطيع أن تردَّه أحياناً إلى تحرّي الحقيقة. وَهُوَ يحدث في الغالب في الشعر، ولو أنه قَدْ يحدث في غيره من أنماط الكلام. فَسِيبَوَيه يقول: «وَهَذا قليلٌ في الكلام كثيرٌ في الشعر»[١٥] في الوقت الذي يقول فيه: «اعْلَمْ أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام»[١٦].

والذي يظهر لي في موضع الضرورة الشعرية، أنَّ الشاعر وَهُوَ يزاول هَذا المستوى المُحَلِّق من الكلام، يكون في حالةٍ من الانفعال يَتَهَدَّرُ فيها تَهدُّرَ السَّيْل، فيضيقُ ذرعاً ببعضِ ما يَحُدُّ من تَهْدارِه من قَوالبِ الكَلِم، فلا يلبثُ أن يقفزَ عنها إلى غيرها ابتكاراً

من سليقته، وافتِجاراً مما استُودِعَ في لاشعورِه من تُراثِ الجماعة اللغوية، كَهَذا الذي قال الأخطل:

لكـلِّ قرارةٍ منها وفـَجٍّ　　　أضاةٌ ماؤهـا ضَرَرٌ يمـور

قال ابن الأعرابي: ماؤها ضَرَرٌ أي ماء نَمِير في ضِيق، وأراد أنه غزيرٌ كثير، فمجاريه تضيق به وإن اتَّسَعَتْ.

ولله دَرُّ طَرَفَةَ بن العبد إذ يعبِّر عن مثل ذلك بقوله:

رأيتُ القَوافِي يَتَّلِجْنَ مَوالجاً　　　تَضايَقُ عنها أن تَوَلَّجَها الإبَرْ

قال الصاحب بن عباد: وحدثني محمد بن يوسف الحمّادي، قال: حضرت مجلس عبيد الله بن عبد الله بن طاهر، وقَدْ حضره البحتري، فقال: يا أبا عبادة! أمُسْلمُ بن الوليد أشْعَرُ أم أبو نواس؟ فقال: بل أبو نواس، لأنه يتصرَّف في كُلّ طريق ويتنوَّع في كُلّ مذهب، إنْ شاء جَدَّ وإنْ شاء هَزَل، ومسلمٌ يلتزم طريقاً واحداً لا يتعدّاه، ويتحقّق مذهباً لا يتخطّاه. فقال عبيدُ الله: إن أحمدَ بن يحيى ثعلباً لا يُوافقك على هذا! فقال: أيها الأمير! ليس هَذا من علم ثعلبٍ وأضْرابه مِمَّن يَحْفظ الشعرَ ولا يقولُه، وإنما يعرف الشعر من دُفِعَ إلى مضايِقِه! فقال: وَرِيَتْ بك زنادي يا أبا عبادة! لقَدْ حَكَمْتَ في عمَّيْك حُكْمَ أبي نواس في عَمَّيْه جريرٍ والفرزدق، فإنه سُئِلَ عنهما ففضَّل جريراً، فقيل له إن أبا عبيدة لا يوافقك على هَذا، فقال: ليس هَذا من علم أبي عبيدة، وإنما يعرفه من دُفِعَ إلى مَضايِق الشعر»[١٧].

وَهَذا أمرٌ لَمَسَهُ وأحسَّ به ابنُ جنّي في بعض أحيانه فقال:

«متى رأيتَ الشاعرَ قَدْ ارتكبَ مثلَ هذه الضرورات - على قُبْحِها وانْخِراق الأصول بها - فاعلم أن ذلك على ما جَشِمَهُ منه، وإن دَلَّ من وجهٍ على جورِه وتعسُّفه، فإنه من وجهٍ آخر مُؤْذِنٌ بِصيالِهِ وتخمُّطِه، وليس بقاطعِ دليلٍ على ضعفِ لغته، ولا قصوره عن اختيار الوجه الناطق بفصاحته. بل مَثَلُهُ في ذلك عندي مَثَلُ مُجْرِي الجَموحِ بلا لجام، ووارِدِ الحرب الضَرُوس حاسراً من غير احتشام؛ فَهُوَ وإن

كان مَلُوماً في عنفه وتهالكه، فإنه مشهودٌ له بشجاعته وفَيْض مُنَّتِهِ: ألا تراه لا يجهل أنْ لو تَكَفَّرَ في سلاحه، أو اعتصم بلجام جواده، لكان أقرب إلى النجاة، وأبعد عن المَلْحاة، ولكنه جَشِم ما جَشِمَه على علمه بما يَعْقُبُ اقتحامَ مثله، إدلالاً بقوَّةِ طبعِهِ ودلالةً على شهامةِ نفسِهِ» [١٨].

وإنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ نَظَرُ علماء العربية إلى هَذا الموقف النفسي لدى الشاعر الذي يملي عَلَيه ارتكاب الضرورة.

فمنهم فئةٌ لم تَرْقَ إلى فهم موقف الشاعر و لم تَعِشْ معاناته، فقالت عن الضرورة إنها ضربٌ من الخطأ ومجانبة الصواب.. هكذا جملةً واحدة! يمثّل لهذه الفئة ابنُ فارس ومَنْ تَفَيَّلَ ظلالَه من المُحْدَثين. قال في «الصاحبي»:

«لا معنى لقول من يقول إن للشاعر عند الضرورة أن يأتيَ في شعره بما لا يجوز، ولا معنى لقول من قال: «ألم يأتيك والأنباء تنمي» وَهَذا وإن صحَّ، وما أشبهه من قوله: «لما جَفا إخوانُهُ مصعباً» وقوله : «قِفا عندَ - مما تعرفان - ربوعُ»... فكله غلطٌ وخطأ. وما جَعَلَ اللهُ الشعراءَ معصومين يوقون الخطأ والغلط. فما صَحَّ من شعرهم فمقبولٌ وما أَبَتْهُ العربيةُ وأصولها فمردود» [١٩].

ومنهم في المقابل عبقريُّ العربية وواحدُها الخليل، وتلميذه سِيبَوَيه، فَقَد تفطّنا إلى ما لم يفطن إليه غيرهما، ونَفَذا إلى أعماق المعاناة الشعرية التي يُكابدها الشاعر. وكأنيِّ بهما - لله درُّهما - يَرَيان أن الشاعر وقَدْ ملأت نفسَه نشوةُ التحليق، ينصب نفسه حَكَماً على مستويات التعبير، فيتخيَّر منها مستوى قَدْ لا يوافق ما شاع عند الناس. فَهُوَ إذ يُحلّق في عنفوان تجربته الشعرية، يُطِلُّ من عَلٍ على كُلّ ما اختزنَتْه سليقَته من تقاليب التعبير وموازين الكلام، فيتخيَّر منها في حركةٍ سريعة - كلَمْحٍ بالبصر - ما يَجِدُه أقربَ إلى التعبير عن معاناته، حتّى إذا ما ضاقت القوالب الشائعة عند الناس بانفعالاته، قَفَزَ عنها إلى ذخيرةٍ مما تَرَكَ أسلافُهُ الأَقْدَمون في وجدانه، فتخيَّر منها ما استقام مع مشاعره وتَساوَقَ مع أحاسيسه، ولكنه في ذلك كله إنما يتخيَّر بين مستوىً مـن التعبير وآخر، في إطار الذخيرة اللغويـة لقومـه، لا يتعدّاهـا ولا يخرج عنها.

فالشاعرُ - كما سمعتَ ابن جنّي - ليس عاجزاً عن أن يلتزم بظاهر القياس، بل هُوَ على ذلك قَدير، ولكنه لا يريد - عن وعي أو غير وعي - أن يلتزم بظاهر القياس. وهذه ميزة من أبرز مَزايا الظاهرة. فَهُوَ من أجل الجمال يضحي عن قَصْدٍ بقضية الحِفاظ على القوالب.

والضرورةُ الشعرية إذَنْ، ليست قضيةَ اضطرار مكروه يَسُوقُ إليه الوزنُ والقافية، وإنما هي - كالوزن والقافية - مظهرٌ من مظاهر امتلاك الشاعر لأعِنَّةِ اللغة... مظهرٌ من مظاهر التعبير الفني الذي يميّز الشعر من سائر الكلام. فالضرورة ليست أثراً من آثار عجز الشاعر وقصور لغته، بل هي على العكس دليل على تمكّنه، ومقْدرته على الأخذ بناصية اللغة.

يقول ابن منظور:

«فإنَّ الأعرابيَّ إذا قويت فصاحته، وسَمَتْ طبيعته، تَصرَّفَ وارْتَجَلَ ما لم يسبقه إليه أحدٌ قبله، فَقَد حُكِيَ عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سُبِقا إليها. وَعلى هَذا قال أبو عثمان: ما قِيسَ على كلام العرب فَهُوَ من كلام العرب»[٢٠].

ولا أدلَّ على ذلك من موقف الشعراء الأُصَلاء من تدخل النحاة في أشعارهم.

يُروى أن الفرزدق حين مَدَحَ يزيد بن عبد الملك بالشعر الذي منه قوله:

مستقبلين شَمالَ الشّأمِ تَضْرِبُنا	بحَاصِبٍ كَنَديفِ القُطنِ منثورِ
على عمائمِنا يُلْقى وأرحُلُنا	على زَوَاحِفَ تُزْجَى مُخُّها رِيرِ

قال ابن أبي إسحاق: «أسأت، إنما هي «ريرٌ» وكذلك قياس النحو في هَذا الموضع»[٢١]. فيُروى أنه لما بلغ الفرزدقَ اعتراضُ عبد الله بن أبي إسحاق عَلَيه قال: «أما وجد هَذا المنتفخُ الخُصيَيْن لبيتي مخرجاً في العربية؟ أما إني لو أشاء لقلت: على زواحِفَ نُزْجيها محاسيرِ، ولكنني لا أقوله!!».

لا أقوله! هذه هي خلاصة القضية لأن هَذا الالتزام بالقوالب المألوفة يقصِّر عن الأفق الذي حلّق إليه الشاعر، وعن أداء كُلّ الجمال الذي يَوَدُّ الشاعر التعبيرَ عنه.

وأنت ترى مثلَ ذلك في ما قال عمّار الكلبي، وقَدْ عِيبَ عَلَيه بيت من شعره :[٢٢].

مـاذا لقينـا مـن الـمُستَعْربيـنَ ومِـنْ	قيـاسِ نَحْوِهِـمُ هـذا الـذي ابْتَدَعُـوا
إنْ قلـتُ قافيـةً بِكـراً يكـونُ بهـا	بيتٌ خلافَ الذي قاسُوه أو ذَرَعُوا
قالـوا لَـحَنْتَ وهـذا ليـسَ مُنْتصباً	وذاكَ خَفْـضٌ وهـذا ليـس يَرْتَفِـعُ
كَـمْ بـينَ قـومٍ قـد احْتالـوا لِمَنْطِقِهِمْ	وبـينَ قـومٍ علـى إعرابِهِـمْ طُبِعـوا
ما كلُّ قوليَ مَشْروحاً لكـم فَخُـذوا	ما تعرفـونَ ومـا لـم تعرفـوا فَدَعُـوا
لأنَّ أرضـيَ أرضٌ لا تُشَـبُّ بهـا	نارُ الـمَجُوسِ ولا تُبْنَى بهـا البِيَـعُ

وفي ما قال الفرزدق حين قال:

إليكَ أميرَ المؤمنـينَ رَمَـتْ بنـا	هُمُـومُ الـمُنَى والهَوْجَلُ الـمُتَعَسِّفُ
وعَضُّ زمانٍ يا ابن مروان لم يَدَعْ	من المالِ إلا مُسْحَتـاً أو مُجَلَّـفُ

وقال له ابن أبي إسحاق: «بِمَ رفعت مُجلَّف؟» فقال:

«بما يسوؤُك وينوؤُك! علينا أن نقول وعليكم أن تتأوّلوا»[٢٣].

* * *

قلنا إن الاتجاه الأول في ظاهرة الضرورة الشعرية، هُوَ اتجاهٌ مُوازٍ لعملية الخروج الجماعية على الأصل. وقَدْ اكتشفَ ذلك الخليلُ كما يروي لنا سِيبَوَيه. فالشاعرُ في مرحلة التحليق يشبِّه بنيةً ببنيةٍ فيحرِّكُها في اتجاهها مبتعداً بالأولى عن الأصل.

قال سِيبَوَيه: «وسألته عن قوله: إن تأتني أنا كريم فقال: لا يكون هَذا إلا أن يُضطر شاعر... يشبهه بما يتكلّم به من الفعل»[٢٤].

وقال في موضع آخر، حول جَزْم الفعل المضارع بـ «إذا» : «وقَدْ جازَوْا بها في الشعر مضطرين، شبَّهوها بـ «إنْ» حيث رأوها لما يُستَقْبَل وأنها لابُدَّ لها من جواب»(٢٥).

وقال في موضع ثالث: «وسألتُ الخليلَ عن ثلاثة كلاب، فقال: يجوز في الشعر: شبَّهوه بثلاثة قرود ونحوها»(٢٦).

فالشاعرُ تحت تأثير سلطان الجمال، يشبِّه ظرفَ الشرط، بحرفِ الشرط، ويشبِّه جمعَ القِلَّة حيثُ يوجد جمعُ كثرة، بجمعِ القِلَّة حيث لا يوجد جمعُ كثرة، وهكذا...

ويقول سيبَوَيه في موضع آخر: «اعلَمْ أنه يجوزُ في الشعر ما لا يجوزُ في الكلام، من صَرْفِ ما لا يَنْصرف: يشبّهونه بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماءٌ كما أنها أسماء، وحَذْفِ ما لا يُحذف: يشبّهونه بما قَدْ حُذِفَ واستُعمل محذوفاً كما قال العجاج:

قواطناً مكة من وُرْق الحَمَى

يريد الحمام، وكما قال خُفاف بن نُدْبة السلمي:

كَنَواحِ ريشِ حمامةٍ نجديَّةٍ ومَسَحْتِ باللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإثمد

«وربما مدوا مثل مساجد ومنابر، فيقولون مساجيد ومنابير، شبَّهوه بما جُمِعَ على غير واحِدِهِ في الكلام، كما قال الفرزدق:

تنفي يَداها الحَصَى في كُلِّ هاجرةٍ نَفْيَ الدنانير تَنْقادَ الصياريف»(٢٧)

«ومن العرب من يثقّل الكلمةَ إذا وَقَفَ عَلَيها، ولا يثقّلها في الوَصْل، فإذا كان في الشعر فهم يُجرونه في الوصل على حاله في الوقف... قال رؤبة:

ضَخْمٌ يحبُّ الخُلُق الأضْخَمّا(٢٨)

«وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول المَرّار بن سلامة العجلي:

ولا ينطقُ الفحشاءَ مَنْ كان منهمُ إذا جلسوا منّا ولا من سِوَائنا

وقال الأعشى:

وما قَصَدَتْ من أهلها لِسِوائِكا

وقال خطام المجاشعي:

وصَالِياتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْن

فعلوا ذلك لأن معنى «سواء» معنى «غير»، ومعنى «الكاف» معنى «مثل». وليس شيءٌ يُضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً»[٢٩].

* * *

أما الاتجاهُ الثاني في مسيرة الضرورة الشعرية، فَهُوَ اتجاهٌ معاكسٌ لعملية الخروج الجماعية على الأصل : هُوَ ردٌّ إلى الأصل أو إجراءٌ على الأصل، يصدر عما أودعه الله في سليقة الشاعر من تراث الجماعة اللغوية، فيجعله يعود إلى الأصل مُتَهَدِّياً بِهَدْيِ هذه السليقة.

فمن كلام الخليل فيما يرويه سِيبَوَيه:

«ويقول يونس للمرأة تسمى بـ «قاضٍ» : مررت بقاضيَ قبلُ، ومررت بأُعَيْمِيَ منك. فقال الخليل: لو قالوا هَذا لكانوا خُلَقَاءَ أن يُلزموها الجرَّ والرفع كما قالوا حين اضطروا في الشعر فأجْرَوْه على الأصل، قال الشاعر:

أبيتُ على مَعَاريَ واضحاتٍ بِهِنَّ مُلَوَّب كَدَمِ العِباط

وقال الفرزدق:

فلو كان عبدُ الله مولىً هَجَوْتُهُ ولكنَّ عبدَ الله مَوْلَى مواليَا

فلما اضطروا إلى ذلك في موضعٍ لابُدَّ لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل»[٣٠].

وفي مثل ذلك يقول سِيبَوَيه في شِبْهِ قاعدة:

«وقَدْ يبلغون بالمعتلِّ الأصلَ فيقولون: رادِد في رادّ، وضَنِنوا في ضنّوا، ومررت بجوارِيَ قَبْلُ»[٣١].

ويقول: «واعْلَمْ أنَّ الشعرَاء إذا اضطروا إلى ما يجتمعُ أهلُ الحجاز وغيرُهم على إدغامِهِ أجرَوْه على الأصل؛ قال الشاعر - وَهُوَ قَعْنَبُ ابن أم صاحب:

مهلاً أعاذِلَ قَدْ جرَّبْتِ من خُلُقي أنّي أجودُ لأقوامٍ وإنْ ضَنِنُوا

وقال:

تشكو الوَجَى من أظلَلٍ وأظلَل

وَهَذا في الشعر كثير»[٣٢].

هما إذَنْ عمليّتان فكريّتان متعاكستا الاتجاه يقوم بهما الشاعر في سبيل الجمال على الغالب.

ولكن هاتَيْن العمليتَيْن تظهران أيضاً عند غير الشاعر تارة، أو لغير وجه الجمال تارة أخرى، في غيرِ الغالب.

تظهران عند غير الشاعر في القراءات مثلاً، كالذي رُوِيَ عن أبي عمرو ابن العلاء في قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوا إلى بارِئْكُم﴾ [البقرة: ٥٤] بإسكان الهمزة في «بارِئْكُم»، وفي

قوله «يَأمُرْكُمْ» و«يَنصُرْكُمْ» و«يَلْعَنهُمْ» و«يَجْمَعْكُمْ» رُوِيَ ذلك كله بالتسكين واستشهد على ذلك بقولِ امرئ القيس:

فاليوم أشرَبْ غيرَ مستحقِبٍ إثماً من الله ولا واغِلِ

أراد «أشربُ» فأسْكَنَ الباء [٣٣].

وتفسيرُ ذلك أنَّ تسكينَ حرف الإعراب في هذه القراءة هُوَ كتسكينه في الشعر «إجراءٌ للمنفصل من كلمتين مجرى المتّصل من كلمة، فإنه يجوز تسكين مثل «إبِل» فأُجْرِي المكسوران في «بارئكم» مُجرى «إبْل»» [٣٤].

فَهَذا كالذي قال سِيبَوَيه في الشعر:

«وقَدْ يجوز أن يسكّنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر، شبّهوا ذلك بكسرة فَخِذ، حيث حذفوا فقالوا «فَخْذ»، وبضمة عَضُد، حيث حذفوا فقالوا «عَضْد»، لأن الرفعة ضمة والجرة كسرة، قال الشاعر:

رُحْتِ وفي رجليكِ ما فيهما وقَدْ بدا هَنْكِ من المئزَرِ

ومما يسكّن في الشعر – وَهُوَ بمنزلة الجَرَّة – إلا أن مَنْ قال فَخْذ لم يسكّن ذلك، قول الراجز:

إذا اعْوَجَجْنَ قلتُ صاحِبْ قَوِّمِ بالدَوِّ أمثالَ السَّفين العُوَّمِ

فسألت من ينشد هَذا البيت من العرب، فزعم أنه يريد «صاحبي»... ولم يجئ هَذا في النصب لأن الذين يقولون كَبْد وفخْذ لا يقولون في «جَمَل» «جمْل»» [٣٥].

فَهَذا التسكين في الشعر وفي غير الشعر على السواء موقفٌ جمالي، تفضيلاً لما يستخفون على ما يستثقلون.

وقُلْ مثلَ ذلك في الأمثال، فَقَد حكى البغداديُّ عن ابن بري أن «الأمثال تُنَزَّل منزلة المنظوم» [٣٦]، وقال المبرِّد: «الأمثالُ يُستجاز فيها ما يُستجاز في الشعر لكثرة

الاستعمال لها»[٣٧]، وقال أبو العلاء: «المَثَلُ يجوز فيه ما يجوز في ضرورة الشعر لأن استعماله يكثر»[٣٨].

وأما ظهورُ ذلك لغير وجه الجمال فيمثّله قولُ الشاعر:

قَدْ أصْبَحَتْ أمُّ الخِيَارِ تدَّعي   عليَّ ذنباً كُلُّه لم أصْنَعِ

إذ يقول لنا البغدادي في الخزانة[٣٩]:

«وروايةُ الرفع [أي: كلُّه] عند علماء البيان هي الجيِّدة، فإنها تفيد عموم السلب، ورواية النصب [كلَّه] ساقطةٌ عن الاعتبار بل لا تَصح، فإنها تفيد سلبَ العموم، وَهُوَ خلافُ المقصود... ورأيت للفاضل اليَمَني على هَذا البيت كلاماً أحبَبْتُ إيرادَه وَهُوَ قوله: معنى هَذا البيت أن هذه المرأة أصبحت تدَّعي عَلَيَّ ذنباً، وَهُوَ الشيب والصلع والعجز وغير ذلك من موجبات الشيخوخة – ولم يقل ذنوباً بل قال ذنباً لأن المراد كِبَر السن المشتمل على كُلِّ عيب – ولم أصنع شيئاً من ذلك الذنب. ولم ينصب «كُلُّه» لأنه لو نصبه مع تقَدُّمِهِ على ناصبه لأفادَ تخصيص النفي بالكل، ويعود دليلاً على أنه فعل بعض ذلك الذنب. ومرادُهُ تنزيهُ نفسه عن كُلِّ جزءٍ منه فلذلك رَفَعَهُ إيذاناً بأنه لم يَصْنَعْ شيئاً منه قط، بل كُلُّه بجميع أجزائه غير مصنوع»[٤٠].

فليس الجمالُ إذن هُوَ الدافعَ إلى الضرورة هنا ولكنها الحقيقة، وَهَذا الضرب من الضرورة هُوَ الذي نريد أن نطلق اسم الضرورة العلمية عَلَيه.

وفي مثل ذلك يقول البغدادي:

«قَدْ يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، واحدةٌ يلزم فيها ضرورة، إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال. ولا شك أنهم في هَذا الحال يرجعون إلى الضرورة، **لأن اعتناءَهم بالمعاني أشدُّ من اعتنائهم بالألفاظ**. وإذا ظهر لنا في موضعٍ أنَّ ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك، فمن أين يُعلَم أنه مطابقٌ لمقتضَى الحال؟»[٤١].

* * *

وبَعْدُ، فلقَدْ يَعْجَبُ المرء حين يرى أن النحاة بعد سِيبَوَيه لم يَرْقَوْا إلى فَهْمِهِ وفهم شيخه هَذا العميق لطبيعة الظاهرة.

فترى أبا العباس المبرِّد مثلاً يستوعب قضية الرد إلى الأصل، ولكنه لا يستوعب الاتجاه الآخر. فَقَد كان «لا يلتفت إلى شيء من هذه الروايات التي تشذ عن الإجماع والمقاييس»[٤٢]، وذلك لأن «القياس المُطَّرد لا تعترض عَلَيه الرواية الضعيفة»[٤٣]. وكان يردُّ بعض القراءات «ما دامت لا تطَّرد مع قواعده النحوية»[٤٤]. بل كان يعمد إلى الروايات المخالفة للقياس، فيغيِّر وجه الإنشاد فيها حتّى تستقيم على أصوله، فيغير قوله:

فما كان حصنٌ ولا حابسٌ يَفُوقان مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ

بحيث يصبح:

يَفُوقان شَيْخِيَ في مَجْمَعِ

ويغيِّر قول امرئ القيس:

فاليومَ أشرَبْ، غيرَ مستحْقِبٍ إثماً من الله، ولا واغِلِ

فيرويه:

فاليوم أُسقَى غيرَ مستحْقِبٍ[٤٥]

وهكذا..

ولكنه حين يعالج قضية الإجراء على الأصل يمضي بها إلى أقصى أبعادها. فَهُوَ يقول في المقتضب «الضرورة تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها»[٤٦] ويفصّل ذلك بقوله:

«اعلَمْ أن الشاعر إذا اضطُرَّ رَدَّ هَذا الباب إلى أصله... لأنه يجوزُ له للضرورة أن يقول «رَدَد» لأنه الأصل، كما قال:

الحمد لله العليِّ الأجْلَلِ

وكما قال:

إني أجودُ لأقوامٍ وإن ضَنِنُوا

ويجوزُ له صرْفُ ما لا ينصرف، لأن الأصل في الأشياء أن تنصرف.

فإذا اضطُر إلى الياء المكسور ما قبلها، أن يُعْرِبها في الرفع والخفض، فَعَلَ ذلك، لأنه الأصل، كما قال ابن قيس الرقيات:

لا باركَ الله في الغواني هَلْ　　　يُصبحنَ إلا لَهُنَّ مُطَّلَبُ

فإذا احتاج إلى صرف ما لا ينصرف، صَرَفَه مع هذه الحركة، فيصير بمنزلة غيره مما لا علّة فيه». ومثله: «كُلُّ شيء لا ينصرف فصَرْفُهُ في الشعر جائز، لأن أصلَه كان الصرف، فلما احتيج إليه رُدَّ إلى أصله»[٤٧]... والقاعدةُ في ذلك كما يَضَعُها المبرِّد: «ويكفيك من هَذا كلّه ما ذكرتُ لك، من أنَّ الشاعر إذا اضطُرَّ ردَّ الأشياء إلى أصولها»[٤٨].

وَهُوَ قَدْ أمعن في ذلك حتى أجاز في الضرورة الرجوعَ إلى الأصل مطلقاً وإن لم يَرِدْ به سماع. تجد ذلك في مثل قوله:

«إذا اضطرَّ شاعرٌ جازَ له أن يَرُدَّ مبيعاً وجميع بابه إلى الأصل فيقول «مَبْيُوع» كما قال علقمة بن عبدة:

حتّى تذكَّرَ بَيْضَاتٍ وهيَّجَهُ　　　يومُ الرذاذِ عَلَيه الدَجْنُ مَغْيُوم

وأنشد أبو عمرو بن العلاء:

وكأنها تفاحةٌ مَطْيُوبة

وقال آخر:

نُبِّئتُ قومُك يزعمونَك سيداً　　　وإخالُ أنك سيِّدٌ مَعْيُونُ

فأما الواو، فإن ذلك لا يجوز فيها... وَهَذا قول جميع البصريين أجمعين **ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة**»[٤٩].

بل يبلغ بذلك إلى أن يقول:

«قَدْ يجيء في الباب الحرفُ والحرفان على أصولهما وإن كان الاستعمال على غير ذلك، ليدلَّ على أصل الباب»[٥٠].

وبعد، فإنك لتجد قضية الإجراء على الأصل هذه كالقاعدة المسلَّم بها عند جميع النُّحاة على خلافٍ في استيعاب موقف الخليل وَسيبَوَيه.

فابنُ السرَّاج مثلاً يقول في أصوله:

«وليس له أن يُخرج شيئاً عن لفظه، إلا أن يكون يُخرجه إلى أصلٍ قَدْ كان له، فيردُّه إليه لأنه كان حقيقتَه، وإنما أخرجه عن قياس لَزِمَهُ أو اطِّراد استمرَّ به أو استخفافٍ لِعِلَّةٍ واقعة»[٥١].

وقال ابن جنّي في شبه قاعدة:

«اعلم أن الشاعر إذا اضطر، **جازَ له أن ينطق بما يبيحُهُ القياس وإن لم يَرِدْ به سماع**»[٥٢].

«فإنه إذا أدَّى القياس إلى شيءٍ ما، ثم نَطَقَتِ العربُ بخلافه، فإن ما أدَّى إليه القياس ينبغي أن يُصرَفَ على أنه لشاعر مولَّد أو لساجع، أو لضرورة: هَذا ما ذهب إليه النحويون»[٥٣].

وقَدْ أجمع النحويون على جواز قَصْر الممدود في الشعر لما فيه من رَدِّ الاسم إلى أصله، وأجازوا في الشعر تذكيرَ المؤنث لأن الأصل في الأشياء التذكير، وأجازوا في الضرورة وضعَ العطف موضع التثنية أو موضع الجمع إذ «التثنية والجمع المستعملان

بالحرف أصلهما التثنية والجمع بالعطف» فاستعملوا التكرير بالعاطف للضرورة رجوعاً إلى الأصل[٥٤].

ولقَدْ يُعْجِبُكَ أن تَرَى كيفَ كان يَلْمَحُ فريقٌ من النحويين بعضَ ملامح هذه الظاهرة، فيحمل عَلَيها بعض ما يدركه من مُسْتَثْنَيات الضرورة... ولسوف ترى كيف أن تَعَمُّقَ كُلّ فريق من الفرقاء في فهم اتجاه الحركة الفكرية لمن يركب الضرورة، قَدْ أدّى إلى مفارقات طريفة.

فالبصريون كما رأيتَ يُجيزون صَرْفَ ما لا ينصرف، لأنَّ الأصل في الأشياء أن تَنْصرف، فهم بهَذا يَلْمَحُون اتجاه راكب الضرورة إلى العودة إلى الأصل. ولكنهم لا يجيزون تَرْكَ الصَّرْفِ فيما يَنْصرف للسبب نفسه.

أما الكوفيون فيجيزون تركَ صَرْفِ ما ينصرف، مستعملينَ الاتجاه المعاكس في حركة راكب الضرورة، من مُساوَقَةِ حركة الجماعة اللغوية في الخروج على الأصل، لأنه إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من مثل قوله:

فبيناهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قالَ قائلٌ　　　لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نجيبُ

فَلأنْ يجوزَ حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأولى[٥٥].

وقُلْ مثلَ ذلك في قضية الممدود والمقصور. فالبصريون يجيزون قَصْر الممدود، لأن الأصل هُوَ القَصْر، فالرجوع إلى الأصل مقبول؛ أما الكوفيون فيركبون الاتجاه الآخر، فيذهبون إلى جواز مد المقصور، لأنه عندهم من باب إشباع الحركات في الضرورة، فالضمة والكسرة والفتحة ينشأ عن إشباعها الواو والياء والألف، كما قال الشاعر:

كأن في أنيابها القَرَنْفُول　　　يريد: القرنفل

وكما قال الآخر:

لا عهد لي بنيضال　　　يريد: بِنِضال

وكما قال:

أقول إذ خَرَّت على الكلكال　　　يريد: الكَلْكَلَ

فجاز للشاعر أن يُشبعَ الفتحة قبل الألف المقصورة، فتنشأ عنها الألف فيلتحق بالممدود [٥٦]، واستشهدوا على ذلك بكثير مما ورد عن العرب في أشعارهم من هَذا الضرب، كقوله:

إنما الفقر والغِناءُ من الله　　　فَهَذا يُعْطِي وَهَذا يَحُدُّ

وقوله:

سيغُنيني الذي أغناك عني　　　فلا فقرٌ يدوم ولا غِناءُ

فمدَّ الغِنى وَهُوَ مقصور. ومثله مد السِعْلى والخَوَى واللَهَى في قوله:

قَدْ عَلِمَتْ أمُّ أبي السِعْلاء　　　وعلمت ذاك مع الـجِراء

أنْ نِعْمَ مأكولاً على الخَواء　　　يالكَ مِنْ تمرٍ ومن شِيشاء

ينشَب في المَسْعَلِ واللهاءِ

* * *

أما بعد، فَقَد أطلتُ في موضوع الضرورة الشعرية وأسهبت، وإنما أردت من الإفاضة في ذلك مدخلاً فسيحاً إلى موضوع الضرورة العلمية.

وفي اعتقادي أنه إذا جاز للشاعر أن يخرج عن الأصل أو يرجع إلى الأصل في سبيل الجمال، فَلأَنْ يجوز للعالم أن يفعل مثل ذلك في سبيل الحقيقة والدقة العلمية... أَوْلَى.

والواقع أنك تَلْمَحُ مثل ذلك في الشعر كما مرَّ بك في مثال «كُلُّه لم أصنع»، وتَلْمَحُ مثل ذلك في غير الشعر من الكلام. ومن هذا الضَّرْب قراءةُ أبي عمرو: ﴿وَمَن كانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخرة أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلا﴾ [الإسراء: ٧٢] بإمالة «أعمى» الأولى، و«علة أبي عمرو في فتحه الثاني أنه اسمٌ في موضع المصدر، والأول ليس بمعنى المصدر، **فأمال الأول وفَتَح الثاني للفرق**»[٥٧].

ولكنك ترى ذلك أكثر وضوحاً في قضية النَّسَبَ.

ففي «اللسان» عن الأصمعي قال:

«والنَّسَبُ في الناس إلى الحَرَم حِرْمي بكسر الحاء وسكون الراء، فإن كان في غير الناس قالوا ثوب حَرَمي... وذلك **للفرق الذي يحافظون عَلَيه كثيراً ويَعْتادونَهُ في مثل هَذا**»[٥٨].

ومثله في «اللسان» عن ابن بري:

«المَرَئي منسوب إلى امرئ القيس على غير قياس وكان قياسه مَرْئي بسكون الراء على وزن مَرْعي»[٥٩] ولكنهم أخرجوه على هَذا الوزن ليفرِّقوا بينه وبين ما يُرى.

وقَدْ أنشد أبو العباس المبرِّد في «الكامل» في وصف لحية:

كالأنيجاني مصقولاً عوارِضُها	سوداء في لِيْنِ خدِّ الغادةِ الرُّود

ولم يُنْكَرْ ذلك - كما يقول ابن السِّيد في «الاقتضاب»[٦٠] - وليس في مجيئه مخالفاً للفظ مَنْبج ما يُبْطل أن يكون منسوباً إليها، لأن **المنسوب يَرِدُ خارجاً عن القياس كثيراً**، كمَرْوَزِيّ ورازيّ ونحو ذلك.

وفي مقابل ذلك روى ابن سيده عن الأصمعي: كساء مَنْبَجاني منسوب إلى مَنْبج. قال أبو حاتم: «فقلت له لم فتحت الباء وإنما نسبت إلى منبج؟ قال: خرج مخرج منظَراني ومخبراني *علي* ألا ترى الزيادة فيه والنَّسَبَ مما يغيِّر له البناء؟!»[٦١].

ويرى ابن السِّيد البطليوسي «أن العرب ربما حاكت المعنى باللفظ الذي هُوَ عبارة عنه في بعض المواضع. ويوجد ذلك تارة في صفة الكلمة وتارة في إعرابها. فأما في الصفة فقولهم للعظيم اللحية لحياني وكان القياس أن يقول لِحْييّ وللعظيم الرقبة رقباني والقياس رقبي، وللعظيم الجمّة الـجُمّاني والقياس جُمّي، **فزادوا في الألفاظ على ما كان ينبغي أن تكون عَلَيه، كما زادت المعاني الواقعة على نظائرها**»[٦٢].

ومثلها كما في «اللسان»:

«رجل أُنافيٌّ عظيم الأنف وعُضاديٌّ عظيم العضد وأُذانيٌّ عظيم الأذن»[٦٣].

وفي «التلخيص» لأبي هلال العسكري:

«بيت أرْبَعاويٌّ: بُنِيَ على أربع طرائق»[٦٤].

وفي «الممتع» للنهشلي القيرواني:

«عن أبان بن ثعلب – وكان عُرْبانياً – عن عكرمة عن ابن عباس إلخ... قوله عُرْبانياً فإن هذه الألف والنون تُزادان في النسبة ليفرقوا بهما بين العربيِّ اللهجة والعربيِّ النسب»[٦٥].

وفي «اللسان»:

«وبنو بَكْر في العرب قبيلتان: إحداهما بنو بكر بن عبد مناف بن كنانة والأخرى بكر بن وائل بن قاسط وإذا نسب إليهما قالوا «بكري». وأما بنو بكر بن كلاب فالنسبة إليهم «بَكْراويُّون»[٦٦].

ومثله:

«العَمْريّ بالفتح نسبة إلى عَمْرو. والعَمْرويَّة فرقة من المعتزلة منسوبون إلى عمرو بن عبيد [٦٧]».

ولابُدَّ من التوقف هنا فما ورد من ذلك في كلام العرب كثير. ولكنك ترى فيه بكل وضوح حرصَ العرب على حُسْن أداء المعنى، وعلى الدِقّةِ العلمية في التعبير عن المراد، فهم يخرجون على القياس حرصاً على إظهار هذه اللطائف، وما ذلك إلا ضرورة يركبونها لوجه الحقيقة.

* * *

ومما يدخل في باب الضرورة العلمية «التدريج في اللغة»:

قال ابن جني:

«من التدريج في اللغة قولهم «دِيْمَة» و «دِيَم»، واستمرار القلب في العين إلى الكسرة قبلها، ثم تجاوزوا ذلك لما كثر وشاع إلى أن قالوا: دَوَّمَتِ السماء ودَيَّمَتْ: فأما «دَوَّمَتْ» فعلى القياس، وأما «دَيَّمَتْ» فلاستمرار القلب في دِيمة ودِيَم»[٦٨]. ثم أضاف في «اللسان»[٦٩] : «وأنشد أبو زيد لجَهْم بن سَبَل»:

أنا الجوادُ ابنُ الجوادِ ابنِ سَبَل إنْ ديَّموا جادَ، وإن جادوا وَبَل

وأرض مَدِيمَة ومُدَيَّمة أصابتها الدِيَم، وأصلها الواو.

قال ابن مقبل :

عقيلةُ رملٍ دافَعتْ في حقوله رِخاخَ الثرى والأقحوان المُدَيَّما

ومثله ما جاء في القاموس في مادة «ش و ف»[٧٠]:

«والشِياف ككتاب أدويةٌ للعين ونحوها؛ وشَيَّف الدواء جعله شيافاً».

فأنت ترى الرغبة الصادقة في التمييز بين «دَوَّمَتْ» من التدويم بمعنى استدارت وبين « دَيَّمت » السماءُ من الديمة، وفي التمييز بين «شَوَّف» بمعنى زيَّن و «شيَّف»

بمعنى جعل الدواء شيافاً، أقول: ولك أن تقيس على ذلك إن شئت التمييز بين «قَوَّم» و «قَيَّم» ولا حَرَجَ عليك إن شاء الله!

هذه الأمثلة التي قصصتُ عليك هي في نظري إرهاصٌ بما ينبغي أن نفعل في سبيل الحقيقة والدقة العلمية. فَقَد سَنَّ لنا سلفُنا الصالح هذه السُنَن، في جواز الخروج على القياس مراعاةً للدقة في أداء المعنى، وألْحَبُوا لنا الطريق، وهي سنةٌ حسنة إن شاء الله، لهم أجرُها وأجرُ من عمل بها إلى يوم القيامة!

وقَدْ بدأ مصطلح الضرورة بهَذا المعنى يظهر على استحياء في قرارات مجمع اللغة العربية القاهري، فصرتَ ترى مثلاً قولَهم:

«يُجيز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية – عند الضرورة – على طريقة العرب في تعريبهم».

وقولهم:

«اشتق العرب كثيراً من أسماء الأعيان. والمجمع يجيز هَذا الاشتقاق – للضرورة – في لغة العلوم».

وواضحٌ أن الضرورة المقصودة في هذين القرارين وأضرابهما إنما هي الضرورة العلمية.

ثم ذكر المجمع «الضرورة العلمية» صراحةً حينما أقرَّ جواز النحت عندما تلجئ الضرورة العلمية إليه(٧١).

وَهَذا أمر يُحْمَدُ لمجمع القاهرة ويُذْكَرُ له.

وأعتقَدْ أن الوقت قَدْ حان للاعتراف الصريح بهذه الضرورة العلمية وتَبْوِئَتِها مكانتَها التي تستحق.

والضرورة العلمية في نظري هي خروجٌ على القياس أو على المستوى المطّرد من الاستعمال ضماناً للدقة العلمية.

وهي كالضرورة الشعرية عند سِيبَوَيه «بلوغُ مستوى من التعبير مبلغ مستوى آخر». وعلّتُها - كما أورد السيوطي في «الأشباه والنظائر» - «التشبيه لشيء بشيء أو الرد إلى الأصل[٧٢]». فهي تسير في أحد اتجاهَيْن متعاكسَيْن كما أسلفنا لك القول في الضرورة الشعرية.

ولكننا نريد لها أن تتبناها الجماعة اللغوية العلمية - إن صحَّ هَذا التعبير - فتستمدّ من السلطان الجماعي قوةً كقوة الخارج على الأصل في ما أخرجته الجماعة اللغوية عن أصله حتّى أصبح أرْسَخَ من الأصل.

ولا يتم مثل هذا التعبير عن رأي الجماعة اللغوية العلمية إلا بتوحيد المصطلحات، ومن هنا تبرز أهمية المعاجم الموحَّدة أو الموحِّدة، ومن أشهرها المعجم العسكري الموحّد والمعجم الطبي الموحّد، كما تبرز أهمية تبيين القواعد التي اتّبعتها هذه المعاجم الموحّدة. وتتضمّن هذه القواعد — في ما تتضمنه - ما تُلجئ إليه الضرورة العلمية، من خروج على الأصل أو إجراءِ ما فارَقَ الأصلَ على أصله، مستفيدينَ من التجارب التي سَبَقَتْ، في مضمار الخروج الجماعي على الأصل، وفي مضمار الضرورة الشعرية، التي تسير في اتجاه الخروج الفردي على الأصل أو في اتجاه الرجوع إلى الأصل سواء بسواء.

وفي ما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

١. قضية اختلاف اللغات وكلها حجة:

وهذا العنوان مأخوذ من ابن جني في «الخصائص»[٧٣]، وقَدْ قال فيه: «اعلم أن سَعَةَ القياس تُبيح لهم ذلك، ولا تَحْظُرُه عَلَيهم؛ ألا ترى أن لغةَ التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغةَ الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومَيْن ضرباً من القياس يُؤخذ به، ويُخْلَدُ إلى مثله، وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحقَّ بذلك من رَسيلتها، لكنَّ غايةَ ما لَكَ في ذلك أن تتخيَّرَ

إحداهما، فتقوّيها على أختها، وتعتقدَ أن أقوى القياسَيْن أقْبَلُ لها، وأشدُّ أنساً بها. فأما رَدُّ إحداهما بالأخرى فلا، أفلا ترى إلى قول النبي ﷺ «نَزَلَ القرآنُ بسبع لغات كُلُّها كافٍ شاف»؟! هَذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتَيْن مُتَرَاسلتَيْن، أو كالمتراسلتَيْن، فأما أن تَقِلَّ إحداهما جداً، أو تكثر الأخرى جداً، فإنك تأخذ بأوسعهما روايةً، وأقواهما قياساً، ألا تراك لا تقول (مررت بَكَ» ولا (المال لِكَ) قياساً على قول قضاعة: (المال لِهُ ومررت بَهُ)، ولا تقول: أكرمْتُكِشْ قياساً على لغة من قال: مررت بِكِش وعجبت منكِش...».

ثم قال: «فإذا كان الأمر في اللغة المعوَّل عَلَيها هكذا وعلى هَذا، فيجب أن يقلَّ استعمالها، وأن يُتَخَيَّر ما هُوَ أقوى وأشْيَعُ منها، **الا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب**، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين، فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير مَنْعِيٍّ عَلَيه، وكذلك أن يقول على قياس مَنْ لغته كذا وكذا، أو يقول على مذهب مَنْ قال: كذا وكذا. وكيف تصرَّفتِ الحال **فالناطق على قياس لغةٍ من لغات العرب مصيبٌ غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه**».

وقال السيوطي في «الاقتراح»[٧٤]:

«وفي شرح التسهيل لأبي حيان: **كُلّ ما كان لغةً لقبيلة قيس عَلَيه**».

٢ . قضية القياس على الحديث الشريف:

قال الشاطبي في شرح الألفية: «لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسُفَهائهم الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارِهم التي فيها الفُحْش والخَنَى، ويتركون الأحاديث الصحيحة...»[٧٥].

وقَدْ نقل البغدادي في «الخزانة» ما ذكره البدر الدَماميني في «شرح التسهيل»، قوله: «وتدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من المَرْوِيّات وقع في الصدر الأول قبل

فساد اللغة العربية، حيث كان كلام أولئك المبدِّلين - على تقدْير تبديلهم - يَسُوغُ الاحتجاجُ به، وغايتُهُ يومئذ تبديلٌ لفظ بلفظ يصحُّ الاحتجاجُ به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال، ثم دُوِّن ذلك المبدَّل على تقدْير التبديل - ومُنِعَ من تغييره ونَقْلِهِ بالمعنى - كما قال ابن الصلاح فبقي حجةً في بابه»(٧٦).

٣. قضية التصرُّف في النسبة:

قَدْ سبق أن بيّنّا أن النسبة باب شذوذ وتغيير، وأن جُلَّ التغيير الذي يحدث فيها مَرَدُّه إلى ضرورة الدقة العلمية في التفريق بين منسوب ومنسوب. ومن أمثلة ذلك ضرورة النسبة إلى الجمع بلا حَرَج للتمييز مثلاً بين ما هُوَ منسوب إلى مجموعة الدول وَهَذا هُوَ «الدُوَلي» وبين ما هُوَ منسوب إلى الدولة من حيث هي كيان أو إلى مؤسساتها. وقُلْ مثل ذلك في قولهم: وظائفي، وأحيائي، وحشراتي، ودواجني، وأخلاقي، وجرائيمي... وقَدْ أجاز مجمع القاهرة النسب إلى جمع التكسير عند الحاجة كإرادة التمييز أو نحو ذلك(٧٧).

ثم لابُدَّ من استعمال أكثر من صيغة واحدة من صيغ النسبة للتفريق بين المتشابهات. فنقول «بيضي» مثلاً لما نريد نسبته إلى مادة البيضة، ونقول «بَيْضَوي أو بَيْضَاوي» لما نريد نسبتَه إلى شكل البيضة، ونقول «بَيْضَاني» لشكل يشبه شكل البيضة ولكنه لا يطابقه وهكذا.

وقُلْ مثل ذلك في التفريق بين النسبة إلى «النواة الحمراء» فنقول «حمرائي» والنسبة إلى «الكرية الحمراء» فنقول «حمراوي»؛ وكذا التفريق بين النسبة إلى «النواة السوداء» فنقول «سودائي» والنسبة إلى المزاج الذي ندعوه المزاج «السوداوي». وقَدْ جاء في الهَمْع»(٧٨) من باب النَسَب ما نصه:

«وتُقْلَبُ أيضاً واواً همزةٌ أُبْدِلَتْ من ألف التأنيث: فيقال في (حمراء وصفراء): حمراوي وصفراوي. ومن العرب من يقول: حمرائي وصفرائي من غير قَلْب، تشبيها

بألف كساء، قال في «التوشيح»: وذلك قليل رديء. نقله أبو حاتم في كتاب التذكير والتأنيث».

وتهجين صاحب «التوشيح» لهذه اللغة لا يمنع القياس عَلَيها، كما أسلفنا في ما نقلناه عن ابن جني في باب اختلاف اللغات وكلها حجة.

ويضاف إلى ما سبق: أن الكوفيين أجازوا إقرار همزة التأنيث في التثنية للفظ (حمراء) الذي ورد مثناه (حمراءان) بل قاسوا عَلَيه.

ففي «شرح الأشموني» - باب تثنية المقصور والممدود -[٧٩] : «والذي شذ من الممدود خمسة أشياء: الأول (حمراءان) حكى النحّاس أن الكوفيين أجازوه... ».

وفي «الهَمْع»[٨٠] في تثنية الممدود:

«وأما الممدود فإن كانت همزته مُبْدَلَةً من ألف التأنيث قُلِبَتْ واواً نحو (حمراوان) وورد تصحيحها وقلبها ياء، حكى أبو حاتم (حمراءان وحمرايان) فقاس على ذلك الكوفيون».

ولما كانت التثنية وجمعا التصحيح والنسب، تجرى مجرىً واحداً، كما قال الشاطبي، احتمل أن يكون للكوفيين في النسب وجمعَي التصحيح مثل قياسهم في التثنية من حيث إقرار همزة التأنيث.

والأمثلة في باب النسبة كثيرة، منها على سبيل المثال العضو الذي نسميه «الاثنا عشري» فليس يخفى مبلغ اللبس الذي يمكن أن يحصل لو اتبعنا فيه القاعدة التقليدية في النسب فقلنا «الاثنِيّ».

٤. قضية المعرَّب والدخيل:

في «اللسان»: «تعريبُ الاسم الأعجمي أن تتفوَّه به العرب على منهاجها»[٨١].

والكلمات التي تنطق بها العرب – في ظني – كالعرب نفسها، منها كلمات عاربة – كالعرب العاربة، وهم الخُلّصُ منهم. ومنها كلمات متعرّبة أو مُستَعْرِبة – كالعرب المستعربة وهم الدخلاء الذين ليسوا بخُلّص. قال الليث: «والعرب المستعربة هم الذين دخلوا فيهم بَعْدُ فاستعربوا». وقال الأزهري: «المستعربة عندي قوم من العجم دخلوا في العرب فتكلموا بلسانهم وحَكَوا هيئاتهم وليسوا بصرحاء فيهم»[٨١].

فهذه الكلمات المستعربة كذلك أعجمية دخيلة دخلت في العربية وحكت هيئتها ونطقت بها العرب بلسانها.

قال أبو هلال العسكري في «التلخيص»[٨٢]:

«**والكلمة الأعجمية إذا عُرِّبَتْ فهي عربيّة!** لأن العربيَّ إذا تكلّم بها معرَّبةً لم يُقَل إنه يتكلم بالعجميَّة!» وقَدْ أحسن في قوله هَذا وأصاب، لله درُّه!

وقال الشوكاني في «إرشاد الفحول» في حديثه عن المعرَّب هل هُوَ موجودٌ في القرآن أم لا: «والمراد به ما كان موضوعاً لمعنى عند غير العرب ثم استعملته العرب في ذلك المعنى... ومثلُ هَذا لا ينبغي أن يقع فيه خلاف، والعجب ممن نفاه! وقَدْ حكى ابن الحاجب وشُرّاحُ كتابه النفيَ لوجوده عن الأكثرين، ولم يتمسَّكوا بشيء سوى تجويز أن يكون ما وجد في القرآن من المعرَّب مما اتفق فيه اللغتان العربية والعجمية. وما أبعد هَذا التجويز! ولو كان يقوم بمثله الحجة في مواطن الخلاف لقال من شاء ما شاء بمجرد التجويز، وتطرَّق المبطلون إلى دفع الأدلة الصحيحة بمجرَّد الاحتمالات البعيدة... وقَدْ أجمع أهل العربية على أن العُجْمَةَ علّةٌ من العِلَل المانعة للصرف في كثير من الأسماء الموجودة في القرآن... وفي القرآن من اللغات الرومية والهندية والفارسية والسريانية ما لا يجحده جاحد ولا يخالف فيه مخالف»[٨٣].

«ولا ضيرَ في التعريب – كما يقول الأمير مصطفى الشهابي – كلما مَسَّت الحاجة إليه، وكلما تعذَّر العثور على كلمة عربية تقابل الكلمة الأجنبية، أو تعذَّر إيجاد كلمة عربية تفيد معناها بوسائل الاشتقاق المعروفة»[٨٤]... وأضيفُ: «أو حين تكون الكلمة

العربية المقترحة أشد عُجْمَةً من الكلمة الدخيلة، أو يكون اللفظ مما اشتهر وشاع استعماله، أو يكون اللفظ من الألفاظ التي اكتسبت صفة العالمية بدخوله كما هُوَ في كُلّ لغات العالم أو جُلّها».

وفي موضوع التعريب هَذا عددٌ من القضايا الفرعية أشيرُ منها إلى أربع:

الأولى: عدم ضرورة التقيد بالأوزان العربية في المعرَّبات. قال ابن السِّيد في «الاقتضاب»[٨٥]: «قَدْ حكى أبو حنيفة في «كتاب النبات» أنه يقال سِرجين وسِرقين، بالجيم والقاف وبفتح السين وكسرها، وسَرْجَنْت الأرض وسَرْقَنْتها وهي لفظة فارسية، ولذلك جاءت مخالفةً لأوزان كلام العرب لأنه ليس في كلام العرب فَعليل ولا فَعلين بفتح الفاء. وَهَذا كقولهم «آجُرّ» و«سِيسَنْبَر» و«شاهَسْفَرَم» و«مَرْزَجُوش» و«مَرْزَنْجوش» ونحو ذلك من الألفاظ المعرَّبة المخالفة لأمثلة الكلام العربي وهي كثيرة. ورأيت ابن جني قَدْ قال في بعض كلامه: الوجه عندي أن تكسر الشين من شطرنج ليكون على مِثال جِرْدَحْل. وَهَذا لا وجه له، وإنما كان يجب ما قاله هنا، لو كانت العرب تصرف كُلّ ما تعربه من الألفاظ العجمية إلى أمثلة كلامها. وإذا وجدنا في ما عربوه أشياء كثيرة مخالفة لأوزان كلامهم فلا وجه لِهَذا الذي ذكره. وقَدْ ورد من ذلك ما لا أحصيه كثرةً، ومنه قول الأعشى:

لنا جُلَّسانٌ عندها وبَنَفْسَجٌ	وسِيسَنْبرٌ والمَرْزَجُوشُ مُنَمْنَما
وآسٌ وخِيريٌّ ومَرْوٌ وسَوْسَنٌ	إذا كان هِنْزَمْنٌ ورُحْت مُخشَمَّا
وشاهَسْفَرَمْ والياسَمينُ ونَرْجِسٌ	يُصَبِّحُنا في كلِّ دَجْنٍ تغَيُّما
ومُسْتَقُ سينين وعودٌ وبَرْبَطٌ	يجاوبُهُ صَنْجٌ إذا ما ترنَّما

على أن هَذا لا يعني الترحيب بالإكثار من هذه الكلمات التي لا تُواكِبُ أمثلة كلام العرب، بل العكس هُوَ الصحيح، لأن نقلَها بهذه الأوزان الناشزة يجعل من العسير بل المتعذر جمعها والنسبة إليها والاشتقاق منها. والاشتقاق أمر مطلوب في أغلب الاحيان، مما يكون الحَكَمَ في تعريب بعض الألفاظ. فكلمة «كمبيوتر» العالمية مثلاً، لا

يمكن أن تشتقَّ منها لو استعربتَها ما يقابل computerized أو computerization، ولذلك رجَّح الجمهور ترجمتَها بكلمات متعددة أشهرها «الحاسوب» لأنك تقول منها «مُحَوْسَب» و «حَوْسَبَة» وهكذا.

بل إن بعض المشتغلين بالمصطلحات – وأنا منهم – ليرى أن من الخير إلباسَ اللفظة المستعربة العباءة العربية، ومحاولةَ إيجاد وجه شبه بينها وبين بعض الألفاظ العربية. فأنت حين تقول للقارئ العربي إن «فـَ رَ سَ» في لسان العرب تعني «قَتَلَ» وأنك تستطيع أن تشتق منها على زنة «فَيْعول» فتقول «فَيْروس» لِهَذا الكائن الذي يسبب كثيراً من الأمراض القتَّالة، تجعله أكثر تقبلاً لِهَذا اللفظ وأكثر إيلافاً له. ومثل ذلك حينما تقول له «إنظيم» اشتقاقاً من التنظيم على زِنَةِ «إفعيل» لِهَذا المركب الذي يكون له الدور الأول في تنظيم التفاعلات الخلوية والأحداث الحيوية. ولكنَّ شرطَ ذلك كله أن لا يفضي بنا إلى التَنَطُّع[٨٦].

والقضية الفرعية الثانية: عدم ضرورة إدخال بعض الأحرف على الحروف العربية. فالأممُ الأخرى لا تخترع حروفاً جديدة لرسم ما تَقْتَرِضُه من لغات أخرى، وإنما تكتب الحرف بأقرب حرفٍ إليه من لغتها. فالإغريقية مثلاً تنقل الدال «ذلتا» والباء «فيتا» ولا تبتكر أي حرف جديد. وقل مثل ذلك في سائر اللغات. وما إخالُ اللغة العربية بحاجة إلى مثل هذه الأحرف الدخيلة. وعلى هَذا فينبغي أن تعرّب الياء الفارسية «p» (التي يرسمها بعض النسّاخ بثلاث نقاط تحتها) التي بين الباء والفاء «باءً» وتعرّب» الفاء «v» (التي يرسمها بعض النسّاخ بثلاث نقاط فوقها) التي بين الواو والفاء «فاءً». أما الحرف المُشْكِل الذي بين الكاف والقاف «G» فَقَد نقله العرب الأَقْدَمون غيناً في الغالب وَهَذا هُوَ الذي نراه، أما نقلُه جيماً فغيرُ منطقي لأن معظم الشعوب العربية تلفظ الجيم إما جيماً معطَّشة «dj» كسكان صعيد مصر والعراق وحلب وبلدان المغرب، أو جيماً مخففة «j » كسكان الشام، ولا ينطقها جيماً غيرَ معطَّشة «g» إلا سكان القاهرة وبعض القبائل البدوية وهم قِلَّة لا تتجاوز عُشْرَ الفريقَيْن الثاني والثالث. ونُطْقُ هذه المعرَّبات بالجيم المعطَّشة أو المخففَّة قبيح.

أما سائر الحروف فَقَد كتب فيها عدد من العلماء الأعلام بحوثاً بجوّدة، كالدكتور أمين المعلوف في بحث له بمجلة المقتطف، والدكتور أحمد عيسى في كتاب له عنوانه «التهذيب في أصول التعريب»، وأتَمُّ بحث فيها هُوَ الذي جاء في الجزء الرابع من مجلة مجمع اللغة العربية في مصر، ووضع لها طائفة من القواعد.

ولكن التطبيق الحرفي لهذه القواعد، يولّد كلماتٍ كثيراً ما تكون شديدةَ البعد عن الأصل، أو نابيةً عن الذوق العربي، أو نائيةً بالكلمة عن الاقتراب من مَوازين العرب، مما يجعل من العسير الاشتقاق منها عند الحاجة. فمن العسير على ناقل الألفاظ من الفرنسية أو الإنكليزية أن ينقل حرف الأوبسيلون «Y» واواً، مع علمه بأنه يُلفظ فيهما ياء، ومن المستثقل في الغالب نقل الحرف «T» طاء – كما يقول الأمير الشهابي[٨٧] – ولا حاجة بنا إلى هَذا التفخيم دائماً في نقل العلوم الحديثة بل ينبغي الرجوع إلى الذوق وإلى ما تألفه الأذن، فَقَد ألفت آذاننا مثل كلمات تلفون وتكنيك وكيلو متر وغيرها وكلها بالتاء، كما ألفت كلمات طبغرافية وطربيد وطن وأشباهها من المعربات الحديثة بالطاء.

وثمة **قضية فرعية ثالثة** تتعلّق بهذه المعرَّبات. فالذي نراه أن من الخير اختيار اللفظ الأسهل من بين مختلف اللغات الأجنبية لنقله إلى العربية بأخفّ ما يمكن على اللسان العربي، فنقول مثلاً في مصطلح الكيمياء «هيدروكسيد» لا «هايدرو كسايد» ونقول «يورانيوم» لا «أورانيوم» ونقول «بزموت» «لا بِزْمَثْ» وهكذا...

ثم إنه لَمِنَ الخير أيضاً – في رأينا – الإكثار من استعمال الأحرف الليِّنة في الكلمات المعرَّبة حتى لا يلتبس اللفظ، لا سيما والشَكْلُ (التشكيل) غير متوافر في كثير من الناسخ وبعض المطابع، ولا نتحرَّجَنَّ في استعمال هذه الأحرف اللينة من التقاء الساكنين، فالَمدُّ اللازم في القرآن الكريم يلتقي فيه حرف اللين بحرف ساكن يؤلف الجزء الأول من الحرف المشدَّد. كذلك لا نرى حاجة لبدء بعض الكلمات المعربة بألِف تفادياً للبدء بساكن، بل نكتفي بالاختلاس في نُطْقِ هَذا الحرف الساكن.

أما القضية الفرعية الرابعة فهي أن العرب حين بدأت بنقل العلوم إلى لغتها، لم تقبَلْ أن يكون المصطلح حَجَرَ عَثْرَةٍ في سبيل هَذا النقل. فكان النَقَلَة يَرتَجِلُون تعريب كثير من الألفاظ التي لم يكونوا يجدون لها مقابلاً عربياً، ولكن العلماء كانوا يتخلّصون شيئاً فشيئاً من كثير من هذه المعرَّبات المُرتَجَلة كلما وجدوا لفظةً عاربَة تصلح لها. فَقَد قالوا «الأورطى» مثلاً ليقابلوا بذلك شريان الجسم الأعظم، ثَم وجدوا أن «الأبهر» يصلح لتأدية هَذا المعنى فأحلّوه محله. كذلك قالوا «الباريطون» لذلك الغشاء الذي يغلف أحشاء البطن ثم وجدوا أن لفظة «الصفاق» تصلح لذلك فأحلّوها محلّه، بل دخلت لفظة الصفاق مُلَتّنَةً في اللغات الأجنبية وبقيت مستعملةً فيها بِهَذا المعنى إلى عهد قريب فأنت تجدها هكذا «siphac» في طبعة معجم «دورلاند» قبل عشرين سنة، وفي شرحها: «اسم للبريتوان لم يَعُدْ يستعمل»[٨٨].

٥. قضية التضمين:

يقول ابن جنّي في «الخصائص»[٨٩]: «اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدُهما يتعدّى بحرف والآخر بحرف، فإن العرب تتّسع فتُوقِعُ أحد الحرفين موقعَ صاحبه، مجازاً وإيذاناً بأن هَذا الفعل في معنى ذلك الآخر؛ كما صححوا «عَوِرَ» و«حَوِلَ» إيذاناً بأنهما بمعنى «اعْوَرَّ» و«احْوَلَّ»، و«اجتَوَرُوا» إشعاراً بأنه بمعنى «تجاوروا»، وكما جاؤوا بمصادر بعض الأفعال على غير ما يقتضيه القياس، حملاً لذلك الفعل على فعلٍ هُوَ في معناه، كقوله: «وإن شئتم تعاوذنا عِواذاً» وكان القياس «تعاوُذاً» فجاء به على «عاوَذ» إذ كان «تعاوَذ» راجعاً إلى معنى «عاوَذ»»، ثم قال بَعْدُ: «ووجدت في اللغة شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاط به، ولعله لو جُمعَ أكثرُه لا جميعُه لجاء كتاباً ضخماً» أو كما قال الشيخ الإسكندري: «ما ورد من التضمين كثيرٌ يُجمع في مئينَ أوراقاً».

ويقول ابن جني في «المحتسب»: «متى كان فعلٌ من الأفعال في معنى آخر، فكثيراً ما يُجرى أحدهما مُجرى صاحبه، فُيعدَل في الاستعمال به إليه، ويُحتذى في تصرُّفِهِ حَذْوَ صاحبه، **وإن كان طريق الاستعمال والعرف ضد مأخذه!**»[٩١].

ويقول ابن هشام في «المغني»: «وقَدْ يُشرِبون لفظاً معنى لفظ آخر فيعطونه حكمَه، ويسمّون ذلك تضميناً» ثم يقول: «وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين»[٩٢].
فالتضمين إذن: إشراب لفظٍ معنى لفظٍ آخر وإعطاؤه حكمه[٩٣].

وقَدْ اختلف علماء العربية في التضمين، فقال جماعة من البصريين بقياسيته على أنه ضربٌ من ضروب المجاز، والمجازُ قياس، وإذا كان التوسع في الفعل كان التضمين من قبيل المجاز المرسل. وقال ابن جني – كما روى محمد الأمير في حاشية «المغني» –: «لو جُمعت تضميناتُ العرب ملأت مجلدات» وعقّب على ذلك بقوله: «فظاهرُه القول بأنه قياس»[٩٤].

وفي «حاشية الصبّان» على «الأشموني»[٩٥] تفريقٌ بين تضمين نحوي، هُوَ إشرابُ كلمة معنى كلمة أخرى تؤدّي المعنيين، وأنه قياسٌ عند الأكثرين، وتضمين بياني، بتقَدْير حال يناسبها المعمول بعدها، وَهُوَ قياسٌ اتفاقاً.

ومِنْ خير ما ورد فيه قول الإمام الأكبر السيد محمد الخضر حسين رحمه الله: «للتضمين غَرضٌ هُوَ الإيجاز. وللتضمين قرينةٌ هي تَعْدِيَةُ الفعل بالحرف وَهُوَ يتعدّى بنفسه، أو تعْديتُه بنفسه وَهُوَ يتعدّى بالحرف. وللتضمين شرط هُوَ وجود مناسبة بين الفعلَينْ. وكثرةُ وروده في الكلام المنثور والمنظوم، تدل على أنه أصبح من الطرق المفتوحة في وجه كُلّ ناطقٍ بالعربية، متى حافظ على شرطه وَهُوَ مراعاة المناسبة»[٩٦].

وقَدْ أقرَّ مجمع القاهرة قياسه بشروط ثلاثة : (١) تحقيق المناسبة بين الفعلَينْ؛ و(٢) وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللَّبْس؛ و(٣) ملاءمة التضمين للذوق العربي.

وفي اعتقادي أن إقرارَ قياسية التضمين أمرٌ مفيد في كثير من المصطلحات العلمية.

٦. قضية تشبيه الحرف بالحرف:

جاء في «اللسان»[٩٧]: «والجمع [جمع المنارة] «مناور» على القياس و«مَنائر» مهموز على غير قياس»؛ قال ثعلب: إنما ذلك لأن العرب تشبِّه الحرف بالحرف، فشبهوا منارة وهي مفعلة من النور بفتح الميم، بَفَعالة، فكسَّروها تكسيرها، كما قالوا أمكنة فيمن جعل مكاناً من الكون، فعاملوا الحرف الزائد معاملة الأصلي، فصارت الميم عندهم في «مَكان» كالقاف من «قَذال»، قال: **ومثله في كلام العرب كثير**... الجوهري: الجمع «مناور» بالواو لأنه من النور، ومن قال «منائر» وهَمَزَ فَقَد شبَّه الأصلي بالزائد كما قالوا «مصائب» وأصله «مَصاوِب».

وفي «اللسان» أيضاً: «قال الأزهري: الأكثر في كلام العرب في جمع مسيل الماء «مَسايِل» غير مهموز، ومَنْ جَمَعَهُ أَمْسِلَة ومُسْلاً ومُسْلاناً فَهُوَ على توهُّم أن الميم في مسيل أصليَّة وأنه على وزن فعيل، ولم يرد به مفعل، كما جمعوا مكاناً أمكنة، **ولها نظائر**»[٩٨].

٧. قضية مصادر المصطلحات:

نقل ابن جنيّ في «الخصائص» قولَ سيدنا أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضي الله عنه: «كان الشعرُ عِلْمَ القوم، ولم يكن لهم علمٌ أصح منه، فجاء الإسلام، فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزو فارس والروم، ولَهِيَتْ عن الشعر وروايته، فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب في الأمصار، راجعوا رواية الشعر، فلم يَؤُولوا إلى ديوان مدوَّن، ولا كتاب مكتوب. وأَلْفَوا ذلك وقَدْ هلك من العرب مَنْ هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقلَّ ذلك، وذهب عنهم كثير»[٩٩].

وقال أبو عمرو بن العلاء وَهُوَ – كما يقول ابن سلام – أوسعُ علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها[١٠٠]، قال «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلّه، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثير»[١٠١].

من أجل ذلك لا نرى الاقتصار في مصادر المصطلحات على المعاجم، فالمعاجم وحدها لا تشتمل على كُلّ كلام العرب. ويعجبني ما رواه ابن منظور في «اللسان» في مادة «ب خ ع» عن ابن الأثير : «وطال ما بحثت عنه في كتب اللغة والطب والتشريح فلم أجد البِخاع بالباء مذكوراً في شيء منها»[١٠٢]. فكتبُ الطب والتشريح إذن مصدر من مصادر ابن الأثير إلى جانب كتب اللغة.

ومن الأمثلة على ذلك أن كلمة «الحَدَقة» في جميع المعاجم، تعني ما نطلق عليه في مصطلح اليوم اسم «القُزَحية»، ولكنك تجد في كتاب «المنصوري» للرازي ما يلي – في وصف هيئة العين –: «... ويعلو الرطوبةَ البيضية جسمٌ رقيق مُخْمَلُ الداخل حيثُ يَلي البيضيةَ، أملسُ الخارج، ويختلف لونه في الأبدان فربما كان شديد السواد، وربما كان دون ذلك، وفي وسطه حيث يحاذي الجليدية ثقب يتسع ويضيق في حال دون حال بمقْدار حاجة الجليدية إلى الضوء، فيضيق عند الضوء الشديد ويتسع في الظلمة، **وَهَذا الثقب هُوَ الحدقة**»[١٠٣] . و«الحدقة» كذلك في كثير من كتب الطب والتشريح.

ومثالٌ آخر، هُوَ ذلك الغشاء من أغشية الجنين الذي يقال له بالأجنبية **allantois** والذي حار الأطباء المحدثون في ترجمته فقالوا: «الوشيق» وقالوا: «اللقانقي» تشبيها بهذه الأمعاء التي تؤكل، وقال بعضهم بل هي «اللفائفي» تحرفت إلى «اللقانقي» وهكذا.. إلى أن رأيتُ في «كامل الصناعة» لعلي بن العباس قوله: «وقَدْ يتولد على الجنين من داخل غشاءان، أحدهما يقال له «السِّقاء» وَهُوَ اللفائفي»، والثاني السَلى. فأما السقاء فَهُوَ دون المشيمة ويَتَراقَى إلى قَرْنَي الرحم، ويشبَّه من شكله باللفافة وَهُوَ نافذٌ إلى مثانة الجنين ومنفعته أن يقبل بول الجنين...»[١٠٤] . فَقَد أطلق على هَذا الغشاء اسم «السِقاء» كما تَرى، وهي كلمة جميلة ولكنك لا تجدها في المعاجم بِهَذا المعنى فهل ندعها؟

ومثل ذلك بعضُ ما تواطأ عربُ العصر الحاضر، على استعماله بالمعنى نفسه على اختلاف أمصارهم وأقطارهم، كمصطلح «الكاحل» الذي تجده مستعملاً في جميع

البلدان العربية بمعنى «ذلك الجزء من الطرف السفلي الذي يعلو القَدَم»، وفي ظني أن مثل هَذا التواطؤ يُؤَثِّل لِهَذا الحرف في لغة الضاد ويَنْأى به عن عاميِّ الكلام.

وفي مقابل ذلك ينبغي أن تؤخذ المصطلحات من المعجمات بحيطة وتدقيق، فلهذه المعجمات – من وجهة نظر العلم الحديث – عيوبٌ كثيرة أتى على ذكرها الأمير الشهابي في كتابه عن «المصطلحات العلمية»[١٠٥] . ومن أهمها خلوُّها من ألوف مؤلفة من أسماء الأحياء التي لم يعرفها الأقدْمون، وخلوُّها من عددٍ لا يُستهان به من الألفاظ المولدة في أيام العباسيين وبعدها، كبعض الألفاظ التي ذكرها الخوارزمي في «مفاتيح العلوم»، والجواليقي في «المعرب من الكلام الأعجمي»، والخفاجي في «شفاء الغليل»، والمستشرق دوزي الهولندي في معجمه. ومن أهم هذه العيوب الخلط في أسماء الأحياء، وَهُوَ أمر طبيعي لحدوثه قبل نشوء التصانيف الحديثة. فالطير مثلاً «اسم لجماعة ما يطير»، مما دعا ابن سيده إلى أن يُدْرِجَ في جملة الطير: الجراد والزنانير والذباب والنحل وسائر الحشرات الطيارة. والحشرة التي هي اليوم اسم لحيوان من المَفْصِلِيّات له رأسٌ وصدرٌ وبطن وست قوائم، هي في معاجمنا الدَّوابُّ الصغار. فالقنفذ عندهم حشرة، والفأر حشرة وكذلك الجُرَذ والحرباء والعَظايَة وغيرها. ولعل من أكبر هذه العيوب النقص في تحلية الأحياء أو تعريفها. فالسعتر مثلاً نبت معروف، والحنظل معروف، والسَمُر شجر معروف، والكتان معروف، والسماق معروف، والسوسن هَذا المشموم، والشحرور طائر... وأحياناً تفسر الكلمات العربية بألفاظ أعجمية، فالَحبَق هُوَ الفُوتَنْج، وحَبَق الراعي: البَرَنْجاسَف، والبندق: الجِلَّوز، والشَمار: الرازيانج، والفِصْفِصَة: الإسَبَسْت، والزِبْل: السرقين والسرجين، والمِحَسَّة: الفِرْجَون. والناس اليوم يعرفون الحَبَق والبندق والشَمرَ والفصفصة والزِبْل والِمحَسَّة، ويجهلون الأسماء الدخيلة المقابلة لها.

* * *

بعد هذه القضايا المهمة التي اقتطفتُها بإيجاز يناسب المقام، وعَدَّيْتُ عن كثير غيرها مما يستحق أن يعالج في بحث برأسه، أرى لزاماً عليَّ أن أعرض – عرضاً موجزاً –

طريقة العمل في لجنة توحيد المصطلحات الطبية التي قامت على إصدار المعجم الطبي الموحد.

والمعجمُ الطبي الموحد - بكل تواضع - مَعْلَمٌ من المعالم المهمة على درب تعريب العلوم الصحية في العصر الحديث، أي نقلِها إلى اللسان العربي، والتفاعل معها من قِبَلِ الفكر العربي، واستيعابها من قِبَل عامَّة العرب وخاصَّتهم، كُلٌّ بحسبه.

وقَدْ وَضَعَتْهُ لجنةٌ أَلَّفها في الأصل اتحادُ الأطباء العرب سنة ست وستين، ثم تحولت إلى لجنة المصطلحات الطبية العربية في منظمة الصحة العالمية، بطلب من الاتحاد ومن مجلس وزراء الصحة العرب. وضَمَّت اللجنة في مرحلتَيْها عدداً من «المؤمنين بوجوب التوحيد المتمكنين من المعرفة بالطب واللغة، من الأقطار التي فيها كلياتُ طب وطنيةٌ راسخةُ القَدَم»[١٠٦] وكان منهم عدد من المجمعيّين الأعضاء في عدة مجامع لغوية عربية في وقت معاً، وفي طليعتهم فقيدا العلم والفضل والطب واللغة، الأستاذان الجليلان «حسني سَبَح» و«محمد أحمد سليمان» تغمّدهما الله بواسع رحمته وأحسن مَثُوبَتَهما.

وقَدْ سارت اللجنة في عملها مستهديةً بما سار عَلَيه السابقون، من النَقَلَة في صدر الإسلام، والتابعين لهم بإحسان حتى عصر النهضة الحديثة، وبما وضعته مجامع اللغة العربية من قواعد، وبما اتخذه الذين علّموا الطب في العصر الحديث بالعربية من ضوابط ألزموا بها أنفسهم وساروا عليها.

فمِمّا سار عَلَيه النَقَلَة الأقْدَمون: (١) تحوير المعنى اللغوي القَدْيم للكلمة العربية، وتضمينها المعنى العلمي الحديث، (٢) اشتقاق كلمات جديدة من أصول عربية أو معرَّبة للدلالة على المعنى الجديد، (٣) ترجمة كلمات أعجمية وعَدُّها صحيحة.

ومما وضعته المجامع - ولاسيما مجمع القاهرة -: (١) التوسع في المولَّد من الكَلِم ولا سيَّما ذلك القسم الذي جرى فيه المولّدون على أقيسة كلام العرب، من مجاز أو اشتقاق أو نحوهما، كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك، وحكمه أنه عربيٌّ سائغ، (٢) إجازة استعمال بعض الألفاظ الأعجمية - عند الضرورة - على طريقة العرب في تعريبهم، (٣) الاتفاق على قياسية عدد من الصيغ الاشتقاقية المهمة كصيغة

فِعالة للحرف أو شبهها، وصيغة مَفْعَلة للمكان الذي تكثر فيه الأعيان، وصيغتي فُعال وفَعَل للمرض، وصيغة فَعّال للاحتراف أو ملازمة الشيء، وصيغة فَعَلان لما يدل على تقلب واضطراب... وغيرها كثير، (٤) إقرار قياسية المصادر الصناعية، بأن يُزاد على الكلمة ياء النسب والتاء، (٥) إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان – للضرورة – في لغة العلوم، (٦) تفضيل العربيّ على المعرَّب القَديم إلا إذا اشتهر المعرَّب، وتفضيل المصطلح العربي القَديم على الجديد إلا إذا شاع الجديد، وتفضيل الكلمة الواحدة على الكلمتين فأكثر إذا أمكن، وإذا لم يمكن تفضل الترجمة الحرفية، ووجوب الاقتصار بقَدْر الإمكان في المصطلحات العلمية والفنية والصناعية على اسم واحد خاص لكل معنى، (٧) استعمال لا النافية مركبة مع الاسم المفرد إذا وافق هَذا الاستعمال الذوق و لم ينفر منه السمع، (٨) جواز النحت والتركيب المزجي عندما تُلجئ الضرورة العلمية إليه، (٩) جواز جمع المصدر عندما تختلف أنواعه، (١٠) ترجمة اللاحقة الدالة على التشبيه بالنسب مع الألف والنون... وغيرُ ذلك كثير.

فكانت اللجنة تعمد قبل كُلّ شيء، إلى تحري لفظ عربي يؤدي معنى اللفظ الأعجمي، من بين الألفاظ العلمية المبثوثة في المعاجم العربية، أو المستعملة في الكتب العلمية القَديمة، مفضِّلةً في ذلك الصالح من الأَقْدَم على الصالح مما يليه في القِدَم، ابتداءً بأطباء العرب الأَقْدَمين في صدر الحضارة العربية الإسلامية كالرازي وابن سينا وعلي بن العباس، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم في مشرق الدولة العربية الإسلامية ومغربها، ثم ما استعمله الأساتذة التُّرْك في عهد الدولة العثمانية إذْ كانت مصطلحاتهم كلها عربيةً أو تكاد، ثم ما استعمله أساتذة كلية الطب في أبي زعبل ثم قصر العيني زَمَنَ محمد علي، ثم ما استعمله أساتذة الجامعة الأمريكية في بيروت أيامَ كانت تدرّس الطب بالعربية، ثم ما استعمله أساتذة الجامعة السورية – جامعة دمشق – في مطالع هَذا القرن، ثم ما أقرَّه مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

وإذا كان اللفظ الأعجمي جديداً لم تجد له اللجنة مقابلاً في لغة الضاد، ترجَمَتْهُ بمعناه كُلّما كان قابلاً للترجمة، أو ابتَكَرَتْ له لفظاً عربياً مقارباً بالاشتقاق أو المجاز أو

النحت أو التركيب المزجي، مستأنِسَةً في ذلك كله بما ابتكره السلف، على الترتيب الذي أسلفنا ذكره.

وإذا تعذَّرَ وضع لفظٍ عربي باللجوء إلى كُلٍّ ما تقَدّم، عمدت اللجنة إلى التعريب أو قل: الاستعراب، مراعيةً قواعده على قَدْر المستطاع.

وفي ما يلي خلاصة لأهم الأسُس التي جرت عَلَيها اللجنة في عملها:

(١) استعملت اللجنة لفظة عربية واحدة مقابلَ التعبير الأجنبي، ولم تستعمل المترادفات إلا في ما نَدر وعند الضرورة، وبذلك يتحقّق توحيد المصطلحات. وقَدْ عمدت اللجنة في بعض الألفاظ الشائعة في بعض البُلدان العربية والتي فضَّلت عَلَيها اللجنة مصطلحات أخرى، إلى أن تكتب المصطلح المفضول بين قوسين بعد المصطلح المفضَّل، وبأحْرفٍ أصغر حجماً، وذلك تسهيلاً لائتلاف المصطلح المفضَّل من جهة، مع الإيحاء بضرورة العدول عن المصطلح المفضول في الوقت نفسه.

(٢) في حالة وجود عدة مترادفات أجنبية للمفهوم الواحد لأسباب تاريخية، عمدت اللجنة إلى ترجمة أصلحها لتأدية المعنى، ووضعه في مقابله جميعاً، مع الإشارة بجانب المترادفات الأخرى إلى التعبير الذي اتُّفِقَ على ترجمته، بوضعه بعد علامة المساواة (=) بين قوسين.

(٣) اختارت اللجنة ترجمة اللفظ الأجنبي الذي هُوَ أفضل في تأدية المعنى، فترجمت اللفظ الإنكليزي أحياناً والفرنسي أحياناً، مستهدِفةً دائماً دقّةَ المعنى ووضوحَه.

(٤) استعملت اللجنة الألفاظ العربية المتداوَلة أو التي سبق أن استعملها علماء العرب الأقْدَمون، إذا كانت تفي بالغرض العلمي، وإلا اجتهدت في وضع لفظ جديد مناسب. وأخذت اللجنة بنظر الاعتبار المصطلحات التي وضعتها المجامع، واللجان المتخصصة، والعلماء.

(٥) اجتهدت اللجنة أن تبتعد عن الكلمات المُثْقَلَة بعدَّة مَعَان، فحاولت أن تجد ألفاظاً أخرى لا تشترك مع سواها بقَدْر الإمكان، ولاسيّما تلك التي تشترك في حقل دلالي واحد. ومن أجل ذلك أعدت اللجنة عدداً من القوائم الدلالية، أدرجت في كلٍ منها مجموعة الكلمات التي تشترك في حقل دلالي واحد.

(٦) ثَبّتت اللجنة سوابق ولواحق تَـمَّ الالتزام بها، وذكرتها في أول المعجم والتزمت قَدْر الإمكان بالصيغ القياسية، ولاسيَّما ما أقرته المجامع.

(٧) لجأت اللجنة أحياناً إلى النحت أو التركيب المزجي، إذا كانت اللفظة المنحوتة مفَهُومَةً مقبولة، أو شائعةً، أو منسوبة.

(٨) لم تجد اللجنة حرجاً في استعمال الكلمات الدخيلة «الأجنبية المعربة» حين اللزوم، ولا سيما حين تتعذر تأدية المعنى المراد، أو حين تكون الكلمة العربية المقترحة أشد عُجْمَةً من الكلمة الدخيلة، أو يكون اللفظ مما اشتهر وشاع استعماله، أو يكون من الألفاظ التي اكتسبت صفة العالمية بدخوله كما هُوَ في كُلّ لغات العالم أو جُلّها.

(٩) التزمت اللجنة في هذه الكلمات الدخيلة أو المعرَّبة أن تختار اللفظ الأسهل من بين مختلف اللغات الأجنبية، ولاسيما اللاتينية والإنكليزية والفرنسية، دون التزام لغة أجنبية واحدة.

(١٠) لم تجد اللجنة داعيا لاستعمال حروف غير الحروف العربية كالياء (التي يرسمها بعض النسّاخ بثلاث نقاط تحتها) والقاء (التي يرسمها بعض النسّاخ بثلاث نقاط فوقها) وإنما نقلت الحرف إلى أقرب حرف عربي إليه، فرسمت «الياء» (التي يرسمها بعض النسّاخ بثلاث نقاط تحتها) باءً، و«القاء» (التي يرسمها بعض النسّاخ بثلاث نقاط فوقها) فاءً. أما حرف «G» فَقَد عربته اللجنة دائماً «غيناً» إلا إذا كان يُلفظ جيماً صحيحة لا جيماً قاهرية.

(١١) تصرَّفت اللجنة في صِيَغ النسبة، للتمييز أو منع اللَّبْس، كما استجازت النسبة إلى المفرد والجمع.

(١٢) على الرغم من أن المعجم قَدْ ضُبِطَ بالشكل ضبطاً كاملاً، فَقَد أخذت اللجنة في الاعتبار صعوبة توافر الشكل في المطابع والمناسخ، فأكثرت من استعمال الأحرف اللينة في الكلمات المعرَّبة حتّى لا يلتبس اللفظ، واستغنت عنها إذا لم يكن ثمة التباس، ولم تتحرَّج – في استعمال هذه الأحرف الليِّنة – من التقاء الساكنَين مستأنِسَةً بالمد اللازم. ولم تَجِدْ اللجنة حاجة لبدء بعض الكلمات الساكنة الأوَّل بألِف، مكتفيةً بالاختلاس في نطق هَذا الحرف الساكن.

(١٣) حرصت اللجنة في استعراب الكلمة على أن تضعها في صيغة يَسْهُلُ جمعها والنسبة إليها والاشتقاق منها، وفضَّلَتْ عدم استعرابها إن لم تتحقق فيها هذه الشروط.

(١٤) في الألفاظ المقتبَسة من علوم أخرى، تبنَّت اللجنة المصطلحات التي وضعها أصحاب كُلّ اختصاص في اختصاصهم ولاسيَّما ما تم توحيده. أما العلوم التي لم يتم توحيدُ مصطلحاتها، فَقَد سمحت اللجنة لنفسها بأن تختار واحداً من بين المصطلحات المتداوَلة، ريثما يتم التوحيد فتلتزم به.

(١٥) توسَّعت اللجنة في استعمال لام الإضافة ضماناً لوضوح المصطلحات التي تتألف من جملة، ففضَّلَتْ مثلاً أن تقول: «الطبقة الحبيبية للبشرة» لا «طبقة البشرة الحبيبية» وقالت: «الرأس الأمامي للعضلة ذات الرأسين» لا «رأس العضلة ذات الرأسين الأمامي». واستأنست في ذلك بأن من مواضع اللام أن تكون بمعنى «مِنْ» وذلك قولهم: «سمعت لزيد صياحاً» أي: مِنْ زيد صياحاً [١٠٧]. كما توسَّعت في استعمال اللام الأخرى التي تكون مُوصلة لبعض الأفعال إلى مفعولها [١٠٨] فقالت مثلاً: «العامل المُطلِق للهرمون المنبِّه للجُرَيْب».

(١٦) فَضَّلَت اللجنة تقْدِيرَ محذوف في بعض المصطلحات التشريحية التي تتألف من جملة، على التركيب المزجي أو النحت، فقالت مثلاً : «الشريان تحت الترقُوي» بتقْدِير محذوف هُوَ «العظم» ولم تقل «الشريان التحترقُوي» أو «التحتَ ترقُوي».

(١٧) ترجمت اللجنة أسماء الأجناس والأنواع في تصانيف الأحياء من حيوان ونبات وجراثيم ولم تستَعْربها بحُجَّةِ أنها أسماء أعلام. فاسم العَلَمَ فرعٌ من اسم الفرد والفرد تحت النوع وتحت الجنس. واللجنةُ تَستَقْبح مثل الجملة التالية: «ينجم الخراج عن جراثيم من جنس الاستافيلوكوكس وللاستافيلوكوكس أنواع، أهمُّها الاستافيلوكوكس أوريوس والاستافيلوكوكس إبيديرميديس والاستافيلوكوكس هيموليتيكس». وتستحسن أن يقال: «ينجم الخراج عن جراثيم من جنس العنقودية. وللعنقوديات أنواع أهمها العنقودية الذهبية والعنقودية المُلْهِبَةُ للجلد والعنقودية الحالَّةُ للدم».

(١٨) استجازت اللجنة التخصيص بتاء التأنيث لضرورة التمييز، فقالت اللوح واللوحة، والكيس والكيسة، والجيب والجيبة وما أشبه ذلك.

* * *

أما بعد، فَقَد سُئِلَ الإمام الشافعي رضي الله عنه عن مسألة فقال: «إني لأجد بيانها في قلبي ولكن ليس ينطلق به لساني». وما أدري أأحسنت الإبانة عما يعتلج في نفسي أم أسأت، فإن تكن الأولى فإني أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هُوَ، وإن تكن الأخرى فإني اعتذر إليكم وأستغفر الله العظيم وأتوب إليه.

* * *

مراجع وتعليقات

(١) من أجود ما كتب في موضوع الضرورة الشرعية كتاب نظرية الضرورة الشرعية للدكتور وهبة الزحيلي [مؤسسة الرسالة، ١٣٩٩ — ١٩٧٩].

(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، لعز الدين بن عبد السلام، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٠: ٥/٢.

(٣) من خير ما قرأت في باب الضرورة الشعرية بحثان مجوَّدان صدرا في وقت واحد أو يكاد، أحدهما كتابٌ عنوانه «الضرورة الشعرية — دراسة أسلوبية» للأستاذ السيد إبراهيم محمد [دار الأندلس، بيروت، ١٩٧٩] والثاني مقال في مجلة اللغة العربية بدمشق عنوانه «نظرية الضرورة في كتاب سيبويه» للأستاذ محمد خير الحلواني [مج ٢١٤٢:٥٥ — ١٤٨].

(٤) كتاب سيبويه، بولاق، ١٣١٦ هـ: ٦/١.

(٥) تقريرات من شرح أبي سعيد السيرافي على كتاب سيبويه، منشور على هامش الكتاب: ٦/١.

(٦) كتاب سيبويه :٢٤/١.

(٧) كتاب سيبويه : ١٠٧/١.

(٨) الاقتضاب في شرح أدب الكتَّاب، لابن السِّيد البطليوسي، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣: ٢٨١.

(٩) كتاب سيبويه :٩٣/١.

(١٠) كتاب سيبويه :١٣٠/١.

(١١) كتاب سيبويه :٦/١.

(١٢) لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت: مادة ر ش د.

(١٣) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، بولاق، ١٢٩٩ هـ: ١١٨/١.

(١٤) كتاب سيبويه: ٢٨/١.

(١٥) كتاب سيبويه: ٣٣٥/٢.

(١٦) كتاب سيبويه: ٨/١-١٣.

(١٧) الكشف عن مساوئ المتنبي للصاحب بن عباد، مكتبة القدسي، ١٣٤٩ هـ، ص: ٢٢٣ — ٢٢٤.

(١٨) الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب، ١٩٥٢ - ١٩٥٦.

(١٩) الصاحبي لابن فارس، المكتبة السلفية، ١٩١٠ م: ٢٣١.

(٢٠) اللسان: مادة ح ر م.

(٢١) طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٠، ١٧:١.

(٢٢) الخصائص: ٢٣٩/١.

(٢٣) طبقات فحول الشعراء: ٢٦/١.

(٢٤) كتاب سيبويه: ٤٣٥/١.

(٢٥) كتاب سيبويه: ٤٣٣/١-٤٣٤.

(٢٦) كتاب سيبويه: ٢٠٢/١.

(٢٧) كتاب سيبويه: ٨/١ — ١٠.

(٢٨) كتاب سيبويه: ١١/١.

(٢٩) كتاب سيبويه: ١٢/١ — ١٣.

(٣٠) كتاب سيبويه: ٥٩/٢.

(٣١) كتاب سيبويه: ١٠/١.

(٣٢) كتاب سيبويه: ١٦١/٢.

(٣٣) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد العال سالم المكرم، بيروت: ٥٤.

(٣٤) البحر المحيط لأبي حيان، ط السعادة، ٢٠٦/١.

(٣٥) كتاب سيبويه: ٢٩٧/٢ – ٢٩٨.

(٣٦) الخزانة: ٩٢/٢.

(٣٧) المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٩٦٣ – ١٩٦٨ م: ٢٦١/٤.

(٣٨) عبث الوليد، لأبي العلاء المعري، دمشق، ١٩٣٦ م: ١٩١.

(٣٩) الخزانة : ١٧٥/١

(٤٠) وعندي أن هذا هو مراد سيبويه حين قال عن هذا البيت: هو بمنزلته في غير الشعر لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخل به [الكتاب: ٤٤/١] لا كما فهمه بعضهم من أن ظاهره «أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه فسحة» [الخزانة: ١٧٤/١].

(٤١) الخزانة: ١٥/١

(٤٢) النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، بتحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق ١٩٨١ م: ٢٧٨.

(٤٣) الكامل، للمبرد، مكتبة المعارف، بيروت: ٣٤/١ – ٣٥.

(٤٤) المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، ط٢: ١٣١.

(٤٥) التنبيهات، لعلي بن حمزة (ضمن كتاب المنقوص والممدود للفراء)، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار المعارف ١٩٦٧ م: ١١٦.

(٤٦) المقتضب: ٣٥٤/٣.

(٤٧) الكامل: ١٥٠/١.

(٤٨) المقتضب: ٢٨٢/١.

(٤٩) المقتضب: ٢٣٩/١ – ٢٤٠.

(٥٠) المقتضب: ٩٧/٢.

(٥١) عن الضرورة الشعرية، للسيد إبراهيم محمد، ص ٣٦.

(٥٢) الخصائص: ٣٩٦/١.
(٥٣) الخصائص: ١٢٥/١.
(٥٤) الضرورة الشعرية: ص ٣٦.
(٥٥) الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٩٤٥ م: ٢٩١.
(٥٦) الإنصاف: ٤٤٦.
(٥٧) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٤.
(٥٨) اللسان: مادّة ح ر م.
(٥٩) اللسان: مادّة و أ ب.
(٦٠) الاقتضاب: ٢٢٢.
(٦١) اللسان: مادّة ن ب ج.
(٦٢) الاقتضاب: ١٥٧.
(٦٣) اللسان: مادّة أ ن.ف.
(٦٤) التلخيص، لأبي هلال العسكري، تحقيق مجمع اللغة العربية بدمشق: ٢٦٩/١.
(٦٥) الممتع، للنهشلي القيرواني: ١٤٠ – ١٤٥.
(٦٦) اللسان: مادّة ب ك ر.
(٦٧) اللسان: مادّة ع م ر.
(٦٨) الخصائص: ٣٥٥/١.
(٦٩) اللسان: مادّة د و م
(٧٠) ترتيب القاموس المحيط للفيروزابادي، للطاهر أحمد الزاوي، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٠:مادّة ش و ف.
(٧١) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٧ ص ١٥٨.
(٧٢) الضرورة الشعرية: ١٣.

(٧٣) الخصائص: ١٠/٢.

(٧٤) الاقتراح، للسيوطي، دار المعارف بحلب: ٩٣.

(٧٥) عن الخزانة: ٦/١.

(٧٦) الخزانة: ٧/١.

(٧٧) مجلة مجمع القاهرة: ج ٢ ص ٤٥ — ٥٠.

(٧٨) همع الهوامع، للسيوطي، بعناية النعساني، مطبعة السعادة، ١٣٢٧ هـ: ١٩٤/٢.

(٧٩) شرح الأشموني، بولاق: ١٥٣/٣.

(٨٠) الهمع: ٤٤/١.

(٨١) اللسان: مادّة ع ر ب.

(٨٢) التلخيص: ٢٦٧/١.

(٨٣) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني: ٣٢.

(٨٤) المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، للأمير مصطفى الشهابي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٦٥: ١٩.

(٨٥) الاقتضاب: ٢١٥.

(٨٦) في المزهر للسيوطي [٣٥١/١] عن ابن السراج في رسالته في الاشتقاق: مما ينبغي أن يحذر كل الحذر، أن يشتق من لغة العرب لشيء من لغة العجم، قال: فيكون بمنزلة من ادعى أن الطير ولد الحوت.

(٨٧) المصطلحات العلمية للشهابي: ١٢٥ — ١٢٦.

(٨٨) Dorland's Illustrated Medical Dictionary, ٢٢nd edition, Saunders, p١٢٥٦.

(٨٩) الخصائص: ٢٠٨/٢.

(٩٠) عن مقالة التضمين للأستاذ صلاح الدين الزعبلاوي [٩٣].

(٩١) المحتسب، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة، ١٣٨٦ هـ: ٥٨/١.

(٩٢) مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت: ١٨٥/٢.

(٩٣) للأستاذ صلاح الدين الزعبلاوي مقالة مجوَّدة في التضمين، نشرت في مجلة اللغة العربية بدمشق [مج ٥٥: ١٠٧/٦١].

(٩٤) المغني: ١١٦/٢.

(٩٥) حاشية الصبان على الأشموني ٢٣٢/٢.

(٩٦) دراسات في العربية وتاريخها للسيد محمد الخضر حسين.

(٩٧) اللسان: مادّة ن و ر.

(٩٨) اللسان: مادّة س ي ل.

(٩٩) الخصائص: ٣٨٦/١.

(١٠٠) طبقات فحول الشعراء: ١٤/١.

(١٠١) طبقات فحول الشعراء: ٢٥/١.

(١٠٢) اللسان: مادّة ب خ ع.

(١٠٣) كتاب المنصوري في حفظ ومعالجة الأمراض لمن يحضره الطبيب، للرازي، مخطوط، ق ٣٠.

(١٠٤) كامل الصناعة الطبية، لعلي بن العباس، القاهرة، ١٢٩٤ هـ: ١١٨/١.

(١٠٥) المصطلحات العلمية للشهابي: ٣٥ — ٣٧.

(١٠٦) من مقدمة الطبعة الأولى من المعجم الطبي الموحد، بقلم الدكتور عِزَّة مصطفى، مطبعة المجمع العلمي العراقي بغداد، ١٩٧٣.

(١٠٧) كتاب الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهواري، تحقيق عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٢: ٢٨٨.

(١٠٨) اللامات، للزجاجي، بتحقيق مازن المبارك، مجمع اللغة العربية بدمشق، المطبعة الهاشمية، ١٩٦٩م: ١٦١ — ١٦٢.

* * *

٥

نحو منهجية موحّدة (*)

أشكو إليكم أخي أبا وائل! (١)

فَقَد عوّدني أن يستحوذ عليّ الاستحواذَ كله، فيختارَ لي موضوع محاضرتي أو حديثي، مُحسِناً ظنه بي، حاسباً أنني أُحسن كثيراً مما أجدني مِنْ أعجز الناس عنه، ثم يختارَ لي عنوان المحاضرة أو الحديث على النحو الذي يستحبُّ؛ وعوّدته أن أكون له سامعاً مطيعاً، وأن أنقاد لطَلِبَتِه انقياداً... وكان من هَذا وذاك، ما ترونه من شأني اليوم!

فَقَد شاءَ لي أن أحدّثكم حديثاً ينحو نحو منهجية موحدة، ويعني ذلك - أو يوحي به على الأقل - أننا في هَذا العصر الذي تَنْثال فيه الألفاظ الاصطلاحية وتَنْهمر، بحيث تُوَلّد منها مئات كُلّ يوم، مازلنا نتلمس طريقنا نحو منهجية موحدة. أما متى نجد هذه المنهجية ومتى نطبقها، وكيف سيتريث ركب العلم وتيار الحضارة حتى تستقرَّ بنا حيرتنا على مستقر، أو ترسو بنا سفينة منهجيتنا على ساحل... فالله سبحانه وتَعالَى أعلم.

ثم إن هذا العنوان يعني - أو يوحي على الأقل - بأن المحاضر يزعم، أن كُلَّ ما أصدرته مؤتمرات التعريب وملتقياته ومنتدياته ومرابده وأسواقه - وما أكثرها - لم يكن شيئاً مذكوراً، وأنه لابد لنا، كما هُوَ شأن هذه الأمة المسكينة في عصرها

(*) محاضرة في الموسم الثاني عشر لمجمع اللغة العربية الأردني - السبت ١٢ ذي القعدة ١٤١٤ و ٢٣/٤/١٩٩٤، بعنوان: «نحو منهجية مُوَحَّدة لوضع المصطلح العربي الحديث».

(١) هو الأستاذ الفاضل الدكتور عبد الكريم خليفة رئيس المجمع.

الحديث، من أن نهدم كُلَّ ما سبق في كُلِّ مرة، ونستأنف البنيان من الأطلال أو الأنقاض.

وأنا أُعيذ أخي أبا وائل من أن يكون أراد بي ما ذكرت، ولكنها تفكهة أحببتُ أن أبدأ بها حديثاً قَدْ يكون جافاً... ولو أنها في الوقت نفسه لا تكاد تخلو من سخرية مؤلمة لو تأملنا طويَّة ما زَعَمْت.

* * *

على أن في عنوان المحاضرة أمراً آخر يُمضُّني، ولا أستطيع أن أغُضَّ الطَّرْفَ عنه. فأنا امرؤٌ يضيق صدري ولا يكاد ينطلق لساني حين استعمل لفظ «المنهج» وما يتفرَّع عنه. وليسَ مَرَدُّ ذلك – لا سمح الله – إلى أنني أكره المولَّد من الكَلِم، بل لعلي من أشد الناس حماسةً للمولَّد وحفاوةً به... ولكن لأن كلمة «المنهج» هذه تصطحب معها في مخيلتي تلك الظلالَ المؤلمة التي صاحَبَتْ مولدَها الجديد في مطالع هذا القرن... هي وتَوَائمَها التي لانزال نَلْغَطُ بها حتى اليوم: التنوير والحداثة والجديد والمعاصرة والتحرُّر وثقافة العصر، وأمثال هذه الألفاظ التي تعود بي عن غيرِ ما شعور إلى قرنَيْن مَضَيا، يوم أجْلَبَ ذلك الطاغوت الماجن نابليون بخيله ورَجِله، وغزا بلادنا بأساطيله وجَحَافله، ليقضيَ على بوادر نهضتنا الحديثة، التي حمل لواءها آنذاك البغدادي صاحب الخزانة، والزَّبيدي صاحب تاج العروس، والجَبَرْتيُّ الكبير صاحب المخترعات الميكانيكية والصنائع الحضارية التي تعلمها منه طلاب الإفرنج، «وذهبوا إلى بلادهم – كما يقول الجَبَرْتيُّ الابن المؤرخ – ونشروا بها العلم من ذلك الوقت وأخرجوه من القوة إلى الفعل واستخرجوا به الصنائع البديعة».

وقد استطاع الطاغية «بونابرتة» أن يحقِّق ما أراد بكل شراسة، فكان يأمر عند مطلع كُلِّ شمس، بقتل خمسة أو ستة من التلامذة النابهين لهؤلاء العلماء الأعلام، ثم طلب من خليفته الهالك كليبر – فيما كتب إليه – أن يجمع خمسمئة أو ستمئة من المماليك أو العرب ومشايخ البلدان ويسفِّرهم إلى فرنسا ليُحجَزوا فيها عاماً أو عامين يشاهدون فيهما عظمة الأمة الفرنسية ويعتادون على لغتها وتقاليدها، فإذا عادوا إلى

مصر كان له منهم حزب يضم إليهم غيرهم. ولما غادر الفرنسيون مصر صاغرين، حملوا معهم - كما يقول أمين سامي باشا في تقويم النيل - «الأوراقَ والكتب... ليس التي تخصهم فقط بل كُلّ ما يرونه نافعاً!» [1]

تعودُ بي الذاكرة - على الرغم مني - إلى ذلك كله، فأستذكر كيف فرَّغ غزاتُنا أولئك هذه الأمةَ من مجدِّديها الحقيقيين، وجرَّدوها من الأوراق والكتب وكلِّ ما يرونه نافعاً، ثم أخذوا أناساً من بني جلدتنا فلقَّنوهم ثقافتهم هم، وأعادوهم إلينا بما يُراد به القضاء على ما تبقى، إن كان قد بقي لنا شيء. وكان مما عادوا به كلمةُ «المنهج» هذه.

فَمِنْ أجل هذه الصورة التي لا تكاد تفارقني أغَصُّ بهذه الكلمة. ثم من أجل أنها من الألفاظ المشتركة. فهي تستعمل أيضاً في مقابل الكلمة الأجنبية curriculum في الحديث عن المنهج الدراسي، وإن حاول بعضهم أن يقول المنهاج، ولكنهم جميعاً يجمعونها على مناهج، فلا تكاد تخلو وزارة من وزارات التربية أو كلية من الكليات الجامعية من لجنة للمناهج.

ويُخَيَّلُ إليَّ أن علماءَ هذه الأمة كانوا يستعملون «علم الأصول» لما نريده اليوم بلفظة الميثودولوجيا. فإذا صح ذلك - وَهُوَ صحيحٌ إن شاء الله - فله فائدة جليلة سأعود إليها بعد قليل.

ومهما يكن من أمر، فإن كُلَّ هذا الحرج الذي أشعر به، لا يسوِّغ لي الخروج على إجماعِ من المُحْدَثين أو شبه إجماع، في استعمالهم صيغة المصدر الصناعي من كلمة «المنهج»، وسأتحدث عن «المنهجية» كما يتحدثون... وأمري إلى الله!

* * *

(١) للأستاذ الجليل محمود محمد شاكر كتيب نفيس نشرته دار الهلال بعنوان «رسالة في الطريق إلى ثقافتنا» كشف فيه عن جوانب من هذه المأساة يغفل عنها الكثيرون.

غير أنه قَدْ بقي في العنوان أمرٌ آخر. فَقَد اطّلعتُ بأخَرَةٍ على مقالة للأخ الفاضل الدكتور يحيى عبد الرؤوف جبر في مجلة اللسان العربي، قال فيها: «إنه لغريب حقاً أن نجد معظم الباحثين يستخدمون كلمة مصطلح بدلاً من اصطلاح، مع العلم أن هذه الكلمة لا تصح لغةً إلا إذا اصطلحنا عَلَيها! ذلك أن أسلافنا لم يستخدموها، و لم ترد في المعجم لهذه الدلالة ولا لغيرها وإنما استخدم العرب بدلاً منها المفردات الآتية: الاصطلاح، والكلمة، والمفردة، والمفتاح، واللفظ...» ثم ساق لذلك عدداً من الأمثلة. وَهُوَ مصيبٌ في ذلك باديَ الرأي، ولكن الأمر يحتاج إلى فضلِ بيان. ونعم! كانوا كثيراً ما يقولون «الاصطلاحات» لهذه الألفاظ الاصطلاحية، ونحن نجد هذه اللفظة في اسم أول معجم طبي عربي - بل لعله أول معجم طبي في العالم كله - من تأليف أبي منصور الحسن بن نوح القمري المُتَوَفّى في آخر القرن الرابع الهجري، وَهُوَ كتاب «التنوير في الاصطلاحات الطبية»، كما نجده في اسم الكتاب الموسوعي العظيم «كشاف اصطلاحات الفنون» للتهانوي المُتَوَفّى بُعَيْد منتصف القرن الثاني عشر الهجري.

ولكن التهانوي نفسه يقول في كتابه هذا:

«شمّرت عن ساق الجد إلى اقتناء ذخائر العلوم... فلم يتيسر تحصيلها من الأساتذة، فصرفت شطراً من الزمان إلى مطالعة مختصراتها الموجودة عندي، فكشفها الله تعالى عليَّ، فاقتبست منها **المصطلحات** أوانَ المطالعة وسطّرتُها على حِدَة على حدة في كُلِّ بابٍ بابٍ يليق بها، على ترتيب حروف التهجّي، كي يسهل استخراجها لكل أحد». ثم يقول «الفنِ الأول في الألفاظ **المصطلحة** العربية وقَدْ يذكر فيه بعض الألفاظ الغير **المصطلحة** أيضاً».

وقبل ذلك بقرون قال القلقشندي (المُتَوَفّى سنة إحدى وعشرين وثمانمئة للهجرة) في «صبح الأعشى»: «.. هَذا والمؤلفون في هذه الصنعة - يعني الكتابة ولاسيما كتابة الإنشاء - قَدْ اختلفت مقاصدهم في التصنيف، وتباينت مواردهم في الجمع والتأليف. ففرقةٌ أخذت في بيان أصول الصنعة وذكر شواهدها، وأخرى جنحت إلى ذكر

المصطلحات وبيان مقاصدها... على أن معرفة **المصطلح** هي اللازم المحتَّم والمهم المقَدَّم لعموم الحاجة إليه واقتصار القاصر عليه...».

ثم استعمل لفظة «المصطلح» في كتابه كثيراً.

ومن كتُبنا التي استعملت لفظ «المصطلح»: كتاب «التعريف بالمصطلح الشريف» لابن فضل الله العمري (المُتَوَفَّى في منتصف المئة الثامنة للهجرة)، وكتاب «مصطلح الإشارات في القراءات الزوائد الثلاثة عشر المروية عن الثقات» لنور الدين العذري (المُتَوَفَّى في أول المئة التاسعة للهجرة)، وكتاب «بحر الجواهر في تحقيق المصطلحات الطبية» لمحمد بن يوسف الهروي (في مطلع القرن العاشر الهجري)، وكتاب «الشذور الذهبية في المصطلحات الطبية» الذي ألفه أساتذة كلية طب قصر العيني بُعَيْد منتصف القرن الثالث عشر الهجري، ثم هناك نسخة مخطوطة من كتاب «التنوير في الاصطلاحات الطبية» الذي أشرنا إليه، وُسمت باسم «مصطلحات الطب».

وابن خلدون (المُتَوَفَّى في أوائل المئة التاسعة للهجرة ٨٠٨) يجعل الفصل الثاني والأربعين من مقَدْمته: «في تفسير الذوق في **مصطلح** أهل البيان وتحقيق معناه وبيان أنه لا يحصل للمستعربين من المعجم»، مع قوله في مكان آخر عن أهل التصوف مثلاً: «.. ثم لهم مع ذلك آداب مخصوصة بهم واصطلاحات في ألفاظ تدور بينهم، إذ الأوضاع اللغوية إنما هي للمعاني المتعارفة، فإذا عرض من المعاني ما هُوَ غير متعارف، اصطلحنا عن التعبير عنه بلفظ يتيسر فهمه منه». كما يقول في مكان آخر: « .. ويدل أيضاً على أن تعليمَ العلم صناعةُ اختلاف الاصطلاحات فيه، فلكل إمام من الأئمة المشاهير اصطلاحٌ في التعليم يختص به، شأن الصنائع كلها، فدل على أن ذلك الاصطلاح ليس من العلم وإلا لكان واحداً عند جميعهم».

يتبين لك مما تقَدَّم وَهُوَ غير مستقصى، أن علماء هذه الأمة قَدْ استعملوا «الاصطلاح» و«المصطلح» جميعاً، كما يتبين كذلك أن «الاصطلاح» من الألفاظ المشتركة لأنها تستعمل للمصدر والاسم جميعاً، وخيرٌ لنا أن نستعمل لفظة لا اشتراك فيها. ثـم إن الكاتب الفاضل قَدْ قـال في مقالته: «مـع أن هذه الكلمة - أي المصطلح

– لا تصح لغةً إلا إذا اصطلحنا عليها» وقَدْ اصطلحنا عليها بالفعل منذ مئات السنين كما رأيت، ولله الحمد.

يقول المصطفى الشهابي في كتابه القيِّم «المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث»:

«والاصطلاح في اللغة تَصالُحُ القوم، وَهُوَ أن يقع الصلح أي السلم بينهم. والاصطلاح أيضاً هُوَ العرف الخاص. وفي مستدرك التاج هُوَ «اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص» وَهَذا المعنى هُوَ الذي يهمنا ذكره. يقال مثلاً: «اصطلح العلماء على رموز الكيمياء، أي اتفقوا عليها. وهذه الرموز هي **مُصْطَلَحات** أي **مُصْطَلَحٌ عليها**. والمصطلح العلمي هُوَ لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنىً من المعاني العلمية».

هذا ما ذكره الأمير الشهابي رحمه الله. ومن قَبْلُ ذكر الجرجاني في تعريفاته أن «الاصطلاح إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما». «وقيل: الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى». «وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد».

ولكني أريد أن أستفيد مما ذكره الشهابي في مطلع حديثه، أن الاصطلاح – لغةً – تَصالُحُ القوم، لألفت النظر إلى أن القوم حينما يريدون الاتفاق على وضع اللفظ بإزاء المعنى فإنهم كثيراً ما يختلفون، وقَدْ يطول الجدل والنقاش بينهم كثيراً، ثم يصطلحون على لفظ معين، أي يصلون إلى حل وسط يتّفقون عليه. من أجل ذلك كان لابد في وضع المصطلح الموحد من أن يتخلى كُلّ طرف من الأطراف عن بعض عصبيَّته لمصطلحه، وإلا ساد الاختلاف بدل الاصطلاح. وهذه حقيقة أرجو أن نكون على ذُكر منها في حديثنا عن المصطلح الموحّد.

ولا تثريبَ علينا بعدُ – إن شاء الله – في استعمال لفظة «المصطلح» للدلالة على ما نحن بصدده، بل وفي تفضيلها على لفظة «الاصطلاح» تمييزاً بين الاسم والمصدر.

* * *

طالَتْ كثيراً هذه التَّوْطئة فمعذرة. ولكني وجدت من الخير أن لا أدَعَ مثلَ هذه الأمور التي تطرقت إليها دون تحرير، حتى نسير في حديثنا على بيّنة إن شاء الله.

* * *

ذكرتُ قبل قليل أنه قَدْ سبق إلى ظنّي أن علماء هذه الأمة كانوا يستعملون «علم الأصول» لما نُطلق عليه اليوم اسم «المنهجية». فَقَد نقل التهانوي عن الشيخ شمس الدين في «إرشاد القاصر» قوله: «أصول الفقه علمٌ يُتعرَّف منه تقرير مطلب الأحكام الشرعية العملية، وطرق استنباطها، وموارد حججها، واستخراجها بالنظر». فهذه هي الميثودولوجيا لا تزيد ولا تنقص: تحديد الغاية والمصادر، وطرق الاستنباط، وموارد الأدلة وإعمال الفكر والبحث العلمي.

وقَدْ خطر ببالي أن أعود إلى «مجلة الأحكام العدلية» فأستأنس بما ورد فيها لِهذا الذي غلب على الظن. وكان ما توصلت إليه طريفاً بالغ الطرافة. فَقَد وجدتُ بين القواعد المئة التي تبدأ بها المجلة، قواعدَ عدَّة يصلح الاحتجاج بل الالتزام بها، في منهجية وضع المصطلح العلمي وتوحيده.

فالمادة الخامسة من مواد المجلة تقول: «الأصلُ بقاء ما كان على ما كان»، والمادة السادسة تقول: «القَديم يترك على قِدَمه». ففي هاتين المادتين أصلٌ جليل يَحْسُنُ أن نأخذ به في مجال المصطلحات، فنترك المصطلح القَديم على قِدَمه ما كان صالحاً، ولا نعدِلَ عنه إلا لمسوّغ واضح. وبذلك نستبعد شطراً صالحاً من مصطلحات أسلافنا من مجال المناقشة. ذلك أنه «ما ثبت بزمان يُحكم ببقائه، ما لم يقم الدليل على خلافه» كما تقول المادة العاشرة من مواد المجلة، وأن «الاجتهاد لا يُنقَضُ بمثله» كما تقول

المادة السادسة عشرة، فلا نغيِّرُ المصطلح لمجرَّد شهوة التغيير، كما يحدث مع الأسف في كثير من الأحيان.

وبمثل هذه القاعدة التزمَتْ لجنةُ توحيد المصطلحات الطبية التي أعدَّت المعجم الطبي الموحد. فَقَد كانت اللجنة تعمِد قبل كُلِّ شيء إلى تحرِّي لفظٍ عربي يؤدي معنى اللفظ الأعجمي، من بين الألفاظ العلمية المبثوثة في المعاجم العربية، أو المستعملة في الكتب العلمية القَديمة، مفضِّلةً في ذلك الصالح من الأقدم على الصالح مما يليه في القِدَم، ابتداءً بأطباء العرب الأقدمين في صدر الحضارة العربية الإسلامية كالرازي وابن سينا وعلي بن العباس، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم في مشرق الدولة العربية الإسلامية ومغربها، ثم ما استعمله الأساتذة التُرك في عهد الدولة العثمانية إذْ كانت مصطلحاتهم كلها عربية أو تكاد، ثم ما استعمله أساتذة كلية الطب في أبي زعبل ثم قصر العيني زمن محمد علي، ثم ما استعمله أساتذة الجامعة الأمريكية في بيروت أيامَ كانت تدرِّس الطب بالعربية، ثم ما استعمله أساتذة الجامعة السورية - جامعة دمشق - في مطالع هذا القرن، ثم ما أقرّه مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

* * *

وأصلٌ آخر نستنبطه من مادتين أخريَيْن من مواد المجلة، تقول أولاهما وهي الثانية عشرة: «الأصلُ في الكلام الحقيقة»، وتقول الثانية وهي الحادية والستون: «إذا تعذَّرت الحقيقة يُصار إلى المجاز». فما استطعنا أن نعثر له على لفظة تمثل الحقيقة أو ما يُشتق منها فهي أوْلَى، وإلا فليس علينا في المجاز حَرَج.

قال أبو حيّان في الارتشاف: «أما صاحبُ النهاية وَهُوَ أبو المعالي الـمَوْصلي ابنُ الخباز، فذكر رسماً للحقيقة، وهو: لفظ يستعمل لشيء وَضَع الواضع مثلَه لمثله لا عينَه لعينه كالأسد للّيث؛ ثم قال: وعلامتها سَبْقُ الفهم إلى معناها. وقال: المجاز لفظ يُستعمل لشيء بينه وبين الحقيقة اتِّصال، وذلك كاتِّصال «التشبيه» كاستعمال الأسد للشجاع، واتِّصال «السبب» كاستعمال السحاب للنبات، واتِّصال «البعضية» كاستعمال الحافر لذي الحافر، واتِّصال «الكلية» كاستعمال العالَم لبعضه، واتِّصال

«العموم» كاستعمال الحجر للياقوت، واتّصال «الخصوص» كاستعمال السيف للسلاح، واتّصال «الإضافة» كاستعمال القرية لأهلها، واتّصال «الاشتمال» كاستعمال الشيء لما هُوَ مشتمل عليه نحو الغائط للعذرة...».

على أننا قبل أن نصل إلى المجاز نحاول أن نستفرغ الحقيقة بالاشتقاق. والاشتقاقُ – كما يقول الشريف الجرجاني في تعريفاته – «نزعُ لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وترتيباً (لا تركيباً كما ورد في النسخ المطبوعة) ومغايرتهما في الصيغة، و[الاشتقاق] الصغير أن يكون بين اللفظين تَنَاسُبٌ في الحروف والترتيب نحو: ضَرَبَ من الضَرْب، و[الاشتقاق] الكبير أن يكون بين اللفظين تَنَاسُبٌ في اللفظ والمعنى دون الترتيب، نحو: جذب وجبذ، و[الاشتقاق] الأكبر أن يكون بين اللفظين الترتيب في المخرج نحو: نعق ونهق.

غير أننا حين نذكر الاشتقاق فإن الفكر يتجه بنا على الفور شطر الاشتقاق الصغير، ولكننا قَدْ نضطر إلى الاشتقاق الكبير أحياناً، فَقَد واجهتنا في المعجم الطبي الموحد مثلاً كلمةٌ من مستحدثات علم المناعة وغَرْس الأعضاء، تعني المجانسة وما هي بمجانسة كاملة، وهي بالأجنبية syngenic فاشتقَقْنا لها من «ج ن س» اشتقاقاً أكبر فقلنا مُسانج. ولكن ذلك يبقى إنْ وَقَعَ في حيِّز النادر العزيز.

* * *

أما الأصل الثالث من أصول الاصطلاح، فنجده في المادة السابعة عشرة من المجلة التي تقول: «المشقة تجلب التيسير»، يعني أن الصعوبة تصير سبباً للتسهيل. والأصل فيها قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمْ اليُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمْ العُسْرَ﴾. وقول النبي ﷺ: «يَسِّروا ولا تُعَسِّروا وَبَشِّروا وَلا تُنَفِّروا». وما أحرانا أن نهتدي بِهَذا الهَدْي الكريم فنتَّفق على أن نستعمل من الكلام أيْسَره وأسْهَله، ونبتعد عن غريبه ومُسْتَصْعَبه، وعمّا يُنفِّر الناس من اعتناق المصطلحات العلمية العربية ويَصُدُّهم عن الإيمان بالتعريب. ورَحِمَ الله الجاحظ حين قال: «ما رأيتُ أمْثَلَ طريقةً من هؤلاء الكتاب، فإنهم اِلتَمَسُوا

من الألفاظ ما لم يكن مُتوعّراً حُوشِياً، ولا ساقِطاً سُوقِياً» وقَدْ ذكر ابن الأثير في «المثل السائر»: «أن الكُتّاب غَرْبَلُوا اللغة وانتقوا منها ألفاظاً رائقةً استعملوها».

* * *

وثَـمَّةَ أصْلٌ رابع نستنبطه من مواد المجلة السادسة والثلاثين إلى الثانية والأربعين وهي التالية: «العادة محكّمة»، «استعمالُ الناس حجةٌ يجب العمل بها»، «لا يُنكر تغيُّر الأحكام بتغيُّر الأزمان»، «الحقيقة تُترك بدلالة العادة»، «إنما تُعتبر العادة إذا اطّردت أو غلبت»، «العبرة للغالب الشائع لا النادر».

هَذا الأصل المهم هُوَ أن نُعير استعمالَ الناس ما يستحقه من اهتمام. وللناس مَسْلَكٌ عجيب في استحسان الألفاظ أو استقباحها، وكثيراً ما يحار المرء فيه ولا يستطيع أن يعثر له على تعليل.

فَقَدْ تَقَبَّلَ الناس مثلاً – خاصّتهم وعامّتهم – لفظة «الإذاعة» بِقَبُول حَسَن، ولم يجدوا حرجاً في استعمالها على أوسع نطاق. ولكنهم توقفوا في استعمال لفظة «المذياع» فلا تكاد تُستعمل – إن استُعملت – إلا في أضيق الظروف. والله أعلم كيف كان ذلك.

وقَدْ اقتُرِحَتْ لفظة «الحاكي» – وهي لفظة لطيفةٌ خفيفةُ الدم – لِتُقابِل ما يستعمله الناس باسم «الفونوغراف» أو «الغراموفون» أو «البيك آب».. ولكنها ماتت، وعاشت الألفاظ الأعجمية المقابلة لها على اختلافٍ في البلدان والمجتمعات.

وقد استحبَّ الناس لفظة «الفَشَل» وأصلُ معناها الضعف، على «الإخفاق» و«الخيبة»، فاستعملوها في مثل «الفشل الكلوي»، واشتقوا منها «الإفشال» و«الفاشلين».

والقلب تُغذّيه شرايينُ صغار، اشتقوا لها بالأعجمية اسماً من corona وَهُوَ التاج أو الإكليل، فألِفَ الناس في مصر «الشِريان التاجي» وألِفَ الناس في الشام «الشرايين الإكليلية»، وأرْهَقَنا ذلك وأمثاله من أمرنا عُسراً في اختيار المصطلح الطبي الموحّد.

وعندما أصاب الزلزال القاهرة قبل عام وبعض عام، تَضَعْضَعَ بنيانُ بعض المباني، فقرَّرت الحكومة أن تُجري لها عملية «تمكيث». ولكن الناس جميعاً شاؤوا أن يسمعوا «التمكيث» على أنه «تنكيس»، فلا يكاد يمر يوم إلا وتسمع أن العمارة الفلانية بحاجة إلى «تنكيس» وَهُوَ - كما لا يخفى - عكسُ المراد.

ولو ذهبتُ أعدِّد الأمثلة لضاق بي الوقت، ولكنني أرى من الخير أن نتخذ مبدأً من مبادئ منهجيتنا في وضع المصطلح العلمي وتوحيده: تحكيمَ العادة والعملَ باستعمال الناس على أنه مسوِّغ للترجيح إذا صح مصطلحان، ذلك مع التقيُّد بالقَيْدَيْن الأخيرَيْن اللذَيْن وَرَدَا في المجلة: «إنما تُعتبر العادة إذا اطّردت أو غَلَبَتْ» و«العبرةُ للغالب الشائع لا النادر». وقَدْ كان أستاذنا الجليل الدكتور حسني سبح رحمه الله كثيراً ما يردِّد المقولة المعروفة: «الخطأ المشهور خيرٌ من الصواب المهجور».

* * *

أما الأصل الخامس الذي رأيتُ من الخير اقتباسَه من مواد المجلة، فَقَد وجدتُه في المواد الحادية والعشرين والثانية والعشرين والثانية والثلاثين. تقول **الأولى**: «الضرورات تبيح المحظورات» وتقول **الثانية**: «الضرورات تُقَدَّر بقَدَرِها» وتنصُّ **الثالثة** على أن «الحاجة تُنَزَّل منزلةَ الضرورة عامةً أو خاصة».

وقَدْ سَبَقَ لي قبل خمسة أعوام أن تحدثتُ في هَذا المجمع المبارك عما أسميتُه «نظريةَ الضرورة العلمية». وتسمحون لي - مشكورين، مأجورين إن شاء الله - أن أستَذكر أهمَّ ما ذكرتُهُ في ذلك الحديث.

قلت إن الضرورةَ عند سَلَف هذه الأمة ضرورتان: ضرورةٌ شرعيةٌ وضرورةٌ شعرية. ولو أنني ألمح إليهما ضرورةً ثالثة هي الضرورة العلمية.

وقلت إن هذه الضرورات الثلاث، تتَّصل فيما أرى بالمثل العليا الثلاثة التي تَوَاطَأ عَلَيها الناس: الخيرُ والجمالُ والحقيقة.

فالضرورة الشرعية خروجٌ على القواعد النافذة... لوجه الخير.

والضرورة الشعرية خروجٌ على القواعد النافذة... لوجه الجمال.

والضرورة العلمية خروجٌ على القواعد النافذة... لوجه الحقيقة.

فَمِنَ الخير للّذي يكاد يموت جوعاً أن يَطْعَمَ ما حرّمه الله عَلَيه، فيعودَ الحكم إلى الأصل وَهُوَ الإباحة، سمعاً وطاعة للشارع عز وجل: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ باغٍ ولا عادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

وفي سبيل الجمال خرجت الجماعة اللغوية كُلُّها، ثم خرج أفرادُها الشعراء على القواعد النافذة في اللغة، معبِّرين عن هذا الجمال تارةً بما يستخفّون في مقابل ما يستثقلون، أو بمحاكاة الصيغة، أو بالإتْباع أو بغير ذلك من العبارات التي لا تخرج عن مفهوم الجمال: جمال العبارة.

فلماذا لا تخرج الجماعة اللغوية، كُلُّها أو أفرادُها العلماء، على بعض القواعد النافذة في اللغة في سبيل الحقيقة أو قُلْ: الدقة العلمية؟ وقَدْ كان ذلك حقاً، وضربتُ له – في محاضرتي تلك – الأمثال.

فَثَمَّة «أصلٌ» كان عليه بنيان هذه اللغة الشريفة، وحاول علماء اللغة منذ عهد الخليل أن يتصوروا كيف كان، فقاموا بعملية استيفاء راجع، توصَّلوا منها إلى صرح مكتمل، لا ترى فيه عِوَجاً ولا أَمْتاً، ولا تحس فيه شذوذاً ولا خللاً.

«فالأصلُ في الأسماء مثلاً - كما تبين لهم - أن تُنوّن وأن تدخلها حركة الجر، والأصل في الأفعال أن تُبنى». و «الأفعالُ كلُّها حَقُّها أن تكون مسكّنة الأواخر، والأسماء كلها حقها أن تكون مُعْرَبة».

ولكنْ سَرعانَ ما تبين لهم أن ثـَمَّةَ مَنزعاً دائماً إلى الخروج على الأصل، والخروج عن القياس على الأصل. وتلك عملية تزاولها الجماعة ويزاولها الأفراد وتتجلى فيها حيوية اللغة وحَراكُها. فإذا مارستها العرب جماعةً كانت مقبولة على الإطلاق وحلّت محلَّ الأصل. وإذا مارسها الأفراد كانت مقبولة في بعض الأحوال وأطلق عليها اسم الضرورة. وإنما يحدث ذلك بآلية يُطلق عليها الخليل وسيبَوَيه اسم «التشبيه». واستمع - إن شئت - إلى قول سِيبَوَيه: «وقَدْ يشبِّهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله، وسترى ذلك في كلامهم كثيراً»؛ وقوله: «يشبِّهون الشيء بالشيء وإنْ لم يكن مثله ولا قريباً منه وقَدْ ذكرنا ذلك فيما مضى وسنذكره أيضاً إن شاء الله»؛ وقوله: «هذا بابُ ما أجري مُجرى «ليس» في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصيرُ إلى أصله، وذلك الحرف «ما». تقول: [ما عبدُ الله أخاك] و[مازيدٌ منطلقاً] وأما بنو تميم فيُجرونها مُجرى «أما» و«هل» وَهُوَ القياس، لأنها ليست بفعل، وليس «ما» كـ «ليس» ولا يكون فيها إضمار. وأما أهل الحجاز فيشبِّهونها بـ «ليس» إذ كان معناها كمعناها».

فإذا مارَسَ الأفرادُ ما مارَسَتْهُ الجماعة، أطلقوا على ذلك اسم الضرورة، وهي نوعٌ مخصوص من الظاهرة لأنه يتجلى في اتجاهين اثنين:

الاتجاه الأول: هُوَ الخروج على الأصل اقتداء بما فعلته الجماعة اللغوية في بعض الأحوال، **والاتجاه الثاني:** هُوَ العودة إلى الأصل ببعض ما أخرجته الجماعة اللغوية عن أصله.

يدُلنا على **الاتجاه الأول** بعضُ ما قال سِيبَوَيه: «إعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام مِنْ صَرْفِ ما لا ينصرف: يشبّهونه بما ينصرف من الأسماء... وحذفِ ما لا يُحذف: يشبّهونه بما قَدْ حُذِف واستعمل محذوفاً... وربما مدّوا مثل مساجد

ومنابر... شبّهوه بما جُمِعَ على غير واحِدِهِ في الكلام... ومن العرب من يثقّل الكلمة إذا وقف عليها ولا يثقّلها في الوصل، فإذا كان في الشعر فهم يُجرونه في الوصل على حاله في الوقف...» إلى أن يقولَ في شبه قاعدة: «وليس شيء يُضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً».

أما الاتجاه الثاني في مسيرة الضرورة الشعرية **فَهُوَ اتجاه معاكس** لعملية الخروج الجماعية على الأصل: هُوَ ردٌّ إلى الأصل أو إجراءٌ على الأصل، يَصْدُرُ عمَّا أودعه الله سبحانه في سليقة الشاعر من تراث الجماعة اللغوية، فيجعله يعودُ إلى الأصل متهدياً بهَدْي هذه السليقة. فمن كلام الخليل فيما يرويه سِيبَوَيه: «كما قالوا حين اضطروا في الشعر فأجروه على الأصل» ومن كلام سِيبَوَيه: «واعلم أن الشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أجروه على الأصل... وهذا في الشعر كثير».

والحقُّ أن ذلك ليس مقصوراً على الشعر، بل إنك لتراه كذلك في القراءات وفي الأمثال، وتراه في كُلِّ مناسبة تستلزم الدقة العلمية في التعبير. وفي ذلك يقول البغدادي في الخزانة:

«قَدْ يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، واحدةٌ يلزم فيها ضرورة، إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال... ولاشك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة، **لأن اعتناءَهم بالمعاني أشدُّ من اعتنائهم بالألفاظ**. وإذا ظهر لنا في موضعٍ أن ما لا ضرورةَ فيه يصلح هنالك، فمن أين يُعلم أنه مطابقٌ لمقتضى الحال؟».

من أجل ذلك دعوتُ وأدعو إلى الاعتداد بهذين الاتجاهين في ركوب الضرورة والاقتداء بهما في سبيل الحقيقة والدقة العلمية، وإن كنت أفضِّل أن تقوم الجماعة اللغوية العلمية بذلك – وهي لجان التوحيد والمجامعُ واتحادُ المجامع – فتستمدَّ الألفاظ المولّدة على الضرورة من السلطان الجماعي، قوةً كقوة الخارج على الأصل فيما أخرجته الجماعة اللغوية عن أصله حتى أصبح أرْسَخَ من الأصل.

* * *

بعد هَذا الاستعراض الموجز لهذه القواعد العامة الخمس، وهي: **أولاً**: تركُ القديم على قدمه ما كان صالحاً وعدمُ العدول عنه إلا لمسوِّغ واضح؛

وثانياً: استفراغُ الحقيقة بالاشتقاق بأنواعه وإلا فاللجوء إلى المجاز؛

وثالثاً: الحرص على المصطلحات السهلة الميسَّرة المقبولة والبُعدُ قَدْرَ الإمكان عن الألفاظ المتوعّرة؛

ورابعاً: اعتبارُ استعمال الناس حجةً يجب العملُ بها والبحث عن بديل مناسب لأي مصطلح يرفضه الجمهور؛

وخامساً: إباحةُ المحظور في سبيل الضرورة العلمية، وتنزيل الحاجة منزلة الضرورة...

أقول: بعدَ هذه القواعد العامة وقبلَ الحديث عن مُقَدِّمات المنهجية وتفاصيلها، أسمحُ لنفسي أن أثيرَ قضيَّتين اثنتَيْن ذواتَيْ شأن كبير، وقَدْ ثار حولهما كثير من النقاش.

القضية الأولى: أن كثيراً من إخواننا الذين يريدون أن يقنِّنوا للمصطلحات إن صح التعبير، يرغبون في وضع قوالب جامدة لا يُباح الخروج عليها أبداً، ويَعُدُّون الاستمساكَ بالقواعد التي يُتَّفق عليها والالتزام الصارم بها، أمراً لابُدَّ منه إذا أريد لنا توليدُ المصطلحات وفقَ منهج علمي. وما أظن أحداً يعارض هذا الذي يقولون إذا أضيف له قيدٌ صغير وَهُوَ: «**ما كان ذلك ممكناً**». أما إذا لم يُضَفْ هَذا القيد، فسوف نحاول ضرباً من المحال، ونخرج على الناس بعديد من المصطلحات العجيبة التي لا تصلح للاستعمال.

ولأضرب على ذلك مثلاً من مصطلح الطب. فَقَد اتفقنا في لجنة المعجم الطبي الموحّد على أن نتخذ صيغة «فُعال» التي أقرّت المجامع قياسيَّتها للدلالة على المرض، فنجعلها لمقابلة الألفاظ الأعجمية المنتهية باللاحقة osis- بالإنكليزية أو ose- بالفرنسية. وقَدْ ساعدتنا هذه الصيغة كثيراً، مشتقين من أسماء الأعضاء ومن غيرها على حد سواء؛ فاشتققنا الكُلاء – من الكلية – مقابل nephrosis، والحُماض – من

الحمض – مقابل acidosis، والزُراق – من الزرقة – مقابل cyanosis، وهكذا في عشرات من الكَلِم. ولكننا حين أردنا أن نشتق الصيغة نفسها من اللون الأخضر في مقابل chlorosis أو الأحمر مقابل erythrosis، وجدنا أنفسنا أمام لفظة «خُضار» وهي مشهورة في الاستعمال لتلك الثمرات الخضراوات، ولا يمكن أن يخطر بالبال غيرها، ثم أمام اللفظة الأخرى – الحُمار – التي لا يتبادر إلى الذهن منها إلا ذلك الحيوان الأعجم الصابر أياً ما كان السياق! فكان لابد من أن نعدِل عنهما إلى الاخضرار والاحمرار. كما عَدَلْنا عن هذه الصيغة في ألفاظ أخرى، إذ كيف نُميِّز «السُوَاد» من «السَوَاد» و «البُياض» من «البَياض»؟ نعم قَدْ نتصرَّف في حرف العلة فنقول السُّياد والبُوَاض – وهما كلمتان غريبتان – ولكن كيف نميز «العُظام» داءً و«العِظام» جمع العظم، أو «الدُماغ» داءً و «الدِّماغ» العضو، أو هل نعني «بالنُخاع» داء أم عضواً، وكيف نولِّد فُعالاً من «الغضروف».. ثم إن «للعُضال» معنى معروفاً، ولو أننا استبحنا استعماله استعانةً بالسياق وهكذا. ونعم! قَدْ تُحَلُّ المشكلة جزئياً إذا كانت الكلمات مشكولة، ولكن أنّى يتأتّى لنا ذلك. وإذا تكفّلت الحواسيب أو الكَوَاتيب word processors بذلك فكيف بمن يَستَمْلون ويَخُطّون بأيمانهم، وهم الأصل وهم الكثرة الغالبة؟

ثم إذا التزمنا بترجمة حرفية للكلمة الأجنبية، فهل سنترجم تلك الكلمات التي بُنِيَتْ في ما مضى على حديثِ خُرافة أو مفَهْوَم خاطئ؟ هل سنقول الريح الأصفر في مقابل cholera والتأثير (نعني تأثيرَ الأجرام) في مقابل influenza والهواء الوخيم في مقابل malaria؟

ثم إننا لا نبدأ من الصِّفر، ولكننا نبدأ وأمامنا صرحٌ شامخٌ من المصطلحات التي وَضَعَها الأسلاف، فهل سنغيّر كثيراً مما وضعوه ليتّسق مع قواعدنا الجديدة؟ وهل يقبل الناس بذلك؟

وقَدْ يكون من الأفضل أن يكون المصطلح كلمةً واحدة (مصطلح بسيط كما يقولون) لتسهيل النسبة إليه وجمعه وما إلى ذلك، فنقول في الطب مثلاً «المُقلة» بدل

«كرة العين» ونقول «النخاع» بدل «الحبل الشوكي».. ولكن هل يتأتى ذلك دائماً؟ وكيف نصوغ مصطلحاً من لفظة واحدة «للفصّ الأمامي من الغدة النخامية» مثلاً؟

وما هي المصطلحات المُبْتَذَلَةُ التي يدعو بعضهم إلى اجتنابها؟ قالوا: «هي التي أفْقَدَها الشيوع دقّتها العلمية».. فمتى كان الشيوع مُفْقِداً للدقة العلمية؟ وهل كلما شاعت كلمة استبدلنا بها كلمة مهجورة؟ وما هي مقاييس هذا الابتذال الذي يزعمون؟

وقَدْ عاب علينا بعض أصحابنا أننا نستعمل التذكير أحياناً والتأنيث أحياناً في مقابل كلمات تكادُ تكون مترادفة فنقول «المتقبِّل» مقابل acceptor ولكننا نقول «المستقبِلة» مقابل receptor. والواقع أننا لو قلنا «المستقبِل» لقرأها الناس «المستقبَل» فهذا أولُ ما يتبادر إلى الذهن، ونحن لا نريد أن نُعْنِتَ الناس بكلمات يَحَارُون في لفظها أولُ وهلة، بل نريد لهم قراءة سهلة سَلِسة ميسورة.

كما أن من علماء المصطلحية من يُبيح لغيرنا أن ينقل الكلمة من معناها الأصلي إلى معنى مجازي لشُبهةِ صلة، ولا يُبيح ذلك لنا. فَقَد نقل الأطباء الأعاجم كلمة lumen ومعناها الضوء لتدل على الفتحة التي يدخل منها الضوء، أي على أيّ نافذة أو كوَّة، ولاسيّما إن كانت مستديرة ثم استُعملت لتدل على جوف الأنبوب، أو العضو الذي يشبه الأنبوب، لأنه إن كان مفتوح الطرفين يبقى مضيئاً، في حين يبقى ما يحيط به مظلماً. فلما قلنا «لُمْعَة» بالعربية ونقلناها للدلالة على المعنى الآخر، عِيبَ علينا ذلك، مع أن لِلُمْعَة معنى آخر يلمح إلى ما نريد وَهُوَ الموضع الذي لا يصيبه الماء في الوضوء أو الغسل من الجسد.

رأيي في هذه **القضية الأولى** إذن، أن نَضَعَ من الضوابط ما نراه محققاً صَوْغَ المصطلحات على أفضل وجهٍ وأجوده، وبما يضمن الدقّة العلمية إلى أبعد مدى، **ولكن** أن يكون لدينا مع ذلك من المرونة ما يتلاءم مع الحالات الاستثنائية، ويضمن «مقبولية» اللفظ إلى جانب دقته العلمية.

* * *

أما القضية الثانية التي أريدُ الخَوْضَ فيها فهي قضيةُ إضافةِ أحرُفٍ جديدة على حروف الهجاء العربية لمقابَلة بعض الأحرُف الأعجمية.

وقَدْ كانَ من سَوَالف الأقضية أنني ارتكبتُ هَذا الخطأ وغَلَوْتُ فيه، ثم تبين لي خطئي فرجعتُ عنه، راجياً أن أكون من الذين تابوا وأصلحوا وبيَّنوا إن شاء الله.

فالأممُ الأخرى لا تَخترِعُ حروفاً جديدةً لرَسْم ما تَقْتَرِضُه من لغاتٍ أخرى، وإنما تكتُبُ الحرف بأقرب حرفٍ إليه من لغتها وتلفِظه كذلك. فالإغريقية مثلاً تنقل الدال «ذلتا» والباء «فيتا» (التي يرسمها بعض النسَّاخ بثلاث نقاط فوقها) ولا تبتكر أيَّ حرف جديد. وقُلْ مثلَ ذلك في سائر اللغات. فلماذا يُراد للعربية وحدها أن تتفرد بهذا الشذوذ، ولماذا يُراد قَسْرُ اللسان العربي على ارتضاخ كُلِّ لُكنة أعجمية لا مثالَ لها في حروف العرب؟ «وتسجيلُ هذه الغرائب - كما يقول الشيخ أحمد شاكر - برموز اصطلاحية تدخل على الرسم العربي تزيُّداً في الحروف وتكثُّراً. حتى إذا ما تمّ هذا الأمر، وجدنا اللغة العربية في رسمها وكتابتها ونطقها ولهجاتها بمجموعةٍ غريبةٍ متنافرةٍ من اللهجات الأعجمية والرسوم الرمزية، ووجدنا ألسنةَ أبنائنا لا تقيم حرفاً من العربية على ما نطق به العرب».

ونحنُ لم نجد من أسلافنا من ارتكبَ ذلك أو فكّر به أو دعا إليه، اللهم إلا ابن خلدون إذ قال في «المقدِّمة»:

«ثم إنَّ أهل الكتاب من العرب، اصطلحوا في الدلالة على حروفهم المسموعة بأوضاع حروف مكتوبة، متميِّزة بأشخاصها، كوضع ألف وباء وجيم وراء وطاء إلى آخر الثمانية والعشرين. وإذا عرض لهم الحرف الذي ليس من حروف لغتهم بقي مُهمَلاً عن الدلالة الكتابية مُغْفَلاً عن البيان. وربّما يرسمه بعض الكتّاب بشكل الحرف الذي يَكْتَنِفُهُ من لغتنا قبله أو بعده، وليس بكافٍ في الدلالة بل هُوَ تغيير للحرف من أصله. ولما كان كتابُنا مشتملاً على أخبار البربر وبعض العجم، وكانت تعرض لنا في أسمائهم أو بعض كلماتهم حروف ليست من لغة كتابتنا ولا اصطلاح أوضاعنا، اضطررنا إلى بيانه، ولم نكتف برسم الحرف الذي يليه كما قلناه، لأنه عندنا غيرُ وافٍ

بالدلالة عليه، فاصطلحت في كتابي هذا على أن أضع ذلك الحرف العجميَّ بما يدلُّ على الحرفَيْن اللذَيْن يكتنفانه، ليتوسَّط القارئ بالنُّطق بين مَخْرَجَيْ ذَيْنك الحرفين فتحصُلَ تأديتُه. وإنما اقتبستُ ذلك من رَسْم أهل المُصْحَف حروفَ الإشمام، كالصِّراط في قراءة خَلَف، فإن النطق بصاده فيها معجمٌ متوسط بين الصاد والزاي، فوضعوا الصادَ ورَسَمَوا في داخلها شكلَ الزاي ودلَّ ذلك عندهم على التوسُّط بين الحرفين. فكذلك رَسَمتُ أنا كُلَّ حرف يتوسط بين حرفين من حروفنا، كالكاف المتوسطة عند البربر بين الكاف الصريحة عندنا والجيم أو القاف، مثل «بَلكين» فأضعها كافاً وأنقطها بنقطة الجيم واحدةً من أسفل، أو بنقطة القاف واحدةً من فوقُ أو اثنتين، فدلَّ ذلك على أنه متوسط بين الكاف والجيم أو القاف. وهذا الحرف أكثرُ ما يجيء في لغة البربر. وما جاء من غيره فعلى هذا القياس: أضَعُ الحرفَ المتوسط بين حرفين من لغتنا بالحرفين معاً، ليعلم القارئ أنه متوسط فينطق به كذلك، فنكون قَدْ دَلَلْنا عليه. ولو وضعناه برسم الحرف الواحد عن جانبه لكنّا قَدْ صرفناه من مخرجه إلى مخرج الحرف الذي من لغتنا وغيَّرنا لغة القوم...».

هذا هُوَ الصوت العربي القديم الوحيد في ما أعلم، الذي دعا إلى اختراع حروف جديدة. ولكننا لا نجد طريقتَه التي دعا إليها مطبَّقةً حتى في نُسَخ كتابه، ولن يُتاح لها التطبيق – في نظري – تطبيقاً عاماً في المَرَاقن أو الآلات الكاتبة والمطابع على اختلافها وحتى الخط العادي. أضفْ إلى ذلك أنه لم يُتَّفَقْ بعدُ على أمثال هذه الحروف ولو كانت قليلة اللهم إلا الباء الفارسية التي بين الباء والفاء، إذ يفهمها الناس منقوطة بثلاث من أسفل، ولكن قلَّ من الناس من ينطقها كما ينطق بها الأعاجم، حتى أولئك الذين يتكلمون الإنكليزية أو الفرنسية ينطقون «الباء» (التي يرسمها بعض النسّاخ بثلاث نقاط تحتها) باء في الكلام الأعجمي نفسه، أما الحرفُ الذي يقابل حرف «V» الأعجمي فيرسمه بعض المشارقة فاء فوقها ثلاث نقط، ولكنَّ إخواننا المغاربة يستعملون هذه الفاء المنقوطة بثلاث من فوق للدلالة على الحرف الذي يقابل حرف «G» الأعجمي، وَهُوَ الذي يستعمل له إخواننا القاهريون الجيم غير المعطشة، ويرى بعضُهم أن يستعمل له الكاف الفارسية التي لها خطّان من فوق.

ثم إننا في استعمالنا الشائع لا نفعل ذلك.

فنحن نلفظ كثيراً من أسماء البُلدان والـمُدُن مثلاً على منهاج العرب في استعرابها لا كما يلفظُها أهلُها. فنقول مثلاً باريس أو باريز لا «باغي»، ونقول انكلترة لا «إنجلاند»، ونقول ألمانيا لا «دويتشلاند»، ونقول النمسا لا «أوستيرّايخ»، ونقول موسكو لا «موسكفا»، وبراغ لا «براها»، ولاهاي لا «دِنْهَاخ»، والسويد والنروج لا «سفيريغه» و«نورغه»، وبكين لا «بيجينغ»، والأرجنتين لا «أرختينا»، والمكسيك لا «ميخيكو» واليونان لا «إيلاس»، وهكذا...

* * *

أسمح لنفسي بعد ما تقَدَّم أن أنتقل إلى «المنهجية الموحدة» على وجه الخصوص. ويخيَّلُ إليَّ أنني أستطيع أن أتحدث عن أمرين اثنَيْن: مقَدِّمات المنهجيَّة، والمنهجيَّة بالذات.

أما مقَدِّمات المنهجيَّة، فهي دلائلُ إرشاديَّةٌ ينبغي إعدادُها خيرَ إعداد، ووضعُها في متناوَل كُلِّ مَنْ يريد مزاولةَ وَضْعِ المصطلح، لتكون دليلاً هادياً له في هذا السبيل. ولابد من أن تضطلع بإعدادها سُلْطَةٌ لُغَويَّةٌ جَمَاعيَّة كاتحاد المجامع أو مجمع اللغة العربية بالقاهرة بتكليف من اتحاد المجامع.

وأهم هذه الدلائل الإرشادية في نظري ما يلي:

أولاً: قائمةٌ بالمبادئ اللغوية التي يُستَرشَد بها بشكل عام. وقَدْ أقترِحُ لها مثلَ القائمة التالية:

(١) يقول أحمد بن فارس في «الصاحبي»: «أجْمَعَ أهلُ اللغة إلا مَنْ شذَّ عنهم، أنَّ لِلُغةِ العرب قياساً، وأنَّ العربَ تشتقُّ بعضَ الكلام من بعض».

(٢) يقول أبو عثمان المازني: «ما قِيسَ على كلام العرب فَهُوَ من كلام العرب».

(٣) يقول ابنُ جني في «الخصائص» في فصل عنوانه «قضية اختلاف اللغات وكلها حجة»: «فالناطقُ على قياس لغةٍ من لغات العرب مصيبٌ غيرُ مخطئ، وإنْ كان غيرُ ما جاء به خيراً منه». وينقلُ السيوطيُّ في «الاقتراح» قولَ أبي حيَّان في «شرح التسهيل»: «كُلُّ ما كان لغةً لقبيلةٍ قيسَ عليه».

(٤) يقول السيوطيُّ في «الأشباه والنظائر»: «علّةُ الضرورة التشبيهُ لشيء بشيء أو الردُّ إلى الأصل».

(٥) يقولُ المبرِّد في «المقتضب»: «الضرورة تردُ الأشياء إلى أصولها». وَهُوَ قَدْ أمْعَنَ في ذلك حتى أجازَ في الضرورة الرجوعَ إلى الأصل مطلقاً وإنْ لم يَرِدْ به سَمَاع. بَلْ بَلَغَ بذلك إلى أن يقول: « قَدْ يجيء في الباب الحرفُ والحرفان على أصولهما وإن كان الاستعمالُ على غير ذلك، ليدُلَّ على أصل الباب».

(٦) يقول ابن جني في «الخصائص» : «اعلمْ أنَّ الشاعر إذا اضطُرَّ، جازَ له أن ينطق بما يبيحُه القياسُ وإن لم يَرِدْ به سَمَاع... فإنَّه إذا أدَّى القياسُ إلى شيءٍ ما، ثم نطقت العرب بخلافه، فإنَّ ما أدَّى إليه القياسُ ينبغي أن يُصرف على أنه لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة... هذا ما ذهب إليه النحويون».

(٧) يقول ابن سيده: «قَدْ يُؤْثِرون المحاكاةَ والمناسبةَ بين الألفاظ تاركينَ لطريق القياس»... إلى أن يقول: «فإذا كانوا قَدْ يفعلون مثلَ ذلك محتشمينَ من كَسْرِ القياس، فأن يفعلوه فيما لا يكسر القياس أسْوَغ».

(٨) يقول ابن السِّيد البطليوسُّي في «الاقتضاب»: «المنسوبُ يَرِدُ خارجاً عن القياس كثيراً». وذلك – كما يقول ابنُ منظور في «اللسان»–: «للفرق الذي يحافظون عليه كثيراً ويعتادونه في مثل هذا». ويرى ابن السِّيد «أن العرب ربما حاكت المعنى باللفظ الذي هُوَ عبارةٌ عنه في

بعض المواضع...» إلى أن يقول: «فزادوا في الألفاظ على ما كان ينبغي أن تكون عليه، كما زادت المعاني الواقعة على نظائرها».

(٩) يقول ابن جني: «مِنَ التدريج في اللغة قولُهم دِيمَة ودِيَم، واستمرارُ القلب في العين إلى الكسرة قبلها، ثم تجاوزوا ذلك لما كثر وشاع إلى أن قالوا: دوَّمت السماء وديَّمت. فأمَّا «دوَّمت» فعلى القياس، وأما «ديَّمت» فلاستمرار القلب في دِيمة ودِيَم».

(١٠) ينقل البغدادي في «الخزانة» ما ذكره البدرُ الدماميني في شرح التسهيل قوله: «وتدوينُ الأحاديث – يعني أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام – والأخبار بل وكثير من المرويّات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، حيثُ كان كلام أولئك المبدِّلين – على تقدير تبديلهم – يسوغُ الاحتجاجُ به، وغايتُهُ يومئذ تبديلُ لفظ بلفظ يصحُّ الاحتجاج به، فلا فرقَ بين الجميع في صحة الاستدلال، ثم دُوِّن ذلك المبدَّل – على تقدير التبديل – ومُنع من تغييره ونقلِه بالمعنى – كما قال ابن الصلاح – فبقيَ حُجَّةً في بابه».

(١١) يقول ابن جني في «المحتسب»: «متى كان فعلٌ من الأفعال في معنى آخر، فكثيراً ما يُجرى أحدهما مُجرى صاحبه، فيُعدَل في الاستعمال به إليه، ويُحتذى في تصرفه حَذْوَ صاحبه، وإنْ كان طريقُ الاستعمال والعُرْف ضدَّ مأخذه!» ويقول ابن هشام في «المغني»: «وقَدْ يُشربون لفظاً معنى لفظ آخر فيعطونه حكمه، ويُسَمُّون ذلك تضميناً». وقَدْ قال جماعة من البصريين بقياسية التضمين على أنه ضربٌ من ضروب المجاز، والمجازُ قياس، وإذا كان التوسعُ في الفعل كان التضمينُ من قبيل المجاز الـمُرسل.

(١٢) يقول أبو هلال العسكري في «التلخيص»: «والكلمةُ الأعجميةُ إذا عُرِّبت فهي عربية! لأن العربيَّ إذا تكلّم بها معرَّبة لم يُقَلْ إنه يتكلم بالعجمية».

(١٣) يقول المصطفى الشهابي في كتابه عن «المصطلحات العلمية»: «لا ضيرَ في التعريب كلما مَسَّتِ الحاجةُ إليه، وكلما تعذَّرَ العُثورُ على كلمة عربية تقابل الكلمةَ الأجنبية، أو تعذَّر إيجادُ كلمة عربية تفيدُ معناها بوسائل الاشتقاق المعروفة».. وأنا أضيف إلى ما قال: «.. أو حين تكون الكلمةُ العربيةُ المقترحةُ أشدَّ عُجمةً من الكلمة الدخيلة، أو تكون اللفظة مما اشتهر وشاعَ استعماله، أو يكون اللفظ من الألفاظ التي اكتَسَبَتْ صفةَ العالمية بدخوله كما هُوَ في كُلِّ لغات العالم أو جُلِّها».

(١٤) يقول ابن السيِّد في «الاقتضاب»: «ورأيتُ ابن جني قَدْ قال في بعض كلامه: الوجه عندي أن تُكْسَرَ الشينُ من شطرنج ليكون مثال جِرْدَحْل. وهذا لا وجهَ له، وإنما كان يجبُ ما قاله هنا، لو كانت العرب تصرف كُلَّ ما تعرِّبه من الألفاظ العجمية إلى أمثلة كلامها. وإذا وجدنا في ما عرَّبوه أشياءَ كثيرة مخالفة لأوزان كلامهم، فلا وَجْهَ لِهذا الذي ذكره». على أن هذا لا يعني الترحيبَ بالإكثار من هذه الكلمات التي لا تُواكب أمثلةَ كلام العرب، بل العكسُ هُوَ الصحيح، لأن نقلها بهذه الأوزان الناشزة يجعلُ من العسير بل المتعذِّر جمعَها والنسبة إليها والاشتقاقَ منها.

(١٥) يقول الأستاذ الشيخ أحمد محمد شاكر في مقدمة كتاب «المعرَّب» للجواليقي: «وأكثرُ الأعلام التي نَقَلَ العربُ وأوثقُها نقلاً ما جاءَ في القرآن الكريم من أسماء الأنبياء وغيرهم. فلو شئنا أن نُخرج منها معنىً واحداً تشترك كلُّها فيه بالاستقصاء التام والاستيعاب الكامل، وَجَدْنا فيها معنى لا يخرُجُ عنهُ اسمٌ منها وهو أن الأعلام الأجنبية

تُنقَل إلى العربية مغيَّرةً في الحروف والأوزان إلى حروف العرب وحدَها، وإلى أوزان كَلِمهم أو ما يقاربها، وأنها لا تُنقل أبداً كما ينطقُها أهلُها».

* * *

ثانياً: دليلٌ بالقواعد المتعلقة بقياسية عدد من الصِّيَغ تسهيلاً للنسج على منوالها، وإن لم يَعْنِ ذلك الالتزام الصارم بها. وقَدْ سبق لمجمع اللغة العربية بالقاهرة أن أصدر تباعاً عدداً من أمثال هذه الصيغ، مثل صيغة «فُعال» و«فَعَل» للمرض، و«فِعالة» للحرفة أو المهنة، وصيَغ «مِفْعَل» و«مِفْعَلَة» و«مِفْعال» ثم «فعّالة» ثم «فِعال» و«فاعلة» و«فاعول» لاسم الآلة، وصيغة «فعَّال» للدلالة على الاحتراف وملازمة الشيء، وقياسية المصادر الصناعية، وجواز الاشتقاق من أسماء الأعيان، وجواز استعمال «لا» مركبة مع الاسم المفرد إذا وافق هذا الاستعمالُ الذوقَ ولم ينفر منه السمع، وجواز جمع المصدر عندما تختلف أنواعه، وقياسية التَّعْدية بالهمزة، وقياسية المصدر الذي على وزن «تفعال» للدلالة على الكثرة والمبالغة، و «فعَّل» المضعَّف للتكثير والمبالغة... وغيرها كثير. ولكن الحاجة تقضي الآن بجمع هذه القرارات في دليل واحد، يشتمل أيضاً في آخره على البحوث التي كتبها عددٌ من العلماء الأجلاء تأييداً لهذه القرارات.

ثالثاً: دليلٌ بالأحوال التي يجوز فيها الخروج على مألوف اللغة للضرورة العلمية. فنُجيزُ مثلاً كالبصريين صرفَ ما لا يَنْصَرِف ونُجيزُ مع الكوفيين تركَ صرف ما يَنْصَرِف؛ ونجيزُ مع البصريين قَصْرَ الممدود لأن الأصل هُوَ القصر فالرجوع إلى الأصل مقبول، ونجيزُ مع الكوفيين مدَّ المقصور لأنه عندهم من باب إشباع الحركات في الضرورة. ونقتدي بالذين صغّروا «شيخاً» على «شُوَيْخ» فنجيز «البُوَيضة» تصغيراً للبيضة كما هُوَ شائع. ونأخذ بما ورد في حديث شريف في تفسير قوله تعالى: ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾: علّمه حتى القَصْعَة والقُصَيْعة والفَسْوة والفُسَيْوة، فنقول «الكُلَيْوة» تصغيراً للكُلْوَة لأن «الكُلَيَّة» لا تُقرأ إلا «كُلْية» أو «كُلَية». وهكذا... وقَدْ أحسن مجمع القاهرة صُنعاً حين أقرَّ صيغة «تَمَفْعَل» مثلاً بتوهُّم أصالة الميم، فهي

تسهّل صَوْغَ ألفاظ مِنْ مثل تَمَحْوَرَ وتَمَرْكَزَ وتَمَفْصَلَ... إلخ. وحين أجاز لحوق التاء بالأسماء على أنها فيها للدلالة على الوحدة أو التأكيد، كقولنا: اللوحة والكيسة والنجمة والجيبة وما إلى ذلك.

وينبغي أن يُنشر هذا الدليل أيضاً على نطاق واسع، وأن يُحَدَّثَ باستمرار

رابعاً: قائمةٌ طويلة بالسَّوَابق واللوَاحق، يُراعَى قَدْرَ الإمكان أن تكون مستوعبة، ويوضع بين قوسين اسمُ الحقل الدلاليّ الذي تعودُ إليه كُلُّ سابقة أو لاحقة، ولاسيما إن كان ثـَمَّةَ اشتراكٌ في اللفظ واختلافٌ في المعنى، ويُصار إلى تحديث هذه القائمة باستمرار

خامساً: كتيِّبٌ يشتمل على القوائم الدّلالية في كُلِّ فرع من فروع العلم، تجنُّباً لاستعمال لفظة سَبَقَ استعمالها في نفس الحقل الدّلالي، وتيسيراً على المتخصِّصين في كُلِّ علم من العلوم على أن يُصار إلى تحديث هذه القوائم باستمرار.

سادساً: كتيِّبٌ أو كتيبات تجرِّد المصطلحات الموجودةَ في كتب التراث العلمي، مثلما فعلَ ابنُ الحشاء قديماً في تجريد مصطلحات كتاب «المنصوري في الطب» للرازي، ومثلما صنعت السيدة وفاء تقي الدين حديثاً في تجريد مصطلحات كتاب «القانون» لابن سينا. فليس يَخْفَى أنَّ المعاجمَ وَحْدَها لا تشتملُ على كُلِّ كلام العرب، ومن قبلُ قال أبو عمرو بن العلاء: «ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلا أقلّه». ثم إن الفتوحات الإسلامية لم تمتد إلى أمريكا ولا إلى أقاصي الصين واليابان ولا إلى كثير من الأصقاع الشمالية والجنوبية من الكرة الأرضية، فَخَلَت المعاجمُ من ألوف مؤلَّفة من أسماء الأحياء. كما أنَّ هذه المعاجمَ تخلو من عدد لا يُستهانُ به من الألفاظ الاصطلاحية المولَّدة في أيام العباسيين ومَنْ بعدهم. وسيكون من الخير الكبير جمع هذه المصطلحات الشوارد في كتاب مطبوع.

سابعاً: قائمةٌ تشتمل على الرموز والمختصرات بالعربية، وطرق ترجمة المختصرات الأجنبية إلى العربية.

* * *

هذه – في نظري – أهمُّ مُقَدِّمات المنهجية التي ينبغي إعدادُها تيسيراً لواضعي المصطلح وتسديداً لعملهم. وليس يعني ذلك بالطبع أن ننتظرَ إنجازَ هذه المقَدِّمات، ولكنَّ من الخير أن نعمل على إعدادِها بأسرع ما يمكن.

أما المنهجيةُ على وجه الخصوص، فإنني أزعُمُ أن ما جرَتْ عليه لجنةُ إعداد المعجم الطبي الموحد، يصلحُ نواةً أساسيةً لها. وفي ما يلي أهمُّ بنود هذه المنهجية:

(١) تُستعمل لفظةٌ عربيةٌ واحدةٌ مقابلَ التعبير الأجنبي، ولا تُستعملُ المترادفات إلا في ما نَدَرَ وعند الضرورة، وبذلك يتحققُ توحيدُ المصطلحات. وحين توجد بعض الألفاظ الشائعة في بعضُ البلدان العربية دونَ بعض، وتفضَّل عليها مصطلحات أخرى، يُكتبُ المصطلحُ المفضولُ بين قوسين بعد المصطلح المفضَّل، وبأحرف أصغرَ حجماً، وذلك تسهيلاً لائتلاف المصطلح المفضَّل من جهة، مع الإيحاء بضرورة العُدول عن المصطلح المفضول في الوقت نفسه.

(٢) إذا وُجدت عدَّةُ مترادفات أجنبية للمفهُوم الواحد لأسباب تاريخية، يُترجَمُ أصلحُها لتأدية المعنى، ويوضَعُ في مقابلها جميعاً، مع الإشارة بجانب المترادفات الأخرى إلى التعبير الذي اتُّفق على ترجمته، بوضعه بعد علامة المساواة (=) بين قوسين.

(٣) إذا كان للمصطلح الأعجمي أكثرُ من دلالة واحدة، يوضَعُ مصطلحٌ عربي مقابلَ كُلِّ دلالة، وترقَّم هذه المصطلحات إظهاراً لتمايُزها، ويُستحسن بيانُ الحقل الدلالي الذي ينتمي إليه المصطلحُ بين قوسين.

(٤) ينبغي درسُ المصطلح الأجنبي دراسةً وافية والتعرف على مدلوله العلمي ومفهُومه الدقيق ومعناه الاصطلاحي الخاص المستعمل في حقل الاختصاص قبل الإقْدام على وضع مقابله العربي. ولا يُنصحُ بترجمة المصطلح ترجمة حرفية، أو استعمال مرادفاتهِ الموضوعةِ لدلالاتٍ خاصة في حقول اختصاصات علمية أخرى.

(٥) لا يجوز اعتمادُ لغة أجنبية واحدة – مهما كان لها من السيادة – مصدراً وحيداً للمصطلحات الأجنبية، وإنما يُترجَمُ اللفظُ الأجنبيُّ الذي هُوَ أفضلُ في تأدية المعنى، فيُترجَمُ اللفظُ الإنكليزيُّ أحياناً والفرنسيُّ أحياناً، أو غيرهما من ألفاظ اللغات الأخرى، بحيث يكون الهدفُ دائماً دِقَّةَ المعنى ووضوحَه.

(٦) تُستعملُ الألفاظُ العربيةُ المتداوَلةُ أو التي سبق أن استعملها علماءُ العرب الأقْدَمون، إذا كانت تفي بالغرض العلمي، وإلا يُجتَهَد في وضع لفظ جديد مناسب. وتؤخذ بنظر الاعتبار المصطلحاتُ التي وضعتها المجامعُ، واللجانُ المتخصصةُ، والعلماء.

(٧) يُكتفَى بوجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي، ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كُلَّ معناه العلمي.

(٨) يُبتَعَدُ عن الكلمة المُثْقَلَة بعدة معان، فيُحاوَلُ العثور على ألفاظ لا تشترك مع سواها بقَدْر الإمكان، ولاسيما تلك التي تشترك في حقل دلالي واحد.

(٩) يُلتزمُ قَدْرَ الإمكان بالقوائم الدلالية، والسوابق واللواحق، والصِّيَغ القياسية التي يُعدّها المجمع الموحِّد.

(١٠) يجوزُ اللجوءُ أحياناً إلى النحت أو التركيب المزجي، إذا كانت اللفظة المنحوتةُ مفهُوَمةً مقبولةً، أو شائعةً، أو منسوبة. ولكنَّ النحتَ يحتاجُ إلى ذوق سليم خاصةً، فكثيراً ما تكون ترجمةُ الكلمة الأعجمية بكلمتين عربيتَيْن أو

أكثر أصلحَ وأدلَّ على المعنى من نَحْتِ كلمةٍ يمجُّها الذوقُ ويستغلقُ فيها المعنى. ويُراعى في المركّبات المزجية التي تعتبر مصطلحات، أن تُجعلَ اسماً واحداً إعراباً وبناءً، فلا يُعربُ الجزءُ الأولُ من مصطلح «الاثنا عشري» مثلاً وإنما يحتفظ هذا المصطلحُ بشكله في جميع أحواله.

(١١) يُفضَّلُ تقْدِيرُ محذوفٍ في بعض المصطلحات التي تتألَّفُ من جملة، على التركيب المزجي أو النحت، فيقال مثلاً : «الشريان تحت الترقُوي» بتقْدِير محذوف هُوَ «العظم» بَدَلَ أن يقال «الشريان التحتَرْقُوي» أو «التحتَ ترقُوي».

(١٢) لا حَرَجَ في استعمال الكلمات الدخيلة أو الـمُسْتَعْرَبة حينَ اللزوم، ولاسيَّما حين تتعذَّر تأديةُ المعنى المراد، أو حين تكون الكلمةُ العربيةُ المقترحةُ أشدَّ عُجْمَةً من الكلمة الدخيلة، أو يكون اللفظ مما اشتَهر وشاع استعماله، أو يكون قد اكتسب صفة العالمية بدخوله كما هُوَ في كُلِّ لغات العالم أو جُلِّها.

(١٣) يُلتَزَمُ في هذه الكلمات الدخيلة أو المستعرَبة اختيارُ اللفظ الأسهل من بين مختلف اللغات الأجنبية، لنقله إلى العربية بأخفِّ ما يمكن على اللسان العربي، دونَ التزام لغة أجنبية واحدة. فيُقال مثلاً في مصطلح الكيمياء «هيدروكسيد» لا «هايدروكسايد»، ويُقال «يورانيوم» لا «أورانيوم»، ويُقال «بزموت» لا «بِزْمَثْ»، ويُقال «ليباز» لا «لاييز»، ويُسعى إلى الانسجام قَدْر الإمكان فيُقال «فيزيولوجيا» لا «فيسيولوجيا» لأننا قلنا «الفيزياء» ولم نقل «الفيسياء» وهكذا... كما يُحرَصُ في نهاية الكلمات على التمييز بين اسم العلم وبين ما يُنسب إليه، فنكتب «الجيولوجيا» و«الباثولوجيا» مثلاً بالألف لنميِّزها عن الطبقات «الجيولوجية» أو التغيرات «الباثولوجية» التي نكتبها بالتاء.

(١٤) لا داعيَ لاستعمال حروف غير الحروف العربية كالباء (التي يرسمها بعض النسَّاخ بثلاث نقاط تحتها) والفاء (التي يرسمها بعض النسَّاخ بثلاث نقاط فوقها)، وإنما يُنقل الحرف

إلى أقرب حرف عربي إليه، فتُرسم «P» باء، و «V» فاء. أما حرف «G» فيعرَّب «غيناً» إلا إذا كان يُلفظ جيماً صحيحة لا جيماً قاهرية.

(١٥) نظراً إلى صعوبة تَوَافُر الشَّكْل (التشكيل) في الـمَطَابع والـمَنَاسخ، ينبغي عدمُ التحرُّج من استعمال الأحرفِ اللَّيِّنة في الكلمات المعرَّبة حتى لا يلتبسَ اللفظ، على أن يُستغنَى عنها إذا لم يكن ثَـمَّةَ التباس، كما ينبغي عدمُ التحرُّج - في استعمال هذه الأحرف اللينة - من التقاءِ الساكنَين، استئناساً بالمدِّ اللازم في القرآن الكريم، حيث يلتقي حرف اللين بحرف ساكن يؤلف الجزء الأول من الحرف المشدَّد. ولا حاجةَ لبدء الكلمات الساكنةِ الأوَّل بألف، اكتفاءً بالاختلاس في نطق هذا الحرف الساكن، أو بتحريكه.

(١٦) ينبغي الحرصُ في استعراب الكلمة على وضعها في صيغة يسهلُ جمعُها والنسبةُ إليها والاشتقاقُ منها، ويفضَّل عدمُ استعرابها إن لم تتحقَّقْ فيها هذه الشروط.

(١٧) يُعتبرُ المصطلحُ المستعرَبُ عربياً يخضعُ لقواعد اللغة العربية، ويجوزُ فيه الاشتقاقُ، وتستخدمُ فيه أدواتُ البدء والإلحاق.

(١٨) يجوزُ التصرُّفُ في صِيَغ النسبة، للتمييز أو منع اللَّبْس، كما تجوز النسبةُ إلى المفرد والجمع.

(١٩) يجوزُ التوسُّعُ في استعمال لام الإضافة ضماناً لوضوح المصطلحات التي تتألف من جملة، فيفضَّل مثلاً أن يُقال: «الطبقة الحبيبية للبشرة» لا «طبقة البشرة الحبيبية» ويُقال: «الرأسُ الأماميُّ للعضلة ذات الرأسين» لا «رأس العضلة ذات الرأسين الأمامي». وذلك استئناساً بأن من مواضع اللام أن تكون بمعنى «مِنْ» وذلك قولهم: «سمعتُ لزيدٍ صياحاً» أي: مِنْ زيد صياحاً. كما يجوزُ التوسُّع في استعمال اللام الأخرى التي تكون مُوصلةً لبعض الأفعال إلى مفعولها، فيقال مثلاً: «العاملُ المُطْلِقُ للهرمونِ المنبِّهِ للجُرَيْب».

(٢٠) ينبغي ترجمةُ أسماء الأجناس والأنواع في تصانيف الأحياء من حيوان ونبات وجراثيم، ولا يجوزُ أن تُستعرب بحُجَّة أنها أسماءُ أعلام. فاسمُ العَلَمَ فرعٌ من اسم الفرد، والفردُ تحتَ النوع وتحتَ الجنس. ويُمكنُ، بل يَحْسُن، في التعليم العالي، إضافةُ الاسم الأعجمي إلى جانب الاسم العربي.

(٢١) يجوزُ التخصيصُ بتاء التأنيث لضرورة التمييز، فيُقال اللوح واللوحة، والكيس والكيسة، والجيب والجيبة، وما أشبه ذلك.

(٢٢) تُذكرُ صيغةُ جمع المصطلح بين قوسَيْن إذا لزم الأمر.

* * *

أما بعد،

فنحنُ اليومَ نستعملُ في عالَمنا العربيِّ للشهر الثامن من أشهُر السنة الميلادية خمسةَ أسماء، فنقول في العراق والشام «آب»، وفي مصرَ «أغسطس»، وفي ليبيا «هانيبال»، وفي تونس «أوت»، وفي المغرب «غشت». ونستعمل للخضرة التي يأكلها جميعُ الناس في عالمنا العربي، لا يكادُ يَدَعُها إنسان، ستَّةَ مصطلحات هي الطماطة والبندورة والطماطم والقوطة والطماطيس والماطيشة إلى جانب عدد من الأسماء المحلية الأخرى

أَفَلَمْ يَأنِ لأبناءِ هذه الأمة أن يوحِّدوا مصطلحاتِ اللغةِ التي تجمعُهم، ولا يكونوا كالذين طالَ عَلَيهم الأمدُ فَقَسَتْ قُلوبُهم؟

ربِّ يَسِّرْ وأعِنْ برحمتك!

* * *

٦
مِن طورِ الهمّ إلى طورِ الفعل (*)

هذا الشعرُ الجاهليُّ المُعْجِب، الذي لم أرَ - في ما قرأتُ من شعر الأمم - أقْدَرَ منه على سَبْرِ أغوارِ النَفْس، ولا أصْدَقَ منه في وَصْف طبائع الأشياء... يطيبُ لي أن أستشهدَ منه اليومَ ببيتٍ للحارثِ بن حلِّزة اليَشْكُري يقول فيه:

*** إنّما العَجْزُ أن تَهُمَّ ولا تفْـــعَلَ والهَمُّ ناشِبٌ في الضمير ***

فَهُوَ - لله درُّه - يَصِفُ في ما يَصِف، موقفاً من مواقف النفس البشرية، يَتَمَحَّضُ في طورَيْن اثنَيْن يَمرُّ بهما الإنسان، وتَمُرُّ بهما الجماعة كذلك، في النهوض بأيِّ أمر من الأمور: طورُ الهَمِّ: «تَهُمّ»، وطورُ الفعل: «تَفْعَل»! وقَدْ صحَّ عن سيدنا رسول الله ﷺ- في ما رواه أبو داوود - أن أصدق الأسماء حارثٌ وهَمَّام. فالهَمُّ صفةٌ لازمةٌ من أصدق صفاتِ الإنسان، وطورٌ نفسيٌّ لابُدَّ منه استعداداً لطورِ الفعل، ولكنه «شرطٌ لازمٌ غَيرُ كافٍ» كما يقولون. فما لَمْ يخرج المرءُ من طور الهم إلى طور الفعل، لم يكن لِهَمِّه هَذا أيُّ أثرَ.

وأنا أزعُمُ أنّنا - في مجالِ توحيدِ المصطلَح العلميِّ العربيِّ - مازِلْنا في طَوْرِ الهَمِّ، على كثرةِ ما عَقَدْناه من مؤتَمَرات وما أصدَرْناه من قرارات وما استَنْفَرْناه من

(*) محاضرة في مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٤١٤هـ ١٩٩٥ م بعنوان: «توحيد المصطلح العلمي العربي من طور الهم إلى طور الفعل».

حُلَفاء... ولن ينفَعَنا ولن يَنْفِيَ العجزَ عنا أن يكون همُّنا هذا ناشباً في ضمائرنا، ما لم ننتَقِلْ به إلى طَوْرِ «الفعل» العتيد.

ونَعَمْ، قَدْ تَرَى في بعض ميادين العلم محاولات جادَّةً لهذا التوحيد، ولكنها ستظلُّ قاصرةً إذا لم يُتَّفَقْ على نهجٍ لاحِبٍ يسلُكُه العلماء المعرِّبون كلُّهم أجمعون، وترعاهُ مؤسسةٌ ذات سُلطانٍ لغوي جُماعي، كَهذا المَجْمَع الموقَّر أو اتحاد المجامع.

* * *

وقضيةُ السلطان الجماعيِّ هذه، قضيةٌ تطرَّقْتُ إليها على عَجَلٍ ولَمَسْتُها لَمْساً رَفِيقاً قبل بِضْع سنين، يوْمَ تحدَّثتُ في مجمع اللغة العربية الأردني عمّا أسميتُه «نظرية الضرورة العلمية»[1]. وأنا عائدٌ إليها الآن إن شاء الله وإلى نظرية الضرورة باختصار، فلكِلَيْهما شأنٌ كبير في ما نحن بصَدَدِه اليوم.

فَقَدْ تَوَاطَأَ علماءُ العربية منذُ عهد الخليل، على أنَّ لهذه اللغة الشريفة أصلاً كان عليه بنيانها. وذلك وجهٌ من أهمِّ أوجُهِ عبقرية الخليل، وبُعْدٌ رائع من أبعاد ذهنيَّته الرياضية الفذَّة، تلك الأبعاد التي لا نكاد نعرف لها مُجْتَمِعَةً نظيراً في عباقرة الأمم جميعاً.

وقَدْ كان للخليل - رحمه الله - فضلُ ابتكار هذا التصوُّر الذي تفيَّل ظلالَه علماءُ العربية مِنْ بعده. ويُخيَّل إليَّ أنه بفضل ذِهْنِهِ الرياضي الفَريد، قَدْ قام بعملية استيفاءٍ راجعٍ مُدْهِشَة، تابَعَهُ فيها سيبَوَيه ومن جاء بعده، وتوصَّلوا منها إلى صرحٍ جميل كأنه ممرَّدٌ من قوارير، لا ترى فيه عِوَجاً ولا أمْتاً، ولا تُحِسُّ فيه شذوذاً ولا خَلَلاً.

وهذا التصوُّر أشار إليه ابن جني في «الخصائص»[2] فقال: «اعلَمْ أن واضعَ اللغة لما أراد صَوْغَهـا، وترتيبَ أحوالِهـا، هَجَمَ بفكْرِهِ على جميعِها، ورأى بِعَيْن تَصَوُّرِهِ وُجوهَ جَمْلِها وتفاصيلها، وعَلِمَ أنَّهُ لابُدَّ من رَفْضِ ما شَنُع تألُّفه منها... فنَفاهُ عن نفسه، و لم يُمْرِرْهُ بشيء من لفظه...».

وبمثلِ ذلك قال خَلْقٌ من علماء العربية كثير. وكانوا ينطلقون دائماً من وجود هذا الأصل – الصَرْح، الذي يتَّصف بالحُسْن والجمال، بل كادوا يَصِفونه كذلك بالكمال.

وكان من مكمِّلات تَصَوُّرهم هذا، وجوُد موقفٍ موحَّد يَقِفُه جميع واضعي اللغة، حتى عبَّروا عن ذلك – كما صنع ابن جني – بلفظ الواحد: «واضع اللغة». «وذلك لأن العربَ وإنْ كانوا كثيراً مُنْتَشِرين، وخَلْقاً عظيماً في أرض الله غيرَ مُتَحَجِّرين ولا مُتَضاغِطين، فإنهم بتجاوُرهم وتَلاقيهم وتَزاوُرهم يَجرونَ مَجرى الجماعة في دار واحدة... »[٣].

وما كان لمثل هذه «الجماعة اللغوية» في نظرهم أن تَرْتَكِبَ خِلافَ الأَوْلى... «وكيف كانوا يكونون في ذلك على ضعفٍ من القياس والجماعةُ عَلَيه؟ «**أفَتُجْمِعُ كافَّةُ اللغات على ضعف ونقص؟**.. »[٣].

«... وذلك أنهم وَزَنوا حينئذ أحوالَهم، وعَرَفوا مصايرَ أمورهم، فعلموا أنَّهم مُحتاجون إلى العبارات عن المعاني، وأنَّها لابُدَّ لها من الأسماء والأفعال والحروف، فلا عَلَيهم بأيِّها بدؤوا، أبالاسم أم بالفعل أم بالحرف، لأنهم قَدْ أوْجَبَوا على أنفسهم أن يأتوا بهنَّ جُمَع، إذ المعاني لا تستغني عن واحدٍ منهن! هذا مذهبُ أبي علي، وبه كان يأخذ ويُفتي... »[٤].

«وذلك أن للأشياء أصولاً» كما يقول المبرِّد في «المقتضب»[٥].

وقَدْ تبيّن لهم أنَّ «الأصلَ» في الأسماء أن تُنَوَّن وأن تَدْخُلَها حركة الجَرِّ، وأنَّ «الأصلَ» في الأفعال أن تُبنى. فالأفعالُ – كما يقول سِيبَوَيه [٦] – أثقلُ من الأسماء، لأن الأسماء هي الأُوَل، وهي أشدُّ تمكُّناً، فَمِنْ ثَـمَّ لم يلحَقْها [أي الأفعال] تنوينٌ ولَحِقَها الجزم والسكون»... والأفعالُ كُلُّها – كما يقول أبو سعيد السيرافي[٧] «حقُّها أن تكون مُسَكَّنَةَ الأواخر، والأسماءُ كُلُّها حَقُّها أن تكون مُعْرَبة».

* * *

ولكنَّ علماءَ العربية لم يَلْبثوا أن تبيَّنوا أنَّ «واضعَ اللغة» لم يَكُنْ من البَلادة بحيث يَضَعُ اللغة ويستريح، وإنما هُوَ «واضعٌ نشيط حَرِك»، لم يُعجبه أن يجمُد على ما توصَّل إليه من بنيان، وإنما أخذ يُهَنْدِمُه من هنا ويُشَذِّبُه من هناك، حتى يبلغ به غاية الجمال.

«وكان أبو الحسن يذهب إلى أن ما غُيِّرَ لكثرة استعماله إنما تصوَّرَتْهُ العربُ قبل وضعه، وعلمَتْ أنه لابُدَّ من كثرة استعمالِها إيَّاه، فابتدؤوا بتغييره؛ علماً بأن لابُدَّ من كثرته الداعية إلى تغييره»[8].

ولعلَّ من أبرز ملامح هذه الظاهرة، أي النحو باللغة مَنْحَى الجمال، ما يُطلقون عَلَيه طلبَ الخِفَّة أو الاستخفاف، أو النأي عن الاستثقال.

واستمعْ إن شئت إلى ابن جني في الخصائص [9] [10] وَهُوَ يحدِّثك عن شيخه أبي علي «عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال: سمعت عُمارة بن عَقيل يقرأ «ولا اللَّيْلُ سابِقُ النَّهارَ» بالنصب. قال أبو العباس: فقلت له: ما أردتَ؟ فقال: أردتُ (سابقٌ النَّهارَ) فقلت له: فهلاَّ قُلْتَه؟ فقال: لو قُلْتُه لكان أوْزَن. ففي هذه الحكاية لنا ثلاثةُ أغراض مستنبَطة منها: أحدها تصحيحُ قولنا: إن أصلَ كذا كذا؛ والآخَرُ قولُنا: إنها [أي العرب] فَعَلَتْ كذا لكذا، ألا تراه إنما طَلَبَ الخِفَّة؟ يدلُّ عَلَيه قولُه: لكان أوْزَن أي أثْقَلَ في النفس وأقوى، من قولِهِمْ: هَذا درهمٌ وازن أي ثقيل له وزن؛ والثالث أنها [أي العرب] قَدْ تنطقُ بالشيء: غيرُه في أنفُسها أقوى منه، لإيثارها التخفيف».

«وكان الخليلُ يُجيز خطايا وما أشبهه على قولهم في مِدْرَى: مَدارَى، وفي صحراء: صَحارَى لا على الأصل ولكنه يراه للخِفَّة أكثر»[11].

«ومن ذلك قولُهم : (عَمْبَر)، أبدلوا النونَ ميماً في اللفظ وإن كانت الميمُ أثقلَ من النون، فخُفِّفت الكلمة، ولو قيل (عَنْبَر) بتصحيح النون لكان أثقل»[12]. ومثل عَمْبَر: «قَمْبَض» و «شَمْباء»[13]. «واعلم أن التضعيف مستثقَل... وقومٌ من العرب إذا وقع التضعيف أبدلوا...»[14]. ومن أمثلة العُدول عن الأصل لوجه الجمال أيضاً أن الكوفيين أجازوا قلب الياء الأصلية واواً، فأجازوا في تصغير شيخ «شُوَيْخاً» كما

أجازوا قلب الألف المنقلبة عن ياء واواً، كما في ناب و «نُوَيْب» واستدلّوا على ذلك بأنه سُمِع «بُوَيْضة» تصغيراً لبيضة. وقالوا كذلك «عُوَيْنة» في تصغير العين. ولاشك في أن الكوفيين قَدْ جَنَحوا لذلك استخفافاً، لخفّة النطق بالواو بعد الضمّة واستثقال النطق بالياء بعدها، إذ الضمةُ والواوُ أختان متجانستان، أمّا الضمةُ والياءُ فمتنافرتان.

* * *

ومن أمثلة ذلك أنهم «أجازوا الحذفَ في بعض المواضع استخفافاً»(١٥)؛ وأنه «إذا كان الحرفُ لا يتحامَلُ بنفسه، حتى يدعو إلى اخترامه وحذفه، كان بأنْ يضعُفَ عن تحمُّل الحركة الزائدة عَلَيه أحرَى وأحجَى. وذلك نحو قول الله تَعالى: ﴿والليْلِ إذا يَسْرِ﴾، و ﴿ذلِكَ ما كُنّا نَبْغِ﴾، و ﴿الكَبِيرُ المُتَعالِ﴾، وقوله:

وما كُنّا بِنَجْدٍ وما ... قَرْقَرَ قُمْرُ الوادِ بالشاهقِ

وقال الأسود بن يعفر:

* فألحقتُ أُخراهُمْ طريقَ أُلاهُمُ *

يريد أُولاهم، و ﴿يَمْحُ اللهُ الباطِلَ﴾ و ﴿سَنَدْعُ الزَبانِيَة﴾، كُتِبَتْ في المصحف بلا واو للوقف عَلَيها كذلك...». «وحُذِفَتْ [أحرف العلّة] أيضاً استخفافاً، كما تُحذَفُ الحركةُ لذلك ... وقال رؤبة:

* وصّانِيَ العجّاجُ فيما وَصَّني *

يريد: وصّاني، وقال الله عزّ اسمه: ﴿والليْلِ إذا يَسْرِ﴾ وقَدْ تَقدَّم نحوُ هَذا؛ فنظيرُ حَذْف هذه الحروف للتخفيف حذفُ الحركات أيضاً، في نحو قوله:

«وقَدْ بدا هَنْكِ من المئزر»

وقوله:

«فاليومَ أشربْ غير مستحقِبٍ»

وقوله:

«إذا اعوجَجْن قلتُ صاحِبْ قوِّم»

وقوله:

«ومَنْ يَتَّقْ فإن الله مَعْهُ»

وقوله:

«أو يرتبطْ بعضَ النفوس حِمامُها»[١٧].

«... ومنه إسكانُهم نحو رُسْل، وعَجْز، وعَضْد، وظَرْف، وكَرْم، وعَلْم، وكَبْد، وعُصْر. واستمرارُ ذلك في المضموم والمكسور دون المفتوح كما يقول ابن جني، أدلُّ دليلٍ – بفصلهم بين الفتحة وأُختَيْها – على **ذَوْقِهِمُ** الحركات، **واستثقالهم** بعضها **واستخفافهم** الآخر. **فهل هذا إلا لإنعامهم النظر** في هذا القَدْر اليسير المحتَقَر من الأصوات، فكيفَ بما فوقَه من الحروف التَوامِّ، بل الكلمةِ من جملة الكلام؟! »[١٨].

ومن ذلك قراءة أبي عمرو بن العلاء في قوله تَعالَى: ﴿فَتُوبُوا إلى بارِئْكُمْ﴾[١٩] بإسكان الهمزة في ﴿بارِئْكُمْ﴾ ومثلها: ﴿يَنصُرْكُمْ﴾ و ﴿يَجْمَعْكُمْ﴾ و﴿أَسْلِحَتْكُمْ﴾ رُوِيَ ذلك كله بالتسكين[٢٠].

وهكذا تبيَّنَ لعلماء اللغة، أنَّ ثـمَّةَ نُزوعاً دائماً إلى الخروج على الأصل ثم إلى الخروج على القياس على الأصل، وتلك عمليةٌ طبيعيةٌ تزاولُها الجماعةُ ويزاولها الأفراد، وتتجلّى فيها حيوية اللغة. فإذا مارسَتْها العربُ جماعةً كانت مقبولةً على الإطلاق

وحلّتْ محلّ الأصل... وإذا مارَسَها الأفراد كانت مقبولةً في بعض الأحوال وأُطْلِقَ عَلَيها اسمُ «الضرورة».

وإنما يحدثُ ذلك بآلية يُطلق عَلَيها الخليل وَسِيبَوَيه اسم «التشبيه»، ويُطلق عليها نحاةٌ آخرون اسم «الحَمْل». فكأنَّ بنيان العربية نفسَه ليس ببنيان راكدٍ خامل، ولكنه بنيانٌ متفاعلٌ حَرِك. ففيه مستويات مختلفة من التعبير، تَتَوائبُ بينها الكَلِمُ استجابةً لسَطْوَةِ الجمال أو سُلطان النَغَم، كتلك المستويات المختلفة من الطاقة في نواة الذرّة، تَتَوائبُ بينها الذُرَيْرات من جرَّاء سطوة طاقة خارجية، ترتفع بها من مستوى إلى آخر، كما أن فيه ساحاتٍ كحقول الجاذبية، تجذب البِنَى المتشابهة بعضها إلى بعض.

وآليـةُ **الجاذبية** هذه تَراها مثلاً في ما ذكره ابنُ جنّي عند حديثه عن «ديمة» و«دِيَم».: «.. إلى أن قالوا: دَيَّمَتِ السماء ودوَّمت؛ فأما «دوَّمَتْ» فعلى القياس، وأما «ديَّمَتْ» فلاستمرار القلب في ديمة وديم...» إلى أن يقول: «حَمْلُه على الإبدال أقوى؛ ألا ترى أنه قَدْ حُكِيَ في مصدره «دَيْماً»؟ **فَهَذا مُجْتَذَبٌ إلى الياء مُدَرَّجٌ إليها** مأخوذٌ به نحوها»(٢١).

واستَمِعْ – إن شئتَ – إلى قول سِيبَوَيه (٢٢): «وقَدْ يشبِّهون الشيءَ بالشيءِ وليس مثلَه في جميع أحواله، **وسترى ذلك في كلامهم كثيراً**». وقولِهِ(٢٣): «يشبِّهون الشيءِ بالشيء وإنْ لم يكن مثلَه ولا قريباً منه، وقَدْ ذكرنا ذلك في ما مضى وسنذكرُه أيضاً إن شاء الله». وقوله (٢٣): «اعْلَمْ أنَّ ما ضارَعَ الفعلَ المضارع من الأسماء في الكلام ووافَقَهُ في البناء، أُجْرِيَ لفظُهُ مُجْرى ما يستثقلون، ومنعوه ما يكون لما يستَخِفُّون».

فَهَذا الذي أسلفناه يُبَيِّن خروجَ الجماعة اللغوية على الأصل **لِوَجْه الجمال**.

ولكنَّ الجماعةَ اللغويةَ تخرجُ على الأصل أيضاً لوجه **الدقّة العلمية**. «وذلك أن العرب كما تُعنى بألفاظها فتُصلحها وتهذِّبها وتُراعيها وتلاحظ أحكامها، بالشعر تارةً، وبالخُطَبِ أخرى، وبالأسجاع التي تلتزمها وَتَتَكَلَّف استمرارَها، فإن المعانيَ أقوى عندها، وأكرمُ عَلَيها، وأفخمُ قَدْراً في نفوسها» (٢٤).

وفي ذلك أيضاً يقول ابن جني : «وأما غيرُ هذه الطريق من الحَمْل على المعنى وترك اللفظ، كتذكير المؤنث وتأنيث المذكر وإضمار الفاعل لدلالة المعنى عَلَيه، وإضمار المصدر لدلالة الفعل عَلَيه، وحذف الحروف، والأجزاء التَوامِّ، والجمل، وغير ذلك، حملاً عَلَيه وتصوُّراً له، وغيرُ ذلك مما يطول ذكره ويُمِلُّ أيْسَرُه، فأمرٌ مُسْتَقِرٌّ ومذهبٌ غير مستنكَر»[٢٥].

ويقول في «فصل في الحمل على المعنى» : «اعلم أن هَذا الشَرْجَ غَوْرٌ من العربية بعيد، ومذهبٌ نازحٌ فسيح، قَدْ وَرَدَ به القرآن وفصيحُ الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوُّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظٍ قَدْ يكون عَلَيه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً، وغير ذلك مما تراه بإذن الله»[٢٦].

ومن أمثلة ذلك مسألة «ما» التي تعمل عمل «ليس». قال سِيبَوَيه [٢٧]: «هَذا باب ما أجريَ مُجْرَى «ليس» في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله؛ وذلك الحرف «ما»: تقول: «ما عبدُ اللهِ أخاك» و «مازيدٌ منطلقاً». وأما بنو تميم فيُجرونَها مُجْرَى «أما» و «هل» وَهُوَ القياس، لأنها ليست بفعل، وليس «ما» كـ «ليس»، ولا يكون فيها إضمار. وأما أهلُ الحجاز فيشبّهونها بـ «ليس»، إذْ كان معناها كمعناها».

وقال ابن جني «.. اللغةُ التميميَّةُ في «ما» هي أقوى قياساً وإن كانت الحجازيّة أسْيَرَ استعمالاً... فمتى رابَكَ في الحجازية رَيْبٌ من تقَدْيم خَبَر أو نقض النفي، فَزِعْتَ إذ ذاك إلى التميمية؛ فكأنك من الحجازية على حَرْد، وإن كَثُرَتْ في النظم والنثر»[٢٨].

«وسَبَبُ هذه الحُمُول والإضافات والإلحاقات كثرةُ هذه اللغة وسَعَتُها، وغَلَبةُ حاجةِ أهلها إلى التصرُّف فيها، والتَرَكُّح في أثنائها، لما يُلابسونه ويُكثرون استعماله من الكلام المنثور، والشعر الموزون، والخُطَب والسُجوع، ولقوَّة إحساسهم في كُلِّ شيء شيئاً، وتخيُّلهم ما لا يكادُ يشعرُ به من لم يألفْ مذاهبَهم»[٢٨].

ومن أمثلة ما عَدَلت به العرب عن الأصل، للتفرقة والفصل بين معنى ومعنى، تصغير الأسود (اللون) على «أُسَيِّد» والأسود (الحيّة) على أُسَيْوِد، وقالوا كذلك في العَلَم «حَيْوَة» تمييزاً عن «الحيّة» الثعبان، وقالوا في تصغير عيد «عُيَيْد» ولم يقولوا «عُوَيْد» منعاً لالتباس تصغير «عيد» بتصغير «عود».

ومن هَذا الضرب في القراءات قراءة أبي عمرو: ﴿وَمَنْ كانَ في هذِهِ أَعْمَى فَهُوَ في الآخرَة أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً﴾[٢٩]. بإمالة «أعمى» الأولى، «وعلةُ أبي عمرو في فتحِهِ الثاني أنه اسمٌ في موضع المصدر، والأول ليس بمعنى المصدر، **فأمال الأول وفتح الثاني للفرق**»[٣٠].

ومما يغيَّر لوجه **الجمال** تارةً ولوجه **الدقة العلمية** تارات: باب النسب. والأمثلةُ على ذلك لا تكاد تُحْصى، نذكر طَرَفاً منها للدلالة على الـمُراد.

«والنَسَب في الناس إلى الحَرَم حِرْمي بكسر الحاء وسكون الراء، فإذا كان في غير الناس قالوا: ثوبٌ حَرَمي»[٣١].

و«المَرَئي منسوب إلى امرئ القيس على غير قياس، وكان قياسَه مَرْئيٌّ على وزن مَرْعيّ»[٣٢] ولكنهم أخرجوه على هذا الوزن ليفرّقوا بينه وبين ما يُرى.

والنسبة إلى بني بكر بن عبد منافٍ «بَكْري» وأما بنو بكر بن كلاب فالنسبة إليهم «بَكراويّون»[٣٣].

و«العَمْريُّ بالفتح نسبة إلى عَمْرو. والعَمْرَوِيّة فرقة من المعتزلة منسوبون إلى عمرو بن عبيد» [٣٤].

«وقَدْ تشتقُّ العرب من الاسمين اسماً واحداً لاجتناب اللَّبْس، وذلك لكثرة ما يقع «عبد» في أسمائهم مضافاً، فيقولون في النسب إلى عبد القيس: عَبْقَسِيّ، وإلى عبد الدار: عَبْدَرِيّ، وإلى عبد شمس: عَبْشَمِيّ...» [٣٥].

ويرى ابن السِّيد البطليوسي في «الاقتضاب» [٣٦] «أن العرب ربّما حاكَتِ المعنى باللفظ الذي هُوَ عبارةٌ عنه في بعض المواضع. ويوجد ذلك تارةً في صفة الكلمة وتارةً في إعرابها. فأما في الصفة، فقولُهم للعظيم اللحية: لِحْيانيّ وكان القياس أن يقول لِحْيِيّ، وللعظيم الرقبة: رَقَباني والقياس رَقَبي، وللعظيم الجُمَّة: الجُمّاني والقياس جُمِّي، فزادوا في الألفاظ على ما كان ينبغي أن يكون عَلَيه، كما زادت المعاني الواقعة على نظائرها».

ومثلُ ذلك عند المبرِّد: «في كثير الشَّعر: شَعْرانيّ» [٣٧]، وعند ابن سيده في «المخصّص»: «سَبَلاني: ضخم السَّبَلة» [٣٨]، و«رجل كَلَماني: جيّد الكلام، فصيح» [٣٩]، و «مَنْظَراني : حَسَنُ المنظر» [٤٠]، وكذلك «مَخْبَراني» [٤١]، و«سيف هُنْدُواني: منسوب إلى الهند» [٤٢]، وفي «اللسان»: «رجل أُنافيٌّ: عظيم الأنف، وعُضاديٌّ: عظيم العَضُد، وأُذانيٌّ: عظيم الأذن» [٤٣].

ويقول المبرِّد في «المقتضب» [٤٤]: «واعلم أن أشياءَ قَدْ نُسِبَ إليها على غير القياس للَّبْس مرةً، وللاستثقال أخرى، وللعلاقة أخرى. والنسب إليها على القياس هُوَ الباب. فمن تلك الأشياء قولهم في النسب إلى زَبينة: زَبانيّ وإنما الوجه: زَبَنِيّ... ومن ذلك قولهم في النسب إلى الشام واليَمَن: يَمانٍ يافتى، وشآمٍ يافتى، فجعلوا الألف بدلاً من إحدى الياءَين، والوجه: يَمَني وشامي. وقالوا في النَسَبِ إلى تِهامة: تِهاميٌّ فاعلم، ومن أراد العِوَض غيَّر، ففتح التاء، وجَعَلَ تهامةَ على وزن يَمَن فتقَدْيره: تَهَمٍ فاعلم، ويقال في النسب إليه تَهامٍ فاعلم؛ ففتحة التاء تبيِّن لك أن الاسم قَدْ غُيِّر عن حدِّه».

«وفي الحديث أنه مرَّ وعَلَيه «قُشْبانيَّتان».. وكأنه منسوبٌ إلى قُشبان جمع قشيب خارجاً عن القياس لأنه نَسَبٌ إلى الجمع. قال الزمخشري: «كونُه منسوباً إلى الجمع غيرُ مَرْضيّ، ولكنه بناء مُستَطْرَف للنسب، كالأنبجاني »[٤٥].

* * *

فخلاصة القول أن الجماعة اللغوية تخرج عن الأصل لوجه الجمال تارةً، ولوجه الدقَّة العلمية تارةً أخرى، أو قُلْ: عنايةً باللفظ خَطْرةً، **ومراعاةً للمعنى خَطْرةً أخرى.** حتى قال ابن السِّيد البطليوسي في «الاقتضاب»[٤٦]: «إن الأصول قَدْ تُرْفَضُ حتى تصيرَ غيرَ مستعمَلة، وتُستعمل الفروع، كرفضهم استعمال أيْنُق وقِسِيٍّ وأشياءَ وأعيادٍ على الأصل».

فأنتَ ترى قوَّة السلطان الجماعي في الخروج على الأصل، ومن أجل ذلك أزعُمُ أننا بحاجة إلى مثل هَذا السلطان في ما نحن بصدده، وسأعود إلى ذلك – إن شاء الله – بعد قليل.

* * *

ما الذي يحدثُ الآن عندما يُمارس الأفرادُ ما مارسته الجماعة؟

إنَّ هذا هُوَ الذي يطلقون عَلَيه اسم «الضرورة»، وهي تتجلى في اتجاهَيْن اثنَيْن: الاتّجاه الأول هُوَ الخروج على الأصل اقتداءً بما فَعَلَتْهُ الجماعة اللغوية في بعض الأحوال، والاتّجاه الثاني هُوَ العودة إلى الأصل ببعض ما أخرجته الجماعة اللغوية عن أصله.

يدلُّنا على الاتّجاه الأول بعضُ ما قال سِيبَوَيه[٤٧]: «اعلم أنه يجوزُ في الشعر ما لا يجوزُ في الكلام مِنْ صَرْفِ ما لا يَنْصرف: يشبّهونه بما يَنْصرف من الأسماء... وحَذْفِ ما لا يُحذف: يشبّهونه بما قَدْ حُذِف واستُعمل محذوفاً... وربّما مدّوا مثل مساجد ومنابر... شبّهوه بما جُمِعَ على غير واحِدِهِ في الكلام... ومن العرب مَنْ يثقِّل الكلمة.

إذا وقف عليها ولا يثقّلها في الوصل، فإذا كان في الشعر فهم يُجرونه في الوصل على حاله في الوقف... » إلى أن يقول في شبه قاعدة [٤٨].

«وليس شيءٌ يُضطرُّون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً».

أما الاتّجاه الثاني في مسيرة الضرورة، فالقاعدة كما يضعها المبرِّد: «الضرورة تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها»[٤٩]، وَهُوَ قَدْ أمعن في ذلك حتى أجاز في الضرورة الرجوعَ إلى الأصل مطلقاً وإن لم يَرِدْ به سماع.

تجد ذلك في مثل قوله:

«إذا اضطرَّ شاعرٌ جازَ له أن يَرُدَّ مبيعاً وجميعَ بابه إلى الأصل فيقول: «مبيوع»... فأما الواو، فإن ذلك لا يجوز فيها... هذا قول البصريين أجمعين، **ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة**»[٥٠].

«وحكى الفرَّاء عن الكسائي أنَّ بني يربوع وبني عقيل يقولون «حَلْيٌ مَصُووغ» بواوَيْن، وثوب مَدْوُوف، وثوبٌ مَصْوُون، وفرسٌ مقوُود، وقولٌ مقوُول. وأما البصريون فلم يعرفوا شيئاً من هَذا»[٥١]. والحق أنه ليس قولَ البصريين أجمعين، فَسِيبَوَيه يقول[٥٢]: «وقَدْ جاء مفعول على الأصل فهذا أجدرُ أن يلزمه الأصل كما قالوا: مخيوط **ولا يُستنكر أن تجيء الواو على الأصل**».

* * *

وأنا لا أفهم من الضرورة الشعرية - كما فهم بعضُ النُّحاة - أنها «ما ليس للشاعر عنه مندوحة»، وأنها أمر كريهٌ مستقبَح، يُلجأ إليه الشاعر إلجاءً كما يُلجأ المضطرُّ في مَخْمَصَة إلى أكل المنخنقة أو الموقوذة، ولا أقولُ مع أبي الفتح: «إن العرب قَدْ تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة أُنساً بها واعتياداً لها وإعداداً لذلك عند وقت الحاجة إليها[٥٣]، وإنما أفهم منها أنها - كالوزن والقافية - **مَيْزَة امتلاك ناصية الشعر والتمكّن من التصرّف فيه.**

ولقَدْ وَهِمَ من وَهِمَ من علماء العربية - في ما يُخيَّل إليَّ - حين قاسوا الضرورة الشعرية على الضرورة الشرعية، وما هي في حقيقة الأمر بذاك، ولكنها - في ظنّي - كالذي قال الأخطل:

لِكُلِّ قرارةٍ منها وفَـــجٍّ　　　أضاةٌ ماؤهـا ضَرَرٌ يمـور

قال ابن الأعرابي: ماؤها ضَرَر أي نميرٌ في ضيق، وأراد أنه غزيرٌ كثير، فمجاريه تضيقُ به وإن اتَّسعت(٥٤).

وهذا حالُ الشاعر وهو يعاني تجربته الشعرية. فإنه قَدْ يجد اللفظة وقَدْ اتّسقت مع القياس، غيرَ قادرة على أن تعبِّر عن مستوىً من الشعور حَلَّقَ إليه، فيميل إلى لفظة أخرى خارجة عن القياس، لإحساسه أنها أبلغُ في التعبير عن أحاسيسه ونقل هذه الأحاسيس إلى سامعه. وإلا فما الذي ألجأ جريراً إلى استعمال الكلمة نفسها مصروفةً وغير مصروفة في بيتٍ واحد:

لم تتلفَّعْ بفضـلِ مِئزَرِهـا　　　دعدٌ و لم تُغْذَ دعدُ بالعُلَـبِ

وقَدْ كان له عن ذلك مندوحة، إلا أنه ربما رأى في صرف «دعدٍ» الأولى لطيفةً من لطائف التعبير، يتناغم فيها تَعانُقُ الضَمَّتين مع مشهد التَلَفُّع، أو لعلَّه قَدْ شاء لسامعه أن يقف وقفةً قصيرة مع سكون التنوين، يستوعب فيها المشهد الأول قبل أن يؤكّده بمشهد ثانٍ مستأنَف.

* * *

وقَدْ يكون لارتكاب الضرورة علّةٌ أخرى يمثّلها قولُ أبي النجم:

قَدْ أصبحت أمُّ الخيار تدّعي　　　عَلَيَّ ذنباً كُلُّه لـم أصنَـعِ

قال البغدادي في «الخزانة»(٥٥): «وروايةُ الرفع عند علماء البيان هي الجيِّدة، فإنها تفيد عموم السلب، وروايةُ النصب ساقطةٌ عن الاعتبار، بل لا تصحّ، فإنها تفيد سلبَ

العموم، وَهُوَ خلاف المقصود... ورأيتُ للفاضل اليَمَني على هذا البيت كلاماً أحبَبْتُ إيراده، وَهُوَ قوله: معنى هذا البيت أن هذه المرأة أصبَحَتْ تدَّعي عليَّ ذنباً، وَهُوَ الشيبُ والصلَعُ والعجزُ وغيرُ ذلك من موجَبات الشيخوخة... ولم أصنع شيئاً من ذلك الذنب. ولم ينصب «كُلّه» لأنه لو نَصَبَه مع تقَدُّمه على ناصبِهِ لأفادَ تخصيص النفي بالكل، ويعود دليلاً على أنه فعل بعضَ ذلك الذنب؛ ومُرادُهُ تنزيهُ نفسه عن كُلِّ جزءٍ منه، فلذلك رَفَعَهُ إيذاناً منه بأنه لم يصنع شيئاً منه قَطّ، بل «كُلُّه» بجميع أجزائه غيرُ مصنوع».

فالدقة في التعبير عن المراد هي التي ساقت أبا النجم إلى هذه الضرورة. وفي مثل ذلك يقول البغدادي: «قَدْ يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، واحدةٌ يلزم فيها ضرورة، إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال... ولاشك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة، **لأن اعتناءهم بالمعاني أشدُّ من اعتنائهم بالألفاظ**. وإذا ظهر لنا في موضعٍ أنَّ ما لا ضرورة فيه يصلح هناك، فمن أين يُعلَم أنه مطابق لمقتضى الحال؟» [٥٦].

فهذه الضرورة العلمية التي تدعو إليها الدقّة هي التي أتحدّثُ عنها اليوم، داعياً إلى الاعتداد بهذين الاتجاهين في ركوب الضرورة، والسير على منهاجهما في سبيل الحقيقة والدقة العلمية، ولكنّني أدعو - كذلك - إلى أن تقوم الجماعة اللغوية بذلك - وهي لجان التوحيد ثم المجامع واتّحاد المجامع - فتستمدَّ الألفاظ المولَّدة على الضرورة من السلطان الجماعي قوةً كقوة الخارج على الأصل في ما أخرجته الجماعة اللغوية عن أصله، حتى أصبح أرْسَخَ من الأصل وأثبت.

وهذا أمرٌ أقترحُهُ على هَذا المجمع الموقّر، توطئةً وتسهيلاً لصَوْغ المصطلح العلمي. وقَدْ سبق لي أن اقترحت مثل ذلك قبل عام، في حديث بمجمع اللغة العربية الأردني[٥٧]، وذكرتُ أنه لابُدَّ لنا من إعداد ما أسميته «مُقَدِّمات منهجية وضع المصطلح العلمي وتوحيده»، وهي دلائل إرشادية ينبغي إعدادُها خيرَ إعداد، وجعلُها في متناول كُلِّ مَنْ يريد مزاولة وضع المصطلح، لتكون دليلاً هادياً له في هَذا السبيل،

وقلتُ إنه لابُدَّ من أن تضطلع بإعدادها سُلطةٌ لغويةٌ جماعيةٌ كاتحاد المجامع، أو مجمع اللغة العربية بالقاهرة بتكليف من اتحاد المجامع.

* * *

وأهمُّ هذه الدلائل الإرشادية – في نظري – كتابٌ يمكن أن نطلق عَلَيه اسماً من قبيل «المرشد في قواعد وضع المصطلح العلمي»، ونتّفق على أن يشتمل على الأبواب التالية:

الباب الأول: مجموعةٌ من المبادئ أو القواعد اللغوية التي يُستَرْشَدُ بها بشكل عام، تُذكَر فيها القاعدة بأحرُف بارزة، مقتبسةً – إن أمكن – بنَصِّها من أحد علماء اللغة الأعلام، ثم تدوَّن بالتفصيل مسوِّغات القاعدة وتطبيقاتُها. فنأخذ القاعدة الأولى مثلاً من ابن فارس: «أجمع أهل اللغة إلا من شَذَّ عنهم أن لِلُغةِ العرب قياساً، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض»(٥٨). ونأخذ القاعدة الثانية من أبي عثمان المازني: «كُلُّ ما قِيسَ على كلام العرب فَهُوَ من كلام العرب»(٥٩). ونأخذ الثالثة من ابن جني: «الناطقُ على قياس لغة من لغات العرب مصيبٌ غيرُ مخطئ»(٦٠). تكمِّلُها مقولةُ أبي حيّان: «كُلُّ ما كان لغة لقبيلةٍ قِيسَ عَلَيه»(٦١). ونأخذ الرابعة من السيوطي عن أبي حيّان: «علّةُ الضرورة التشبيهُ لشيء بشيء أو الرد إلى الأصل»(٦٢). تكمِّلها مقولة المبرِّد: «الضرورة تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها»(٦٣). وقولُه: «قَدْ يجيء في الباب الحرفُ والحرفان على أصولهما وإن كان الاستعمال على غير ذلك ليدلَّ على أصل الباب» (٦٤). ونأخذ القاعدة الخامسة حول التضمين من ابن جني: «إن الفعل إذا كان بمعنى فعلٍ آخر، وكان أحدُهما يتعدّى بحرف والآخرُ بآخر، فإن العرب قَدْ تتّسع فتوقع أحد الحرْفَيْن موقع صاحبه» (٦٥) تكمِّلُها مقولة ابن هشام: «قَدْ يُشربون لفظاً معنى لفظٍ آخر فيعطونه حُكمَه ويسمّون ذلك تضميناً»(٦٦). ونأخذ سادسة القواعد من أبي هلال العسكري: «الكلمةُ الأعجميةُ إذا عُرِّبَتْ فهي عربية»(٦٧)... وهكذا.

أما البابُ الثاني من «المرشد» المقتَرَح، فيسوقُ القواعدَ المتعلقة بقياسيَّة عدد من الصيَغ، تسهيلاً للنسج على منوالها، وإن لم يَعْنِ ذلك الالتزام الصارم بها. وقَدْ كان لِهَذا المجمع الموقَّر فضلُ السبق في إقرار عديد من هذه القواعد والصيَغ وإصدارها منجَّمةً، مثل صيغة فُعال، وفَعَل، وفَعُول، وفِعالة، وفَعالة، وفُعولة، وفعّالة، وفاعلة، وتَفْعال، ومثل السين والتاء للاتّخاذ والجعل، ولحوق التاء لاسم المكان، وتوهم الحرف الزائد أصلياً، وجواز الاشتقاق من أسماء الأعيان، وقياسيّة المصادر الصناعية، وجواز استعمال «لا» مركبة مع الاسم، وقياسيَّة التعدية بالهمزة، وجواز جمع المصدر عندما تختلف أنواعه، وقواعدَ غير ذلك كثيراً.

والحاجةُ تدعو الآن إلى دَرْج هذه القرارات مرتَّبةً، في باب واحد من أبواب هذا المرشد، تشتمل فصوله على البحوث التي كتبها عدد من العلماء الأجلاء توطئةً لهذه القرارات.

ويؤلّف **البابُ الثالث** من «المرشد» المقتَرَح دليلاً بالأحوال التي يجوز فيها الخروج على مألوف اللغة للضرورة العلميّة: كأن نجيز مع البصريين صَرْفَ ما لا ينصرف وقَصْرَ الممدود، ونجيز مع الكوفيين تَرْكَ صَرْفِ ما ينصرف ومدَّ المقصور... وهكذا، مع إتْباع كُلِّ رُخصة من هذه الرُّخَص ببحث يسوِّغُها. وهذه الضرورات التي تُبيحها الجماعة اللغوية تمثِّل عوناً ثميناً لكل من دُفِع إلى مَضايِقِ المصطلح العلمي.

أما البابُ الرابع فيضمّ قائمة بالسوابق واللواحق، يُراعى قَدْرَ الإمكان أن تكون مستَوْعِبَة، ويوضع فيها بين قوسين اسمُ الحقل الدلالي أو الحقول الدلالية التي تعود إليها كُلُّ سابقة أو لاحقة، ولاسيّما إذا كان ثمَّة اشتراكٌ في اللفظ واختلافٌ في المعنى.

ويضمُّ **الباب الخامس** قائمة تشتمل على الرموز والمختصرات بالعربية، وطُرُق ترجمة المختصرات الأجنبية إلى العربية. وَهُوَ باب تَمَسُّ الحاجة إليه في هذه المرحلة.

وأنا أناشد هَذا المجمع الموقّر أن ينهض بعبء هَذا «المرشد» المقتَرَح الذي ينوء بغير المجمع، وأعِدُ بأن يقوم البرنامجُ العربيُّ لمنظمة الصحة العالمية – الذي أشرُفُ برياسته – بتقدْيم الدعم كُلّه: مادّيهِ ومعنويِّهِ إلى المجمع في إصدار هَذا الكتاب – المَرْجِع.

* * *

ومّما يُعَدُّ أيضاً من مُقَدِّمات المنهجية ويساعد الذين يزاولون صَوْغ المصطلح العلمي، كتابٌ يشتمل على عشراتٍ بل مئاتٍ من القوائم الدلالية في كُلّ فرع من فروع العلم، تضمُّ كلٌّ منها أسرةً دلالية واحدة، وتُجَنِّبُ العلماءَ استعمال اللّفظة الواحدة لأكثر من مسمّى في نفس الحقل الدلالي.

كذلك يُعَدُّ من هذه المقَدِّمات كتيِّبات تُجَرِّد المصطلحات المتوافرة في كتب التراث العلمي، لا تُحاشِ المعاجم. فَهذا أبو عمرو بن العلاء – وَهُوَ كما يقول ابن سلاّم في طبقات فحول الشعراء[٦٨] – أوسَعُ علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها، يقول: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلُّه، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثير»[٦٩].

وكَأيٍ من لفظة أجنبية أعيانا العثورُ على لفظة من بابتها في ما بين أيدينا من معاجم، ثُم عَثَرْنا عَلَيها عَرَضاً في تضاعيف أحد الكتب، أو في غير مَظِنَّتها من مواد المعجم، فقلنا لأنفسنا: وَيْ كأنّ هذه اللفظة لم تُخْلَق إلا لمثل هذا المعنى الذي نبحث عن اسم له[٧٠].

هذه – في نظري – أهم مقدِّمات المنهجية التي ينبغي إعدادُها تيسيراً لواضعي المصطلح وتسديداً لعملهم. وليس يعني ذلك بالطبع أن ننتظر إنجاز هذه المقدِّمات، ولكن من الخير أن نعملَ على إعدادها بأسرع ما يمكن.

أما «منهجية وضع المصطلح العلمي العربي وتوحيده» نفسُها، فإنني أزعم أن ما جرت عليه لجنة إعداد المعجم الطبي الموحَّد[٧١]، يصلح نواة أساسية لها، وقد عَرَضْتُ

على حضراتكم قبل أيام أهمَّ بنود هذه المنهجية في معرض تعقيبي على البحث النفيس الذي أمتَعَنا به أستاذنا الدكتور محمود مختار حول الطريق إلى توحيد المصطلح العلمي.

وبَعْدُ، فأنا أدعو أخيراً هذا المجمع الموقَّر، إلى أمرَيْن اثنَيْن: أولهما أن يتبنَّى إصدار هذا المرشد، وثانيهما، أن يضيف ما يستحسِنُه ويستَصْوِبُه من منهجية «المعجم الطبي الموحَّد»، إلى ما سبق أن أصدره بعنوان «منهج وضعِ المصطلحات العلمية العربية المتخصِّصة». فَقَد آن لنا أن تكون لنا منهجية واحدة موحَّدة، وأن تصدر عن هذه السلطة اللغوية الجماعية، لأن صدور أمثالها في ما مضى، عن عديد من المؤتمرات ومكاتب التنسيق التي تفتقر إلى هَذا السلطان الجماعي، لم يُفلح في وضعها موضعَ التنفيذ، اللهمَّ إلا في مجالات متفرِّقة.

وأنا أعتذر إليكم من كثرة ما اقترحتُه عليكم، ولكن عُذري أن الزمن سبّاق، وأن ركبَ العلم الحثيثَ السير لن يبطّئ من إيقاعه في انتظار المتريِّثين، وأنكم الأملُ الباقي لهذه الأمة في تَبْوئة لغةِ التنزيل العزيز مُبَوَّأ صِدْقٍ في مسيرة العلم والحضارة.

﴿وَلِكُلٍّ دَرَجاتٌ مِمّا عَمِلُوا، وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمالَهُمْ وَهُمْ لا يُظْلَمُون﴾

* * *

مراجع وتعليقات

(١) الصفحات ٥٩ ـ ١٠٩ من هذا الكتاب.

(٢) الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ م: ٦٤/١.

(٣) الخصائص: ١٥/٢.

(٤) الخصائص: ٣٠/٢.

(٥) المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٨ م: ٣٨٣/١.

(٦) كتاب سيبويه، بولاق، ١٣١٦ هـ: ٦/١.

(٧) تقريرات من شرح أبي سعيد السيرافي على كتاب سيبويه، منشور على هامش الكتاب: ٦/١.

(٨) الخصائص: ٣١/٢.

(٩) الخصائص: ١٢٥/١.

(١٠) الخصائص: ٢٤٩/١.

(١١) المقتضب: ٢٧٩/١.

(١٢) الخصائص: ٢٠/٣.

(١٣) المخصص لابن سيده أبي الحسن علي بن إسماعيل: ٧٣/٢.

(١٤) المقتضب: ١١٨/١.

(١٥) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، بولاق، ١٢٩٩ هـ: ١١٨/١.

(١٦) الخصائص: ٢٩٢/٢.

(١٧) الخصائص: ٣١٦/٢/٣١٧.

(١٨) الخصائص: ٧٥/١.
(١٩) سورة البقرة: ٥٤.
(٢٠) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد العال سالم المكرم، بيروت: ٥٤.
(٢١) الخصائص: ٣٥٥/١.
(٢٢) كتاب سيبويه: ٩٣/١.
(٢٣) كتاب سيبويه: ٦/١.
(٢٤) الخصائص: ٢١٥/١.
(٢٥) الخصائص: ٢٣٧/١.
(٢٦) الخصائص: ٤١١/٢.
(٢٧) كتاب سيبويه: ٢٨/١.
(٢٨) الخصائص: ١٢٥/١.
(٢٩) سورة الإسراء: ٧٢.
(٣٠) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٤.
(٣١) لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت : مادة ح ر م.
(٣٢) اللسان: مادة وأب (عن ابن بري).
(٣٣) اللسان: مادة ب ك ر.
(٣٤) اللسان: مادة ع م ر.
(٣٥) المقتضب: ١٣٣/٣.
(٣٦) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣ م: ١٥٧.
(٣٧) المقتضب: ١٤٤/٣.
(٣٨) المخصّص: ٦٥/١.

(٣٩) المخصّص: ١١٢/٢.
(٤٠) المخصّص: ١٥٤/٢.
(٤١) المخصّص: ١٨٠/٤.
(٤٢) المخصّص: ٢٥/٦.
(٤٣) اللسان: مادة أ ن ف.
(٤٤) المقتضب: ١٤٥/٣.
(٤٥) اللسان: مادة ق ش ب.
(٤٦) الاقتضاب: ٢٨١.
(٤٧) كتاب سيبويه: ٨/١ - ١٠.
(٤٨) كتاب سيبويه: ١١/١ - ١٢.
(٤٩) المقتضب: ٣٥٤/٣.
(٥٠) المقتضب: ٢٣٩/١.
(٥١) الاقتضاب: ٢٧٥.
(٥٢) كتاب سيبويه: ٣٦٧/٢.
(٥٣) الخصائص: ٣٠٣/٣.
(٥٤) اللسان: مادة ض ر ر.
(٥٥) الخزانة: ١٧٥/١.
(٥٦) الخزانة: ١٥/١.
(٥٧) الصفحات ١٠٦ — ١٣٤ من هذا الكتاب.
(٥٨) الصاحبي لابن فارس، المكتبة السلفية، ١٩١٠ م: ٣٣.
(٥٩) الخصائص: ٣٥٧/١.
(٦٠) الخصائص: ١٢/٢.
(٦١) الاقتراح للسيوطي، دار المعارف بحلب: ٩٣.
(٦٢) الأشباه والنظائر للسيوطي.

(٦٣) المقتضب: ٣٥٤/٣.
(٦٤) المقتضب: ٩٧/٢.
(٦٥) الخصائص: ٤٠٨/٢.
(٦٦) مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت: ١٨٥/٢.
(٦٧) التلخيص، لأبي هلال العسكري، تحقيق مجمع اللغة العربية بدمشق: ٢٦٧/١.
(٦٨) طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٠: ١٤/١.
(٦٩) طبقات فحول الشعراء: ٢٥/١.
(٧٠) ذكرنا بعض الأمثلة على ذلك في الصفحتين ٩٥ و ٩٦ من هذا الكتاب.
(٧١) تراجع الصفحات ١٣٧ — ١٤٢ من هذا الكتاب.

*

٧

أهمية الترجمة في نشر العلم (*)

قَدْ يبدو غريباً هذا العنوانُ الذي اختاره لمحاضرتي اليوم، أستاذُنا الدكتور عبد اللطيف بربيش. فماذا الذي بقيَ لنا أن نقوله ونحن على مَشَارف القرن الحادي والعشرين، عن أهمية الترجمة في نشر العلم ورفع مستوى التعليم؟!

على أنها غرابةٌ لا تلبث أن تَنْقَشِع حينما نَسْتَذْكر أنّنا نتحدثُ عن هذه الأمة التي تنتمي إلى اللسان العربي، وتتحدث — قالوا — بلغة العرب، وتجترُّ أمجاداً صَنَعَتْها أمةٌ غَبَرَتْ، لا يكادُ يصل بينها وبينها إلا وشيجةُ نسبٍ أرمات، يوشك أن لا يكتشفها المرءُ إلا بشِقِّ الأنفس.

وإنّما أعني بالأمة التي غَبَرَتْ، تلك الأمة الوَسَط، التي تربَّعت على عرش العلم والحضارة سبعةَ قرون وُسطى مُزْدَهِرات، حفظت للبشرية فيهن حكمةَ الأولين والآخرين... لا يضرُّها من أيِّ وعاءٍ خَرَجَتْ، وأفاضت على الدنيا من الإبداع كلّه والخير كلّه، ما مكّن العالَم الآخر الذي أصبح يُقال له العالَم الأول، من أن يخرجَ من مُدْلَهِمِّ ظلماته التي تخبَّط فيها طَوَالَ قرونه الوُسطى النَحِسات، ويتبوّأ مكانة الوارث لهذه الحكمة والعلوم والإبداع، بل مكانةَ السيد الفرد الذي يريد أن يَحْتَجِنَ لنفسه العلمَ كُلَّ العلم، والحكمةَ كُلَّ الحكمة، ويُلقي إلى العالم الثالث الذي هُوَ نحن بفُتات موائده، ويسمحَ - إنْ سَمَحَ - له بنقل محصول العلم الذي يُقال له التكنولوجيا، ضنيناً عَلَيه بنقل حاقِّ العلم، كاتماً ما آتاهُ اللهُ من فضله.

(*) محاضرة في أكاديمية المملكة المغربية، طنجة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م بعنوان: «أهمية الترجمة في نشر العلم ورفع مستوى التعليم».

أما هذه الأمةُ التي نحنُ منها، فهي خَلْقٌ جديد، بدأ يتولّدُ مع انهيار ملك العباسيين بالمشرق والموحِّدين بالمغرب، وتلك أواخرُ القرن السابع الهجري، الثالث عشر الميلادي. ولقَدْ واصل هَذا الخلق تولُّده، بل قل: امِّساخَه، سبعةَ قرون عجافاً حتى بلغ طورَ الإنسان العربي في مطالع هذا القرن... وَهُوَ إنسانٌ قابعٌ، قانعٌ بما يتناثر عَلَيه من فُتات الآخرين... إنسانٌ لم يُهزَمْ أمامَ الآخرين بقَدْر ما هُزم أمامَ نفسه... ولقَدْ زادَ من وقع هذه الهزيمة وساهمَ في ترسيخ عقابيلها، أنه حين أفاقَ من صدمتها بعد سبات عميق، وجدَ نفسه في مواجهة حضارة جبّارة تتضاخَمُ وتتعاظَمُ بسرعة لا يكادُ يلحقُ بها الخيال، وظنَّ أن لا طاقةَ له بهذا الجالوت وجنوده، فقنعَ من الغنيمة بالإياب، وأخلدَ إلى الأرض، وأصبحَ قُصارَى ما يطمحُ إليه أن يعيشَ طفيلياً على هذا المخلوق الجبَّار الذي أصابه بالانبهار.

أصبحَ كائناً من نمط الفَيْروس، لا يستطيعُ أن يعيشَ إلا متطفّلاً... يعتمدُ في جُلِّ تفاعلاته الحيوية على مادة جينية يستمدُّها أو يستعيرها من الكائن الضخم الذي يتطفل عَلَيه، من أجل أن يتكاثر ويتكاثر ويعيش ويعيش بلا هدف... بلا أمل في أن يستطيع الاستقلال بنفسه... أصبحَ مرتبطاً بالكائن الذي تطفَّل عليه، إن سارَ سارَ معه نحو غاية لا شأنَ له بها، وإن انحرفَ انحرفَ معه!

هكذا أصبحَ الإنسانُ العربيُّ والإنسانُ المسلمُ في أخَرَة قرونه الوسطى السبعة العجاف... فَقَدَ زمامَ المبادرة... أصبحَ فيروساً حضارياً ينخُرُ في جسم الحضارة ولا يستطيع أن ينهضَ بنفسه.

أصبحَ قصارَى أمله اليومَ أن ينقلَ التكنولوجيا... أي أن ينقلَ ما ابتكره غيرُه، أما أن يحوزَ العلمَ نفسه الذي أبدعَ هذه التكنولوجيا، فَهذا أمرٌ لا يخطرُ له على بال!

أصبحَ قُصارَى مَنْشوده أن يجيدَ لغةَ عملاق الحضارة، حتى يستطيعَ أن ينقلَ من فُتات هذه الحضارة أقصَى ما تسمحُ به طاقة الرمَّام saprophyte، أمَّا أن يجعلَ لغتَه لغةَ حضارة بحيث يبدعُ كما أبدعَ الآخرون، فهذا أبعدُ الأشياء عن منطق نفسيَّة المهزوم.

بل أصبَحَتْ أيُّ خلية من خلاياه تُحاولُ أن تفعل شيئاً يُوحي بإمكان أن يعيشَ مستقلاً عن ثويِّه الذي يتطفَّل عليه، محطَّ استهجان واستنكار... كيف تجرؤ على أن تخلَّ برقاده الذي اطمأنَّ به، أو أن تفسدَ عليه لذةَ سُباته العميق.

وحتى لو أُتيحَ لهذه الخلايا الصاحية أن تنجوَ من استهجانه واستنكاره، فإنَّ العملاق الذي يَعُولها لا يلبثُ أن يَبْطِشَ بها بَطْشَةً تَدَعُ الحليمَ حَيْرَان... حَدَثَتْ هذه الصَّحَوات مراراً هنا وهناك في أثناء حقبة الامِّساخ، ولكن الجالوتَ الحضاريَّ عاجلَها بضَرَبات قاسيات قاضيات...

وقَدْ كان من أبرز هذه الصَّحَوَات قبل قرنين، تلك الصحوةُ التي حمل لواءَها البغداديُّ صاحب «الخزانة»، والزبيديُّ صاحبُ «تاج العروس»، والجَبَرْتيُّ الكبير صاحبُ المخترعات الميكانيكية والصنائع الحضارية التي تعلّمها منه طلابُ الإفرنج، «وذهبوا إلى بلادهم - كما يقول الجبرتيُّ الابنُ المؤرخ - ونشروا بها العلم من ذلك الوقت، وأخرجوه من القوّة إلى الفعل، [أي حوّلوه من العلم إلى التكنولوجيا][٣]، واستخرجوا به الصنائع البديعة».

هذه الصحوة أحسّ بها - يبدو - ذلك الطاغوت الماجن نابليون، فأجلب عَلَيها بخيله ورَجِله، وغزاها بأساطيله وجحافله، واستطاع أن يقضي عَلَيها بكل شراسة. فكان يأمر عند مطلع كُلّ شمس بقتل خمسة أو ستة من التلامذة النابهين لهؤلاء العلماء الأعلام، ثم طلب من خليفته الهالك كليبر - في ما كتب إليه - أن يجمع خمسمئة أو ستمئة من المماليك أو العرب [أي الأعراب] ومشايخ البلدان، ويسفّرهم إلى فرنسا، ليُحجزوا فيها عاماً أو عامين يشاهدون فيهما عظمةَ الأمة الفرنسية ويعتادون على لغتها وتقاليدها، فإذا عادوا إلى مصر كان له منهم حزبٌ يضم إليهم غيرهم[١]. ولما غادر الفرنسيون مصر صاغرين، حملوا معهم - كما يقول أمين سامي باشا في «تقويم النيل» - «الأوراق والكتب؛ ليس التي تخصُّهم فقط بل كُلّ ما يرونه نافعاً!!». ثم يقولون لنا: إن نابليون هُوَ الذي فتح أعين هذه الأمة على حضارة الغرب، وَهُوَ الذي أدخل المطبعة إلى بلادنا، مع أننا نجد اليوم بين أيدينا كتاباً مّما طُبع بمحروسة حلب

المحمية، من بلاد الشام، سنة ست وسبعمئة وألف مسيحية، أي قبل أن يُخلق نابليون هذا بثلاث وستين سنة!

هكذا فرَّغَ هؤلاء أمَّتنا المُمَسخة من مجدديها الحقيقيين، وجرّدوها من الأوراق والكتب وكل ما يرونه نافعاً، ثم أخذوا أناساً من بني جلدتنا فلقنوهم ثقافتهم هم، وأعادوهم إلينا بما يُراد به القضاء على ما تبقى، إن كان قَدْ بقيَ لنا شيء.

* * *

وأنا أرْجُو أن لا أكونَ قَدْ أمللتكم بهذه المقَدِّمة الطويلة، و«المللُ من كَوَاذب الأخلاق» كما قال سيدنا عمرو بن العاص رضي الله عنه، ولكني أُريتُ - وأرجو أن أكون مصيباً - أنه لابُدَّ من وضع الأمور في مواقعها الصحيحة قبل أن نعالج موضوعَ الترجمة الذي نحن بصدده.

ذلك أنه قَدْ سَبَقَ لأمتنا تلك التي غَبَرتْ، أن خاضتْ تجربةً رائدةً في الترجمة، لعلها أروعُ وأغنى تجربة من هذا القبيل في تاريخ الفكر الإنساني كلّه. وهي تجربةٌ دامَتْ ثلاثةَ قرون كاملة، امتدَّتْ من القرن الثامن إلى القرن العاشر الميلادي، ثم أعْقَبَتْها في اتّجاهٍ معاكس تجربةٌ أخرى نَقَلَتْ علومَ العرب إلى اللاتين على مدى قرنَيْن من الزمان، هما القرنان الميلاديّان الثاني عشر والثالث عشر. وفرقٌ ما بين التجربتين كبير.

فَقَدْ بدأت أمتُنا تلك تنفتحُ على العالمِ من حولها وهي في مرحلةُ نضْج ثقافيٍّ وعلميٍّ ظاهرَيْن. وعن قصدٍ ما أقول «ثقافيّ» و«علميّ»، مميِّزاً - كما ينبغي أن يكون - بين الثقافة وبين العلم، إذ الثقافةُ مقصورةٌ على أمَّة بعينها، والعلمُ مُشَاعٌ بين خَلْق الله جميعاً، يشتركون فيه مهما اختلفت المللُ والعقائد.

والثقافةُ بالنسبة إلى الفرد تعني أصولاً ثابتة تنغرس في نفس «الإنسان» منذ مولده ونشأته الأولى حتى يشارفَ حدَّ الإدراك البيِّن، جماعُها كُلُّ ما يتلقّاه عن أبويه وأهله وعشيرته ومعلّميه ومؤدِّبيه، حتى يصبحَ قادراً على أن يستقلَّ بنفسه. فإذا استقلَّ،

استبدَّ عقلُه بتقليب النظر، وإعمال الفكر، وممارسة التنقيب والبحث، ومعالجة التعبير عن الرأي. وللُّغة دورُها الأكبر في ترسيخ الأصول التي تَنْغَرِسُ وإيصال المعارف الأولى التي تُعِينُ على التَّوَاصُل.

هذا ما كان من أمر ثقافة الفَرْد. أما ثقافةُ الأمة فهي حصيلةُ ثقافات أبنائها، المثقَّفينَ بقَدْر مشترك، وهي مرآةٌ جامعة، في حيِّزها المحدود، كُلَّ ما تَشَعَّثَ وتَشَتَّتَ وتَبَاعَدَ من ثقافة كُلِّ فرد من أبنائها، على اختلاف مقاديرهم ومشاربهم ومذاهبهم ومداخلهم ومخارجهم في الحياة. وجوهرُ هذه المرآة هُوَ اللغة. وللدين في ثقافة الفرد وثقافة الأمة شأنٌ كبير ودورٌ رئيسيٌّ، كتابياً كان الدين أم وثنياً أم غيرَ ذلك[1]. حتى لقَدْ قال «إليوت» بحق: «إن ثقافة الشعب ودين الشعب مظهران مختلفان لشيء واحد، لأن الثقافة في جوهرها تجسيد لدين الشعب».

والثقافاتُ المتباينةُ تَتَحَاوَرُ وتَتَنَاظَرُ وتَتَنَاقَشُ، ولكنها لا تَتَدَاخَلُ تَدَاخُلاً يُفضي إلى الامتزاج البتَّة، ولا يأخذ بعضها عن بعض شيئاً إلا بعد عرضه على أسلوبها في التفكير والنظر والاستدلال، فإن استجابَ لأسلوبها قَبِسَتْه وعدَّلته وخلَّصته من الشوائب، وإن استعصَى نَبَذَتْهُ واطَّرَحَتْهُ اطِّراحاً.

والناظرُ في ثقافة أمَّة أخرى غير أمَّته، إنما ينظرُ فيها لأحد أمرَيْن: إما ليكسبَ منه شيئاً لأمته وثقافته، وإما ليناظرَ ويناقش. وَهُوَ في كلا الأمرين واقعٌ في مأزق ضيق: مأزق اللغة ومأزق الثقافة. لا يستطيعُ أن يأخذَ إلا بمقدار ما فَهِمَ من لغة غريبة أصلاً عن لغته، ولا يستطيعُ أن يُناقش إلا على قَدْر ما يتصوَّرُ أنَّه استبانَه وأدركَهُ من ثقافة غريبة عن ثقافته[1].

وأعود إلى أمتنا التي زعمتُ أنها انفتحت على العالم مِنْ حَوْلِها، وهي في مرحلة نُضْجٍ «ثقافيٍّ» و«علميٍّ» ظاهرَيْن.

أما **الثقافة** فَقَد أنضَجَها الإسلام، بعد أن قَطَعَ كُلَّ صلة لهذه الأمة بـمُعاملات الجاهلية وثارات الجاهلية ومآثر الجاهلية، وأحلَّ محلَّ ذلك ثقافةً قوامُها كتاب، يأمرُ أوَّلَ ما يأمُر **بالقراءة**، ويُقسم أوَّلَ ما يُقسمُ **بالقلم والكتابة**، ويدعو في كثير من آياته إلى التفكير والتنقيب والبحث في الكون والكائنات، ويُفاضلُ بين الذين يعلمون والذين لا يعلمون، وبينَ الذين أوتوا العلم والذين لم يؤتَوْه... ومؤدِّي هذا الكتاب رسولٌ يفضِّل مجلسَ العلـم على مجلس الذِّكر، ويقسم الناس إلى عالم ومتعلم وهَمَج لا خيرَ فيه، ويوازن بين مداد العلماء ودماء الشهداء، ويجعلُ الحكمة ضالَّةَ المؤمن أنَّى وجدَها فَهُوَ أولَى بها.

وأما **العلم** فَقَد كان منه بادئَ ذي بدء علوم مبتكرة تنظم ضوابط اللغة التي هي قوامُ الثقافة... وتلك علومُ اللغة والنحو والعروض؛ وكان منه علومٌ تحدِّدُ التعامُلَ على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع... وذلك علمُ الفقه؛ وكان منه علـوم تَضْبِـطُ فهمَ مصادر الفكر والتشريع والسلوك وتَكْفُلُ سلامةَ النُّصوص الناظمة لجميع شؤون الحياة... وتلك علومُ التفسير والحديث... وكلُّ أولئك علومٌ عربيةٌ إسلاميةٌ بحتة، أبدَعَتْها عقولُ أبناءِ هذه الأمةِ على غير مثالٍ سَبَق.

وهذا هُوَ النُّضْجُ العلميُّ والثقافيُّ الذي أتحدَّثُ عنه. فهذه العلومُ الخاصة التي ابتكرَتْها هذه الأمة، وابتدَعَت أصولَها ومناهجَها، وأرْسَتْ لها أركانَ النهج الفكريِّ المستقيم، ونواظمَ إعمال العقل إعمالاً ليس له حدود... أقول: هذه العلوم الخاصة الأصيلة أعدَّتْ هذه الأمة لاستقبال العلوم التي لم يَكُنْ لها بها عَهْد. وتلك الثقافةُ التي كانت تُهَيْمِنُ على الضمائر والـمَوَاقف، جَعَلَتِ الأمةَ تنفتحُ على الثقافات الأخرى بلا حَرَج ولا عُقَد، ولكنَّها جعلتها كذلك تقفُ منها موقفَ العالم المتبصِّر وموقفَ الناقد المستنير. فلم تأخذ من الحضارة اليونانية مثلاً شيئاً من أدب اليونان ولا شعرهم ولا فنِّهم ولا دراماهم ولا ميثولوجيتهم، ولكنها اغترفَتْ من هذه الحضارة ما استطاعت من علوم الطب والطبيعة، وتخيَّرت وانتَقَتْ ما شاءَت من الحكمة والفلسفة.

* * *

وقَدْ كان عجباً من العجب لم يَشْهَدْه التاريخُ من قبلُ أو بعدُ، أن أمةً فاتحةً تُملي شروطَ الصلح على المغلوبين فتطلبُ إليهم أن يقدموا لها كتبَ العلم والفلسفة غرامةً حربية[٤]... هَذا ما فعله العربُ في صُلحهم مع الروم، وهذا وحدَه دليلٌ قاطع على أنهم كانوا على استعداد لقبول هذه العلوم، وأنهم كانوا على قَدْر من التقدُّم الفكري يسمحُ لهم باستيعاب هذه العلوم، بَلْ غَربَلَتِها وانْتِخالِها، بَلْ تَثْوير أعمَاقِها والخروج منها بـمُبْتَكَرَاتٍ لم تَخْطُرْ على البال.

ويمكنُ أن نلاحظ أن الحركة العلمية في الإسلام سبقت الدراسات الفلسفية. ويوم أن استقرَّ العرب في بلاد فارس ومصر، لفتَتْ أنظارَهم حركاتٌ علمية في جندَيْسابور وحرَّان والإسكندرية. فحاولوا أن يفيدوا منها، وشُغلوا أولاً بما تقتضيه ظروفُ الحياة. وإنَّكَ لَتَرَى خالدَ بن يزيد الأمويَّ يُعْنَى في عهدٍ مبكّر بالكيمياء والطب والفلك ويأمرُ بعضَ المتخصِّصين بمصر بترجمة رسائلَ فيها عن اليونانية أو القبطية. ثم تَرَى أميرَ المؤمنين عمرَ بن عبد العزيز رضي الله عنه، يأمر «ابن ماسَرْجَوَيْه» بترجمة كتاب «أهَرُن القس» في الطب. ويوم أن اتَّجَهَ المنصور نحوَ مدرسة جندَيْسابور التي أسسها كسرى أنوشروان، إنما كان يبحثُ عن أطباء لا عن فلاسفة، وقد اهتدى إلى بني بختَيَشوع الذين كان لهم شأن في نشأة الدراسات الطبية العربية، وإسهامٌ في حركة الترجمة الكبرى. كما قام في أيامه عبدُ الله بن المقفع بنقل كُتُب في المنطق والطب كان الفرسُ قَدْ نقلوها من اليونانية، كما نقل يحيى بن البطريق كُتُباً كثيرَة لبقراط وجالينوس، أمره المنصورُ بنقلها.

وحركةُ الترجمة الكبرى هذه مدينةٌ بوجه خاص لرجال الصَّدْر العباسيِّ الأوَّل. فَقَد جعلوا بغداد مركزاً لحركة من أكبر حركات الترجمة في التاريخ. وكان المترجمون أنفسُهم رُوَّاداً في ميدان البحث العلمي[٤]. فيوحنَّا بنُ ماسَوَيْه كان طبيباً، ونَبَغَ حتى كان أحد الذين عهد إليهم هارون الرشيد بترجمة ما وُجد في كتب الطب القديمة، في أنقرة وعمورية وغيرهما من بلاد الروم، وجعله أميناً على الترجمة، ورتّب له كتّاباً حاذقين بين يديه. وحنين بن إسحاق العِبادي شيخ المترجمين في الإسلام طبيب، تمكن من اللغات السريانية والفارسية ثم رحل إلى بلاد الروم وأقام سنتين في بيزنطة تعلم

فيهما اللغة اليونانية وأدبها وحفظ إلياذة هوميروس. ثم ذهب إلى البصرة وتلقى العربية على خير علمائها، فانتهت إليه رياسة العلم بين المترجمين مع إحكامه العربية، وكان فصيحاً بها شاعراً. واتَّصل بالمأمون فجعله رئيساً لديوان الترجمة. وقَدْ تخصص في ترجمة كتب بقراط وكتب جالينوس، وجمع منها أكبر عدد ممكن، كما راجع وأَصْلَح ما ترجمه تلاميذه وهي ستة إلى السريانية ونحو من سبعين إلى العربية. وثابت بن قرّة رياضي ومترجم، ويكاد يتخصص في ترجمة كتب إقليدس وأرخميدس وبطلميوس. كذلك قام قسطا بن لوقا البعلبكي بنقل كتب كثيرة من اليونانية إلى العربية، أحصاها ابن النديم بخمسة وثلاثين كتاباً. وقد سبق لقسطا بن لوقا هذا أن رحل إلى بلاد الروم في طلب العلم وكان عالماً باللغات اليونانية والسريانية والعربية. ولم يكن غريباً أن يُعنى الكندي، أوَّلُ مَشَّائي العرب، بالرياضيات والفلك والكيمياء، فَقَد عاصرَ هؤلاء المترجمين وعاش معهم.

ويبدو أن الترجمات السريانية لكتب بقراط وجالينوس لم تكن دقيقة ولا واضحة. ولما بدأ العرب الترجمة نقلوا عن السريانية بعض هذه الترجمات. ولا يخفى أن الترجمات المزدوجة كثيراً ما تدعو إلى الغلط والغموض. ولم يلبث العرب إلا قليلاً ثم عرفوا ما في الترجمات السريانية من ضعف، فعدلوا عنها وأقبلوا على الكتب اليونانية ينقلونها إلى العربية مباشرة. وقد كان ذلك منهم أمراً في غاية الحصافة والحرص على سواء الصراط. ثم كان ما صنعه حنينُ بن إسحاق أمراً سديداً كذلك. فقد أتقن اليونانية على أهلها، وأتقن العربية على خير علمائها، وأتقن الطب إتقاناً صالحاً. ومن أجل ذلك جاءت ترجمته لبُقراط وجالينوس ترجمةً صحيحةً مفَهُوَمة. ولم يحدث مثل ذلك في صقلية والأندلس، حين قام بعض المترجمين بنقل الكتب العربية إلى اللاتينية دونما تمكُّن من اللغة ولا العلم، فجاءت ترجمتهم مشوَّهة مملوءة بالخطأ.

وقد نبّه على ذلك الجاحظ في كتاب «الحيوان»[٥] فقال: «ثم قال بعض من ينصرُ الشعرَ ويَحُوطُهُ ويَحْتَجُّ له: إن الترجمان لا يؤدي أبداً ما قال الحكيم، على خصائص معانيه، وحقائق مذاهبه، ودقائق اختصاراته، وخفيَّات حدوده، ولا يقدر أن يوفّيها حقوقها، ويؤدِّي الأمانة فيها، ويقوم بما يلزم الوكيل ويجب على الجَرِيّ؛ وكيف يقدر

على أدائها وتسليم معانيها، والإخبار عنها على حقّها وصدقها، إلا أن يكون في العلم بمعانيها، واستعمال تصاريف ألفاظها، وتأويلات مخارجها، مثلَ مؤلف الكتاب وواضعه. فمتى كان رحمه الله تَعالَى ابنُ البِطريق، وابنُ ناعمة، وابنُ قرَّة، وابنُ فِهريز، وثِيُفيل، وابنُ وُهيلى، وابنُ المقفَّع، مثل أرسطاطاليس؟ ومتى كان خالد مثل أفلاطون؟».

ثم قال: «ولابدَّ للترجمان من أن يكون بيانُه في نفس الترجمة، في وزن علمه في نفس المعرفة؛ وينبغي أن يكون أعلم الناس باللغة المنقولة والمنقول إليها، حتى يكون فيهما سواءً وغاية. ومتى وجدناه أيضاً قد تكلّم بلسانَيْن، علمنا أنه قد أدخل الضَّيْمَ عَلَيهما، لأن كُلَّ واحدة من اللغتَيْن تجذب الأخرى وتأخذ منها، وتعترض عليها. وكيف يكون تمكُّن اللسان منهما مجتمعتَيْن فيه كتمكُّنه إذا انفرد بالواحدة؟ وإنما له قوة واحدة، فإن تكلّم بلغة واحدة استُفرغت تلك القوة عليها. وكذلك إن تكلّم بأكثر من لغتين، على حساب ذلك تكون الترجمة لجميع اللغات. وكلما كان الباب من العلم أعسر وأضيق، والعلماء به أقل، كان أشدَّ على المترجم وأجدرَ أن يخطئ فيه. ولن تجدَ البتَّةَ مترجِماً يفي بواحدٍ من هؤلاء العلماء». كذا قال.

* * *

ما يهمُّنا أن علماءَ هذه الأمة وقادتَها اتَّفقوا على ضرورة نقل هذه الكتب إلى العربية، ولم يخطرْ ببال أحد منهم – في ما نعلم – أن يأمر بنسخ هذه الكتب بلغاتها الأصلية نسخاً متعددة، تكون في متناوَل طلاب العلم، كما لم يخطرْ ببال أحد منهم – في ما نعلم أيضاً – أن يأتي بأساتذة من السُّريان أو اليونان، يُلْقُونَ على طلابهم العرب دروساً في هذه العلوم باللغة السُّريانية أو اليونانية، بَلْهَ أن يقوم أساتذةٌ من العرب بتدريس تلامذتهم هذه العلوم بالسُّريانية أو اليونانية... بل إننا لنزعُم أنْ لو جَمَحَ الخيالُ بأحد الناس فدعا إلى مثل ذلك، لظنَّه الناس جميعاً مَمْرُوراً أو مُوَسْوِساً أو مَخبُولاً، ولأودعوه بيمارستاناً من بيمارستانات المجانين. أما العقلاءُ فإنما يدعون إلى نقل هذه العلوم بالترجمة المجوَّدة إلى لسان العرب، بحيث يستطيع الناس جميعاً قراءتَها

وفهمَها واستيعابَها والاستفادة منها. ولست أعني بالعقلاء عقلاءَ ذلك العصر وحده، فهذا عاقلٌ من عقلاء عصرنا هذا، وهو الأستاذ الكبير أحمد حسن الزيات طيَّب الله ثراه، يقول في رسالة بَعَثَ بها قبلَ نصف قرن إلى وزير المعارف المصرية آنذاك:

«إنَّ العلوم اليوم أوروبيةٌ وأمريكيةٌ ما في ذلك شك، وإن الفروقَ التي باعَدَتْ بين الشرق والغرب في مدلول الإنسانية الراقية إنما يجمعُها كلها لفظ العلم. وهذا العلم الذي يسخِّر السماوات والأرض للإنسان الضعيف، ويذلِّل القطعانَ الملايينَ للراعي الفرد، سيبقى غريباً عنا ما لم ننقلـه إلى ملكنا بالتعريب، ونعمِّمْه في شعبنا بالنشر، ولا يمكن أن يصلنا به أو يدنينا منه كثرة المدارس ولا وفرة الطلاب، فإنَّ من الـمُحال أن ننقل الأمة كلها إلى العلم عن طريق المدرسة، ولكنَّ من الممكن أن ننقلَ العلم كلَّه إلى الأمة عن طريق الترجمة!».

«فالترجمةُ إذَنْ هي الوسيلةُ الأولى لدفع القصور عن اللغة، وسدِّ النقص في الأدب، وكشف الظلام عن الأمة... لذلك أرى أن تُنشأ دارٌ للترجمة مستقلّة... يكون لها من جلالة القَدْر ونباهة الذكر ما للجامعتَيْن... ثم يُختار لها مئتان على الأقل من المترجمين النابغين في لغتهم وفي اللغات الأوروبية الثلاث، ينقلون الآداب الأجنبية نقلاً كاملاً صحيحاً، فلا يَدَعون علماً من أعلام الأدب والعلم والفن والفلسفة إلا نقلوا كتبه ونشروها... فإذا فَرَغَتْ [دار الترجمة] من ترجمة الموجود فُرِّغَتْ لترجمة المستجدّ، فلا يكون بين ظهور الكتاب في أوروبة وظهورِه في مصر إلا ريثما يُتَرْجم هنا ويُطبع... على أن ما يُنفقُ في سبيل هذا العمل العظيم يقلُّ مهما كَثُرَ في جانب ما يؤتيه من تجديد اللغة، وتطعيم الأدب، وتعريب العلم، وتعميم الثقافة، وتدعيم النهضة، وتيسير القراءة، وتشجيع القارئ...».

وموقفُ الأستاذ الزَّيات هذا، لا يختلف عن موقف خالد بن يزيد، أو المنصور، أو الرشيد، أو المأمون، أو علماء هذه الأمة في جميع العصور، إذْ لا يخالف عاقلٌ في أنَّ من المحال أن ننقل الأمة كلها إلى العلم عن طريق المدرسة، ولكنَّ من الممكن أن ننقل العلم كله إلى الأمة عن طريق الترجمة.

ثُمَّ إن للموضوع بُعْداً تربوياً لا يقلُّ عما تقدَّم شأناً وخطراً. فلو أنَّ سائلاً سألك: ما القراءة؟ لكان جوابُك: إنها الفهم والاستيعاب. فليست القراءة مجرَّدَ عملية بصرية، ولكنها كما يقول كارول Carroll «عمليةٌ تتطلب معلومات مرئية ومعلومات لا مرئية non-visual. أما المعلوماتُ المرئية فتأتي من الصفحة المطبوعة، وأما المعلوماتُ اللامرئية فتأتي من الدماغ». وهذه المعارفُ اللامرئية تتمثل في حقيقة الأمرُ في نوعين من المعارف، يستمدُّ القارئُ معظمَها من ثقافته، ونعني بهما: تلك التي اختزنَها المرء منذ صغره، وأضاف إليها من تجاربه وتعلُّمه، وتلك المتعلقةُ بالنظام اللغوي لديه. فما يضفيه القارئ على النص من خبرته التعليمية، يحدِّدُ إلى حد بعيد ما سوف يكتسبه هذا القارئ من النصِّ الذي بين يديه. فالمعنى – كما يقول أوغستاين وتوماس Augstein & Thomas– «ليس موجوداً على الصفحة بنفسه، ولكنه يتولَّد عليها من مادة خام مستقاة من خبرات القارئ». وهذا التولُّد – كما يقول ويدوسون Widdowson– «عمليةٌ ديناميكيةٌ تتخلَّق فيها المعاني أولاً بأول».

والذي يدرسُ نصاً علمياً بغير لغته، يتعاملُ مع مفردات النص مفردةً مفردة، باذلاً جهده في فهم كُلٍّ منها على حِدَة بغضِّ النظر عن سياقها. فَهُوَ ينصرف إلى دراسة تفاصيل العبارة، ولكنه يُخفق في أن يستخرج المعنى الكامن في الجملة ككل. إنه – كما يقال – يرى الشجرة ولكنه لا يُبصر الغابة. ويزيدُ الأمرَ سوءاً، أنَّ مثل هذا الدارس يكون بطيءَ القراءة من جرَّاء ذلك، وذلك ضربٌ جديدٌ من الإعاقة يَنْضافُ إلى ما سبق. والحقُّ أن إجهادَ الذهن في فكِّ الحرف – إن صح التعبير – ينوءُ بالذاكرةِ القصيرةِ الأمد، وبذلك يخرُجُ القارئُ من قراءته كأنْ لم يقرأ.

ليس غريباً بعد ذلك أن نرى الأممَ المتقدِّمة بلا استثناء، تُصرُّ على أن يتعلَّمَ المرءُ بلغته التي ارْتَضَعَ لِبانَها مع لَبَن أُمِّه. فَقَد صحَّ عندها جميعاً أن الطالب يتلقَّى العلم تلقِّياً أفضلَ بلغته الأم، وأن الأستاذ يوصِّل إليه المعلومةَ توصيلاً أفضلَ بلغته الأم كذلك، وأنَّ الاثنين يتمكنان تعلُّماً وتعليماً من التواصل والتفاعُل والإبداع بدرجة أنْجَعَ، بتلك اللغة السارية عميقاً في عروقهما، بعيداً عن تشتُّت الذهن وتمزُّقه بين دَفْق المعرفة الجديدة ومغاليق اللغة الغريبة، وبمنأىً عن عقدة الدُّونيَّة والاسْتِلاب والاغتراب، المتمثلة في ربط

العلم باللغة الأجنبية، وربط تَوَافِهِ الحياة اليومية باللغة القومية. كما صحَّ عند هذه الأمم المتقدمة أنَّ العالم لن يستمع إلى أمة تتحدث بلسان غيرها - كما قال ذلك الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا ميتران لشعبه المتقدم المتعلم قبل سنين - وأن العلمَ والثقافةَ لن يُستَنْبَتَا في أرض بغير لسانها، وأنَّ التاريخ لم يسجِّلْ قط أن أمة من الأمم حقَّقت التنمية والتقدم الحضاريَّ الحقيقي بلغة غيرها من الأمم(٦).

فاستعمالُ لسان الأمة لابُدَّ منه من أجل البَيان، الذي ذكره الله سبحانه في مقدمة سورة الآلاء والنعم التي أنعم بها على عباده... سورة الرحمن... وقد نَقَلَ الجمالُ القاسميُّ في «محاسن التأويل» ما قاله الأصفهانيُّ في «الذريعة» : «... قال عز وجل: ﴿خَلَقَ الإنسان ، عَلَّمَه البَيان﴾ ولم يقل: ﴿وعَلَّمَه﴾، إذ جَعَلَ قولَه ﴿عَلَّمَه﴾ تفسيراً لقوله ﴿خَلَقَ الإنسان﴾، تنبيهاً أنَّ خَلْقَهُ إياه هُوَ تخصيصُه بالبيان، الذي لو تُوُهِّمَ مرتفعاً كانت الإنسانية مرتفعة...» وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿وما أرسلنا مِنْ رسولٍ إلا بلسان قومِهِ ليبيِّن لهم﴾ فاللسان القوميُّ هو لسانُ التبيين.

*

إنَّ اكتسابَ أمة لِعِلْمِ عصرها يمرُّ - كما يقول الأستاذ عثمان سعدي(٧) - بثلاثة مراحل: مرحلة المضغ، ومرحلة الهضم، ومرحلة التمثُّل assimilation. وإذا كان يمكن لأمة من الأمم أن تمضغ علمَ عصرها بلغة أجنبية، وأن تهضم إلى حدٍّ ما هذا العلم بلغة أجنبية، إلا أنها لا تستطيع أبداً أن تتمثَّل علمَ عصرها إلا بلُغتها الوطنية. ولم يتمثَّل أجدادُنا علمَ عصرهم، إلا بعد أن نقلوه إلى لغتهم، وعلَّموه بها في مدارسهم حتى تمثَّلوه، ثم أبدعوا علمَهم الذي استقاهُ الغربُ منهم في ما بعد عن طريق الترجمة كذلك.

وقَدْ أسلفتُ القول في صدر حديثي هذا، أنَّ إنسانَنا العربيَّ الحديثَ قد تحوَّل إلى نوع من الفَيْرُوس الحضاري، يعيش على بركات عملاق الحضارة، ولا يستطيعُ أن ينهضَ بنفسه. وذكرتُ أنَّ أيَّ خلية من خلاياه تحاولُ أن تفعل شيئاً يوحي بإمكان أن يعيش مستقلاً عن ثويِّه الذي يتطفَّل عليه، تصبح مَحَطَّ استهجان واستنكار من سائر

خلاياه... وأنه حتى لو أُتيح لهذه الخلايا الصاحيَة أن تنجوَ من استهجانه واستنكاره، فإنَّ العملاقَ الحضاري لا يلبث أن يبطِشَ بها ويعاجلَها بضَرَبات قاسيَات قاضيَات.

وقَدْ حَدَثَ مثلُ هذه الصحوة الرائعة في مصر، في الربع الثاني من القرن الماضي، يومَ أَسَّسَ محمد علي في أبي زعبل أولَ مدرسة للطب الحديث سنة سبع وعشرين وثمانمئة وألف. وكان أوَّلَ ناظرٍ لها هُوَ الطبيبُ الفرنسيُّ العالمُ أنطوان كلوت، أو «كلوت بك» كما صار يُدعى بعد ذلك. وقَدْ كان رأيُ «كلوت بك» أن التعليمَ ينبغي أن يكونَ بالعربية، «لأن التعليمَ بلغة أجنبية - على حدِّ قوله - لا تحصل منه الفائدة المنشودة، كما لا ينتجُ عنه توطين العلم أو تعميمُ نفعه»[٨]. للّه درُّ هذا الرجلِ العظيم ما كان أثقبَ نظره، وأصوَبَ رأيه، وأخلَصَه لحقِّ العلم عليه إخلاصاً لا تكدِّره شائبةٌ من شوائب العصبية لقومه ولسانه. بل ما كان أعلى هِمَّتَه، وأَقْدَرَه على النهوض بتحدٍّ عجيب. فقد كانت الكتب المدرسية التي بين يديه كلها فرنسية، والأساتذة أكثرهم فرنسيين. وكانت المشكلة الأولى هي الترجمة إلى العربية. و لم يجدوا مصرياً يُتقن لغةً أوروبيةً إلا رجلاً من آل عَنْحُوري وهو سوريٌّ يعرف الإيطالية فقط. فترجموا له الكتبَ الفرنسية إلى الإيطالية أولاً، ثم قام هُوَ بترجمتها من الإيطالية إلى عربيته الركيكة، وكُلِّفَ عالمٌ من الأزهر هو الشيخ مُحَمَّد الهَوَّاريّ، يعاونه آخرون بتهذيبها وصقلها. وكان عدد الكتب المترجمة اثنَيْن وخمسين كتاباً. أما الدفعةُ الأولى من تلاميذ المدرسة الجديدة فَقَد اختيروا من بين طلبة الأزهر، وكان الأساتذة يُلْقُون المحاضرات بالفرنسية، ويقوم تراجمةٌ بترجمتها ترجمةً فورية. و لم يغفلْ كلوت بك عن أهمية إتقان لغة أجنبية كلغة مُتَابَعَة وتَعَلُّم لا كلغة تعليم، فأَمَرَ بتعليم الطلاب اللغةَ الفرنسية وعَهِدَ بذلك إلى المسيو أوتشيلي.

وفي سنة اثنتين وثلاثين ثارَتْ فتنةٌ أكاديمية، عندما أشاعَ أحدُ أعداء كلوت الفرنسيين، وهو الدكتور هامو عميد كلية الطب البيطري في باريس، أنَّ كلوت يسرِّبُ أسئلة الامتحان لطلبة مدرسته الجديدة قبل الامتحان. فما كانَ من كلوت بك إلا أن أوفدَ إلى باريس مجموعةً من اثني عشر خريجاً من خريجي مدرسته، معمَّمين مقفطَنين، حيث امتحنهم نخبةٌ من أبرز علماء فرنسا، وكانت أسئلةُ الأساتذة وإجاباتُ

الطلبة كلها باللغة الفرنسية. وانتهت المواجهةُ بخطبة عَصْمَاءَ ألقاها الطبيب الأشهر «دوبويتران»، هنَّأ فيها كلوت ومدرستَه وتلاميذَه بالمستوى الرفيع الذي حقَّقوه. وبقي طلاب هذه البعثة في فرنسا لاستكمال دراساتهم حتى يعودوا إلى وطنهم ويقوموا بالتدريس بلغتهم، ويُترجموا الكتب الأجنبية إلى العربية[٨].

وقَدْ قامَ الأساتذة المصريون الرُّوَّاد بترجمة معجم فرنسي في المصطلحات الطبية إلى العربية يعاونهم عددٌ من المصحِّحين المتعمِّقين في العربية، واستخرَجوا من «القاموس المحيط» كُلَّ ما يدل فيه على مرض أو نبات أو حيوان أو معدن، وأدخلوا من ذلك طائفةً من المصطلحات في المعجم؛ وكُلِّفَ من بين المصححين محمدُ بن عمر التونسي باستخراج ما في «قانون» ابن سينا و «تذكرة» داوود الأنطاكي من التعريفات وضمِّ ذلك إلى المعجم.

وبعدَ عشر سنوات من إنشائها، نُقلَتْ مدرسة الطب المصرية إلى قصر العيني، وأصبحَ عددُ طلابها خمسَمئة. وفي السنة التالية أُنشئت مدرسةٌ للقابلات. وبَلَغَ عددُ خريجي مدرسة الطب في عهد محمد علي ألفاً وخمسمئة طبيب. أما الكتبُ الطبيةُ المترجمةُ إلى العربية فقد بلغت ستة وثمانين كتاباً، طُبعت بمطبعة بولاق بمعدَّل ألف نسخة من كُلِّ كتاب، وأرسلَ الكثيرُ منها إلى اسطنبول والجزائر وتونس ومراكش والشام وفارس.

ثم وَقَعَت الواقعة، وسَيطَرَت القناصلُ ابتداءً من أواخر عهد محمد علي، فلما هَلَكَ وتولَّى بعدَه عبَّاس، أُصيبت المدرسة الطبية بنكسة، إذْ حاول عباس أن يهدمها بناء على نصيحة بعض القناصل. واستقال كلوت سنة تسع وأربعين، ومرَّت المدرسة تحت إدارة ألمانية، ثم أخرى إيطالية، وتَدَهْوَرَتْ فأغلقها سعيد عندما تولى الحكم، ثم أعادَها يحاول إصلاحَها، وبدأ يُوفد البعثات إلى أوروبا ثانية.

وفي عهد إسماعيل عادَ للمدرسة مجدُها، فتولَّى رئاستَها الدكتور محمد علي البقلي باشا، بين عامَيْ ثلاثة وستين وتسعة وسبعين، وأصبحَ التعليم كلُّه بالعربية، والأساتذةُ عدا واحداً كلهم مصريين. وأُنشئت مجلةٌ طبيةٌ شهريةٌ هي أوَّلُ مجلة طبية صَدَرَتْ

باللغة العربية بل أوّلُ مجلة باللغة العربية على الإطلاق، تُطبع بمطبعة بولاق الأميرية، سمّوها «اليَعْسوب»، أي ملكة النحل، وكان شعارُها: ﴿يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس﴾.

ثم جاءت الطامَّة، واحتلَّ الإنكليز مصرَ سنة اثنتين وثمانين، ولم يلبثوا – سنة سبع وثمانين – أنْ حوَّلوا لغة التعليم إلى الإنكليزية وجعلوها بإشراف مدير إنكليزي.

ولم يَكُنْ ذلك كما يزعُمُ بعضهُمْ بسبب تفشّي الفساد في تلك المدرسة وتَدَهْوُرِ حالها، إذْ لو كان ذلك حقاً لتمَّ إصلاحُها بتطهيرها من الفساد. ولكنها ضربةٌ جديدةٌ من ضربات الجالوت البغيض، للقضاء قضاءً ماحقاً على هذه الصَّحوة الوليدة، ولا أدلَّ على ذلك من أن الإنكليز أرغموا علي باشا مبارك بعدَ عامَيْن على جعل لغة التعليم في المدارس المصرية كلها هي اللغة الإنكليزية. وكان هذا التحوُّلُ بلغة التعليم إلى لغة المستعمر بدايةَ الـهَدْم الذي استمرَّ ولم يَقف. واقرأْ إن شئتَ ما نشرته جريدةُ الأهرام في عددها يوم السابع عشر من مارس سنة سبع وتسعين وثمانمئة وألف (١٨٩٧): «قضي الأمر، وصَدَرَ الأمرُ العالي بتعيين المستر دنلوب سكرتيراً عاماً لنظارة المعارف. وقَدْ شرع المستر دنلوب بعد الاتفاق مع جَنَاب اللورد كرومر، في هَدْم الدراسة الثانوية التي هي أعظمُ أركان المعارف».

ومن الغريب أن اليابانيين أوفدوا إلى مصر في القرن الماضي بعثةً مكثت فيها أسابيع، دَرَسَتْ خلالها تجربةَ محمد علي، ثم عادَتْ لتطبِّقها باليابان، وكما فَعَلَ محمد علي أوفدَ اليابانيون طلاباً إلى أوروبا عادوا لبلادهم فعلَّموا ما تعلَّموه، باليابانية. وبفضل هذه اللغة اليابانية التي تُعلَّمُ بها جميعُ المعاهد والكليات باليابان، وتُحَرَّرُ بها جميعُ الأبحاث وتُدارُ بها مراكز البحث، استطاع اليابانيون أن يتمثَّلوا علمَ عصرهم وتكنولوجية عصرهم، وأن يُصبحوا في مقدمة دول العالم علماً وتقانةً، فأصبحوا هم المنتصرينَ حقاً بعدَ هزيمتهم العسكريَّة الماحقة.

وإذا استعرَضْنا قائمةَ الأمم، فإنّنا نجد أنّ تلك التي تمثّلت علمَ عصرها هي التي تَسُودُ فيها لغاتُها القومية على سائر مَرَافق حياتها، حيث يُكتسب العلم ويُمارَسُ البحثُ العلميُّ بها، (كاليابان، والصين وكوريا، وتايوان، وأندونيسيا، بل وإسرائيل).

لقد دخل الهندَ علمُ العصر قبل أن يدخلَ الصينَ بأكثرَ من قرنَيْن، لكنَّ الهندَ متخلّفةٌ الآن عن الصين بعَشَرَات السنين، والسَّببُ في ذلك لُغوي. فاللغةُ الإنكليزية مازالَتْ لغةَ العلم والتكنولوجيا والإدارة في الهند، بل اللغةَ المشتركةَ بين طوائف الهنود، ولم تستطع الهند حتى الآن تمثُّلَ علم عصرها، لأن التمثُّل لا يكون إلا باللغة الوطنية، كما أنها عجزت عن تكوين مجتمع هندي بنسيج اجتماعيٍّ منسجم، لأن ذلك لا يكون إلا باللغة الوطنية كذلك.

وكانت الصينُ في وضع شبيه بالوضع الهندي حيث تسودُ الإنكليزية جامعاتها، وتمزّق شعوبَها مئات اللغات المحلّية، إلى أن جاء ماو تسي تونغ سنةَ تسع وأربعين، فاتّخذ أهم قرار ثوري وهو اعتمادُ اللغة الخانيَّة (لغة بكين) لغةً رسمية وحيدة بالبلاد، فعمَّمها من خلال نشر التعليم ومَحْو الأمّية، واستطاع بذلك أن يُوجد الخيط الذي يكوِّن للمجتمع الصيني لُحْمَتَه، وتُعتبر الصين الآن قمةً من قمم النمو، تتهافت عليها الاستثمارات العالمية، ويُتوقع لها أن تحتلَّ، بعد سنوات، المرتبة الثانية، بعد الولايات المتحدة الأمريكية في القوة الاقتصادية، لأنه من البديهيات، المسلَّم بها عالمياً، أن التنميةَ الناجحةَ لا تكون إلا باللغة الوطنية، ومن يَزُرْ أمريكا يَجِدْ أسواقها مُغرقةً بالبضائع الصينية المُنْتَجة باستثمارات أمريكية[٧].

وقد استعمرَ الفرنسيون الفيتنامَ أكثرَ من ثمانين سنة، كان كُلُّ شيء بها يدورُ بالفرنسية، فقد ألغوا الفيتنامية من الاستعمال الرسمي. وما إن تولّى هو تشي مينه قيادَها، حتى ألغى بجرَّة قلم اللغةَ الفرنسية من الحياة الفيتنامية، وفَرَضَ الفَتْنَمَةَ الشاملة بلغة شبه بدائية، تعتبر من أفقر لغات العالم، فقد أمر، في السنة الأولى لاستقلال البلاد، بالفَتنمة الفورية الشاملة. وسارعَ إليه مذعورين أساتذةُ كلية الطب، وعقدوا اجتماعاً معه دام ست ساعات، حاولوا إقناعه فيها بإعفاء كليَّتهم من الفَتنمة لسنوات، بحُجَّةِ

أنهم، لا هُمْ ولا طَلَبَتُهُمْ يُحسنون اللغةَ الفيتنامية. وفي نهاية الاجتماع حَسَمَ القائدُ الموقفَ بما يلي: «يُسمح لكم - استثناءً - هذه السنة أن تُدَرِّسوا بالفرنسية، على أن تَدْرُسُوا، في خطٍّ مُوازٍ، أنتم وطَلَبَتُكُم الفيتنامية، بشرط أن تُجرى الامتحانات في نهاية السنة وفي سائر سنوات التدريس باللغة الفيتنامية، وأن يكون التعليم في السنة المقبلة وفي سائر السنوات بلغتنا»(٧).

وقد استطاعَ الفيتناميون، وهم يمارسون التعليم بلغتهم خلال السنوات العشر الأولى من استقلالهم، أن يَنْحتوا مليونَيْ كلمة ومصطلح، ولنتصوَّرْ مدى فقر اللغة التي يدخل في قاموسها مليونا كلمة في عشر سنوات، واستطاع رجال التربية الفيتناميون خلالَ هذه الفترة الزمنية القصيرة، أن يُترجموا أمَّهات المراجع العلمية، وأن يؤسِّسوا دَوْرِيَّات في سائر التخصُّصات بلُغَتهم. واستطاعَ الطبُّ الـمُفْتَنَمُ مواجهةَ أهوال العدوان الأمريكيِّ ومعالجةَ آثار أسلحةِ الدمار الشامل، واستطاعت الهندسةُ الـمُفَتنَمَةُ أن تبنيَ الجسورَ المموَّهة لتصرفَ الطيرانَ الأمريكي عن الجسور الحقيقية، وأن تَزرَع في كُلِّ شبر من أرض الفيتنام مخابئَ للوقاية من شظايا قنابل الطائرات، واستطاعَ العلم الـمُفَتنَمُ أن يُعالج ويَشفي سبعمئةَ ألف مُنْحَرِف، ما بين مُومس، وشاذٍّ جنسياً، ومُدْمن للمخدِّرات والـمُسْكِرات خلَّفهم الجيشُ الأمريكيُّ بعد رحيله(٧).

وقُلْ مثلَ ذلك في تلك النُّمور الآسيوية، ومن بينها النمران الإسلاميان أندونيسيا وماليزيا... تلك التي قفزت من حضيض التخلف إلى أوج التقدُّم، وغَزَت الدول المتقدمة بإنتاجها الراقي ونمائها الـمُعْجِب.

ولو شئنا أن نُوَاصلَ ضَرْبَ الأمثالَ لَطَالَ بنا الأمد، ولكنِّي أريد أن أختمَ هذه الأمثلة بمثال واحد.

لقد كانت الإرهاصةُ الأولى للدولة التي استطاع اليَهُود فَرْضَها في بلادنا، هي إنشاءَ الجامعة العبريَّة اللسان في الربع الأول من هذا القرن. ومازال مظهرُها الحضاري هو هذه الجامعة نفسها التي يدرِّس فيها العلوم بالعبريَّة أساتذةُ العلم العالميِّ الإنكليزيِّ والفرنسيِّ والألمانيِّ والروسيِّ من اليَهُود... لم يُريدوه بلغة من هذه اللغات، ولو أرادوه

لكان ذلك – في حساب المشقّات والجهد – أيسرَ وأدنى، ولكنهم كانوا ينظرون إلى بناء حضارة، وإلى إنشاء الإنسان الذي يقف على قدميه! فماذا كانت النتيجة من حيث ما نحن بصدده؟

تشير الدراسات الإسرائيلية[٩] إلى أن الباحثين الإسرائيليين نَشَروا في عَقدٍ واحد ما يقارب ستةً وسبعين ألف بحث علمي، مقابل حوالي أربعة وأربعين ألف بحث للعرب مجتمعين، أي بمعدَّل واحد وثلاثة أرباع إلى واحد. أما عدد المقالات المنشورة منسوبة إلى كُلِّ عشرة آلاف مواطن، فإنَّ إسرائيل تحتلُّ المرتبةَ الأولى في العالم، إذ تنشُر ما يعادل مئة وتسع مقالات علمية لكل عشرة آلاف مواطن، ثم تأتي بعدها سويسرا ثم السويد ثم الولايات المتحدة... وهذه الدولُ جميعاً وما يليها من دول المقدمة، تتَّخذ من لغتها الوطنية وعاءً للتعليم والتعلُّم والبحثِ العلمي.

*

أيها السادة الأجلاء،

لم يكنِ الغرض من هذا الحديث أن يكون حديثاً مستوعِباً، ولو أُريدَ له ذلك لكانَ الأمرُ محالاً، وإنما كان الغرضُ منه أن يلمسَ موضوع أهمية الترجمة في نشر العلم ورَفْع مستوى التعليم لمساً رفيقاً، ويَدَعَ للمناقشة أمرَ إغناءِ هذا الموضوع.

من أجل ذلك أعتقد أنَّ عليَّ أن أختتم القولَ مُلَخِّصاً ما أردتُ قولَه في عدَّة نِقاط:

(١) أنَّ من الضروري قبلَ كُلِّ شيء أن نَدْرُسَ عدداً من تجارب الأمَم في موضوع الترجمة. وقد عرضت إلى عدد منها، في مقدمتها ما فعله علماؤُنا، يوم قاموا بذلك في وقت بلغت فيه أمَّتهم نُضْجَها الثقافيَّ والعلمي، مما مكَّنهم من أن يقفوا من الحضارات الأخرى لا موقفَ الزَّبون الذي يَسْتَوْرد الأفكارَ والمعلومات، ولا موقفَ التلميذ الصغير الذي يَتَلَقَّن كُلَّ ما يقال له دون إعمال الفكر أو تقليب النظر، وإنما موقفَ الدارس الناضج الذي تبيَّن له الرُّشدُ من الغَي، والغَث من السمين، والصالحُ من الطالح. ومن أجل ذلك تخيَّر من هذه الحضارات ما ظنَّ أنه بحاجة إليه ونَقَلَهُ إلى لسانه على أيدي أناس

أتقنوا اللغتَيْن والموضوعَ العلمي جميعاً، ثم محّص ما فيه واستفادَ ممّا قَبِلَتْهُ ثقافتُهُ ونَبَذَ ما أبَتْه ورَفَضَتْه.

ولكنَّ الترجمةَ في القرن العاشر، غيرُ الترجمة في القرن التاسع عشر، وغيرُهما على مشارف الألف الثالثة. ولاشكَّ أن كَمَّ المعلومات المتفجِّرة، وقنوات الاتِّصال المتشابكة، ولغةَ الجرائد والإعلام، وتقنيات الحاسوب والأقمار الصناعية السوَاتِل والفاكس والبريد الإلكتروني... كلُّها أمورٌ لها انعكاساتُها ومردودُها على حركة الترجمة: كمّاً وكيفاً، إيجاباً وسلباً، حاضراً ومستقبلاً.

(٢) أنَّ تمثُّلَ المعلومة العلمية تمثُّلاً صحيحاً، يتطلَّب تلقِّيها باللغة الأم، وإلا كان التمثُّل منقوصاً بمقدار بُعْد المتلقِّي عن اللغة التي هي وعاءُ المعلومَة. ولما كان تمثُّل العلم ضرورياً للاستفادة منه والإبداع به، فإن اللغةَ الأمَّ هي التي ينبغي أن تكون وعاءَ المعلومَة. ولاشكَّ في أن الترجمة تؤلف في الوقت الحاضر على الأقل، عمودَ عملية نقل العلم. وأقول على الأقل، لأن من الناس من يقول إن الترجمة ينبغي أن تكون وسيلة مرحلية، وأن التأليف باللغة الوطنية ينبغي أن يَحُلَّ مَحَلَّ الترجمة. وهذا طُمُوحٌ محمودٌ أصحابُه، ولكنه بعيدٌ كُلَّ البعد عن واقع هذا العصر. ونَعَمْ، ينبغي أن يبدأ التأليفُ باللغة الوطنية ويتَّسع ويَزْدَهر – والتأليف غير السطو بطبيعة الحال – ولكن هذه المعلومات التي تَنْهَمر وتَتْثَالُ في عصرنا الحاضر بسرعة وكَمٍّ يفوقان الخيال، تستلزم أن تكون الترجمة عمليةً مستمرَّة متواصلة، وأن تظفر بدعم السلطة كما ظفرت ترجمةُ أسلافنا بدعم الخلفاء خالد بن يزيد، وعمر ابن عبد العزيز، والمنصور، والرشيد، والمأمون، وغيرهم، وكما حَظِيَت الترجمةُ من العربية إلى اللاتينية في القرنَيْن الثاني عشر والثالث عشر بدعم ملوك صقلية وإسبانية وغيرهم من حكام الفرنجة.

(٣) أنَّ المقصودَ من الترجمة أن تُنقلَ المعلومةُ نقلاً أميناً مفهوماً، وإلا كان ضررُها أكبرَ من نفعها. وإنا لنرى كثيراً ممّن يُترجم في عصرنا هذا يكون أميناً في نقله، ولكنه يُترجم ترجمة حرفية تجعل المعنى يَسْتَبْهِمُ في أفهام القراء. ومنهم

من يكتبُ ترجمتَه بلُغَةٍ سَلِسَةٍ مفهومة ولكنه لا يكون أميناً في نقله، ويقفز، ويغفل كثيراً مما ورد في النص الأصلي. وكِلاَ المترجمَيْن بعيدٌ كُلَّ البعد عمَّا ينبغي أن يكون. فلابُدَّ للترجمة المستهدَفة إذَنْ من أن تكفُلَ الأمرَين جميعاً، أعني الأمانةَ والإفهام. وليس يَخْفَى أنَّ ذلك يستلزم بذلَ جهود جادَّة على الصعيدَيْن الفرديِّ والرسميِّ، من أجل تكوين المترجمين الصالحين.

(٤) أنَّ قضيةَ المصطلح قضيةٌ بالغة الخطر كبيرة الشأن. وإذا كان من غير الجائز أن يُترك وضعُ المصطلحات الجديدة لرجال الإعلام وحدَهم، فإنَّ من غير الجائز للعلميِّين المختصِّين كذلك أن يُبطئوا بطءَ السلحفاة في صَوْغ المقابل العربي للمصطلح المستجد. وعلى رجال العلم واللغة أن يبتكروا الوسيلة التي تضمن ذلك، فرجالُ الإعلام مشكورون لأنهم يبادرون إلى إيصال المعلومة إلى القارئ ولو بمصطلح مقارب، وهُمْ إن أخطأوا فإنَّهم مجتهدون مأجورون أجراً واحداً إن شاء الله، ولكنَّ أهل العلم غير معذورين. وأنا على يقين من أن موضوع المصطلحات سيُناقش بفضلٍ تفصيلٍ في هذه الندوة، ولا أشكُّ في أن منهجية وَضْع المصطلح وقضيةَ توحيده، ستَحْظَيَان بما تستحقّانه من اهتمام.

وبعد، فإني أستميحكم أن أختم ببعض ما أسلفتُ الاستشهادَ به، معتذراً عن التكرار، وأعني بذلك ما قاله الأستاذ الزيّات رحمه الله:

«هذا العلم الذي يسخِّر السماوات والأرضَ للإنسان الضعيف، ويذلِّلُ القطعان الملايين للراعي الفرد، سيبقى غريباً عنا ما لم ننقُلْه إلى ملكنا بالتعريب، ونعمِّمْه في شعبنا بالنشر، ولا يمكن أن يصلنا به أو يُدنينا منه كثرةُ المدارس ولا وفرةُ الطلاب، فإن من الـمُحال أن نَنْقُلَ الأمةَ كلَّها إلى العلم عن طريق المدرسة، ولكنَّ من الممكن أن نَنْقُلَ العلمَ كلَّه إلى الأمة عن طريق الترجمة».

والله المستعان.

*

مراجع وتعليقات

(١) رسالةٌ في الطريق إلى ثقافتنا، للأستاذ محمود محمد شاكر، كتاب الهلال، العدد ٤٤٢، أكتوبر ١٩٨٧. وهو كتابٌ ينبغي أن يقرأه كلُّ أحد.

(٢) أباطيل وأسمار، للأستاذ محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٧٢م.

(٣) ودخلت الخيل الأزهر، للأستاذ محمد جلال كشك، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٩٠.

(٤) أثر العرب والإسلام في النهضة الأوروبية، للأستاذ إبراهيم بيومي مدكور وآخرين، الشعبة القومية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.

(٥) كتاب الحيوان للجاحظ، بتحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون، دار إحياء التراث العربي، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٣٨٨هـ ١٩٦٩م.

(٦) التعريب الجامعي وحتمية المقاربة الميدانية، للأستاذ الدكتور محمد جابر الأنصاري، رسالة الخليج العربي، القاهرة، ١٩٨٨.

(٧) التعريب الشامل ممكن وفي كل المجالات للأستاذ عثمان سعدي، جريدة الشرق الأوسط العدد ٦١٠٥، ١٩٩٥.

(٨) ملاحظات على حركة الترجمة وتعريب الطب من حنين بن إسحق إلى كلوت بك إلى الحاضر، للأستاذ الدكتور أبو شادي الروبي، القاهرة ١٩٩٣.

(٩) في أسباب قصور البحث العلمي في العالم العربي، للدكتورة منى فياض، جريدة الحياة، العدد ١١٩٠٧، ١٩٩٥.

* * *

٨

أربعون عاماً مع المصطلح (*)

هُنَّ بضعٌ وأربعونَ سنةً في ركاب المصطلح...

بَدَأْنَ في النّصف الأوّل من عَقْد الخمسين من هذا القرن، يوم كنتُ أسْفِرُ بين عَلَمَيْن شيخَيْن من أعلام المصطلح العلمي في هذا العصر، هما أستاذايَ الدكتور مرشد خاطر وأبي الدكتور أحمد حمدي الخياط. وكانا في تلك الحقبة كهلَيْن يَطَآن أعتابَ الشيخوخة. وكانا يعملان في إعداد موسوعتهما التي أسمَيَاها «معجم العلوم الطبية». وكان يصعبُ عليهما أن يجتمعا كثيراً لمناقشة ما يَضَعان من مصطلح، فكنتُ — كما قلتُ — أسْفِر بينهما، أنقلُ لكلٍ منهما رأيَ أخيه. ثم بدأت أُقحمُ رأيي بين الفَيْنَة والفَيْنَة، وكان إذْ ذاك فجّاً بالغَ الفجاجة، فكانا يصبران عليَّ، ويَحتَفِيَان بما أقول احتفاءَ تعليم لا احتفاءَ قبول. ولكنَّ آراءَ الفتى لم تَلْبَثْ أن تَنَاضَجَتْ وأخذَتْ تنالُ القبولَ شيئاً فشيئاً. وكانا قد فَرَغا أو كادا — مع زميلهما الأستاذ الدكتور صلاح الدين الكواكبي، طيَّب الله ثرَاهم جميعاً — من إعداد الإخراجة العربية لمعجم المصطلحات الطبية الكثير اللغات للدكتور كليرفيل، فكنتُ أَقرأ ملازمَ هذا المعجم الموحَّد الأول بعد طبعها، وأعددتُ قائمةً طويلةً بألفاظٍ ظننتُ أنها أفضلُ في الدلالة على المعنى من بعض ما وضعوه من مصطلحات. ولا تَسَلْ عن فَرْحَةِ الفتى يومَ ارْتَضَوْا جُلَّ ما اقْتَرَحَهُ وألحقوهُ بالمعجم على أنه تصويب.. كانَ ذلك اليومُ في نظره يوماً مشهوداً!

(*) بحث مقدَّم إلى مؤتمر مجمع اللغة العربية في دورته الثالثة والستين عام تسعة وتسعين، بعنوان: «أربعون عاماً مع المصطلح: من البطاقات إلى الـحَوْسَبَة».

ثمَّ نَشَرْتُ سنة ثمان وخمسين كتاباً لي في ثمانين وأربعمئة صفحة، أسمَيْتُهُ «الكيمياء السريرية العامة»، وحاولتُ فيه أن أجدَ أو أضَعَ لكل مصطلح أجنبي مصطلحاً عربيَّ النِّجار يقابله. وقد كان ذلك غايةً في المشقَّة، ولاسيّما في ميدان الكيمياء، وهو ميدان عسير الارتياد، وقَدَّمْتُ - بين يَدَي الكتاب - مقدمةً طويلة في ثماني صفحات أستأذنكم في أنْ أنقل منها ذلك الجزء الذي يتَّصل بالمصطلح:

قلت:

«لا عَجَبَ إذَنْ أن أكون قد جَهَدْتُ جهدي لكي تكون لغةُ هذا البحث عربيةً سليمة، وأن استَعملَ من المصطلحات ما أقرَّه أساتذتنا الأجلَّة في كلية الطب في دمشق، بُنَاة صرح النهضة العلمية القومية في هذا العصر، وإنْ يَكُنْ من جملة المصطلحات ما قد يعتبر جديداً، سعيتُ في وضعه بجهد خاص، وبولَع في اللغة ورثْتُهُ عن أستاذي الوالد رعاه الله، ورأيت أن أعقِّب هذا البحث بدليل لها، واخترتُ منها المقاييس العامة والمفردات التي هي أكثر تداوُلاً، فجعلتُها في بطاقة صغيرة ربطتُها بالكتاب ليسهل الرجوع إليها في كل حين. وإذا كنتُ قد حاولتُ أن أبتعد عن المصطلحات الصعبة أو التي قد يبدو فيها شيء من النُّبُوِّ والتقعُّر لأول وهلة، فإني أعتقد أن هذه الكلمات مهما بدا لنا من غرابتها خيرٌ وأقلُّ عُجمةً من أن نستخدم كلمةً أجنبية في أبحاثنا، ولو أن ذلك لا يبلغ حدَّ التعصب إلى أن لا نستعمل أية كلمة أجنبية على الإطلاق. ولطالما رأينا الناقدين في أوائل هذه النهضة يستهجنون طائفةً من الألفاظ التي استعملها بعضهم لحاجة العصر، ثم دار الزمن دورتَه، فلم يلبث أن هذَّبها الاستعمال واستساغها الذوق فأصبحت مألوفة».

«ولطالما ظنَّ الكثيرون - وأنا منهم - أنَّ هناك ألفاظاً استأثَرَتْ بها اللغاتُ الأجنبية، يضيعُ كُلُّ جهد في البحث عن مقابل لها في العربية، إلى أن أسعدني الحظ مؤخراً، فأظفرني بطائفة من المفردات التي يراها القارئ في أثناء هَذا البحث، وهي تقابل تلك الألفاظ الأجنبية أتمَّ مقابلة».

«وإذا كنتُ قَدْ استبدَلْتُ بعض المصطلحات الجديدة، بكلماتٍ وُضعت قَدِيماً وشاعَتْ وهي في حقيقتها خاطئة، فإنما ذلك لاعتقادي أنَّ الخطأ لا يكون صواباً، وأن الحقَّ حقٌ منذ خلقه الله إلى يوم القيامة، وأنَّ تعارُفَ الناس على الباطل واتِّفاقَهم عليه، لا يكون عُذراً لإبقائه والاستمساك به».

«ولَنْ تَزَالَ هـذه المصطلحاتُ في صَقْـل وتعديـل، حتى تَغْدُوَ في المستقبل أقربَ ما تكون إلى الإتقان والتوحيد إن شاء الله، وتكثرَ الكتب العربية العلمية وتُثمرَ وتزداد».

«وليس يعني التأليفُ بالعربية والتعليمُ بها، إضعافاً لتعلُّم اللغات الحية الأخرى، ولا تأخيراً عن اللحاق بركب العلم الحثيث السير، كما يزعُمُ بعضُ عملاء الاستعمار الذين يسوؤُهم تخلُّص عقليَّتنا وعلومنا من العبودية الفكرية، فهذه العصابةُ الغاصبةُ في فلسطين، قد أخذ علماؤها ينبشون اللغة العبرية التي أكلَ الدهرُ عليها وشربَ وفَعَلَ غير ذلك، ليستخرجوا من دارسها مفردات تُغنيهم عن استعمال الكلمات الأجنبية في الاصطلاح واللغات الأجنبية في التعبير».

«وإنما السبب في ذلك الضعف وذلك التأخر، ضعفٌ في أساليب تعليم اللغة الأجنبيةَ في المدارس من جهة، وعزوفٌ عن التوسُّع فيها من قِبَل الطلاب من جهة أخرى، وليس يقبل عاقلٌ أن يُعالج الخطأ بالخطأ، وأن نضحِّيَ بلغتنا على مزاياها العديدة لتلافي ذلك الضعف وذلك الكسل، وإنما علاجُ ذلك تقويةُ ذلك الضعف، وإنهاضُ الهمة، وتبيانُ أهمية التوسع المقبل والتتبع المستمر. ولعلَّ في إعداد هذا البحث على تعدُّد مصادره واختلافِ لغاتها دليلاً متواضعاً على ما أقول».

انتهى ما أردت اقتباسَه.

*

وعلى الرغم مما قلتُهُ عن محاولتي الابتعادَ عن المصطلحات الصعبة أو التي قَدْ يبدو فيها شيءٌ من النُبُوِّ والتقعُّر، فإنَّ هذا الكتاب - كتابيَ نفسَه - استَعْجَمَ عليَّ عندما أعَدْتُ قراءةَ بعض صفحاته بعدَ حين! ومن هنا بدأت رحلتي مع المصطلح تتماوَج: تستَعْسر أحياناً فأتعصَّبُ للكلمات العاربة بل البائدة لا أرتضي بها بديلاً، وتمشي مستقيمةَ الصَوْب أحياناً لا تزيغ يمنةً ولا يَسْرة، وتجنح أحياناً كثيرة مَجْنَحَ الرُخَص، فأستبيحُ في سبيل الضرورة العلمية أشياءَ لم أكنْ لأبيحَها لنفسي لولا ذلك...

* * *

ثم جاءت خطوةٌ مهمة على دَرْب تعريب التعليم الطبي. فَقَد أَلَّفَ «اتحادُ الأطباء العرب» سنةَ ست وستين لجنةً لتوحيد المصطلحات الطبية، تضمُّ صفوةً من المؤمنين بوجوب التوحيد، المتمكّنين من المعرفة بالطب واللغة، من الأقطار التي فيها كلياتُ طبٍ وطنيةٌ راسخةُ القَدَم، وعَهِدَ إليها أن تنهض بإعداد معجم موحّد للمصطلحات الطبية، يَضُمُّ من الكَلم أكثرَها تداوُلاً في التعليم والتأليف والممارسة، وتجتهدَ فَتَضَعَ لكلٍّ منها لفظاً يقابله من أصلح التعابير.

وقد أحسَنَ الظنَّ بي أعضاءُ اللجنة فألحقوني بهم وضمُّوني إليهم، وبَدَأَتْ بذلك مرحلةٌ جديدة في رحلتي مع المصطلح. وقد مَثَّلت اللجنة في أعضائها مراحلَ التطوُّر الفكريِّ لِوَاضِعِ المصطلح. فقد كان من أعضائها السابقون السابقون الميسِّرون، وأعني على الخصوص أستاذَيْنا الجليلَيْن حسني سبح ومحمد أحمد سليمان، تغمّدهما الله برحمته وأحسن إليهما، كما كان من أعضائها من انضمُّوا حديثاً إلى المسيرة، وأشهد لقد كانوا من أكثر الناس حرصاً على ما يعتقدون أنه سلامة اللغة، وحميَّةً للألفاظ الأصيلة، بل كانوا يُصرُّون ما استطاعوا على استعمال الألفاظ الثلاثية الأحرف، قالوا: لأنها أعْرَقُ في العربية وأكثر اختصاراً؛ وعلى استعمال مصطلح يتألف من كلمة واحدة ولو شقَّ اشتقاقُها في مقابل اللفظة الأجنبية الواحدة، حرصاً على الانسجام والتناسُق؛ ويُصرُّون على الكلمات العاربة ويَنفِرون من الكلمات المستعربة أو الدخيلة فلا يَقْبَلُونَ بما يَقْبَلُونَهُ منها إلا كما يقبل الـمُضْطَرُّ أن يأكلَ من الموقوذة أو الـمُنْخَنِقَة. ووجدتُني

بين هؤلاء وأولئك. فأنا أرى في السابقين ما أطمحُ إليه وأرنو من سلامة اللغة ووضوح اللفظ وسلاسة التعبير، وأبصر في الآخرين نفسي قبل عشرة أعوام فأحنُّ إليها وأضنُّ بها. وكثيراً ما كان الجدال يحتدم، والاتفاقُ على اللفظة الواحدة يستغرق ساعات طوالاً، حتى لقد قلت مرةً ترطيباً للجوِّ:

إذا ما رُمْتَ تعريباً فأقْدِمْ	ودَعْكَ من العزيز المستحيلِ
وجَانِبْ كلَّ حُوشيٍّ غريبٍ	وإن يَكُ من ثُلاثيٍّ الخَليلِ
وخُذْ ما تستطيع من ابنِ سينا	ولو قَدْ شابَهُ بعضُ الدَّخيلِ
سَتَرْضى أمُّكَ الفُصحى ولكن	سيغضب منك «فلان... »

وفلانٌ هذا كان أشدَّنا في الحرص على سلامة العربية والغيرة عليها، ومحاذرة أن تشوبها شائبة، والرغبة في أن تبقى مسلَّمة لاشِيَةَ فيها. وكان من إخواننا أعضاء اللجنة من يَفْتَأُ يذكِّر إخوانه بأننا نضع مصطلحات للاستعمال والتداوُل لا عيِّنات تُحنَّط ويُحتَفَظُ بها على رفوف المختبرات.

وقَدْ كانت تجربة هذه اللجنةِ غنيَّةً ثريَّة، وأثمرت الطَّبَعاتِ الأولى والثانيةَ والثالثةَ من «المعجم الطبي الموحد»، وهو - بكل تواضع - مَعْلَمٌ من المعالم المهمة على درب تعريب العلوم الصحية في العصر الحديث.

وقَدْ تقبَّل الناس هذا المعجم بقَبول حَسَن وأحلُّوه مكاناً حسناً، على الرغم من بعض ما فيه من كلماتٍ مُستَوْعِرة، وارتضَوْه بما أنه موحَّد، يحاول أن يَلُمَّ لهذه الأمةِ بعضَ شَعْثِها، واستعملَ الكاتبون في تآليفهم ومقالاتهم جُلَّ ما فيه من ألفاظ، وكان لوضعه موضعَ التداوُل أثرٌ كبير في الحكم على صلاحية مصطلحاته، وعونٌ كبيرٌ لنا في إعداد الطبعة الجديدة التي ندعو الله عز وجل أن يعين على إخراجها قريباً وقَدْ زاد عدد ألفاظها من خمسة وعشرين ألف مصطلح إلى مئة وخمسين ألف مصطلح.

وقَدْ تجلّى هَذا العَوْنُ في بَلْوَرَة الموقف الذي ينبغي اتخاذه في صَوْغ المصطلحات. وقد سَبَقَ لي — في مجمع اللغة العربية الأردني — أن ذكرتُ بعضاً من مواد «مجلة الأحكام العدلية» التي أخذتُ أتهدَّى بها في هذا الصَّدَد. فمن ذلك المادة الخامسة من مواد «المجلة» التي تقول «الأصلُ بقاء ما كانَ على ما كان»، وقولُهم : «القديم يُتْرَك على قِدَمِه»، ففي هاتَيْن المادتَيْن أصلٌ جليل يَحْسُنُ أن نأخذ به في مجال المصطلحات، فنترك المصطلح القَدْيم على قِدَمه ما كان صالحاً، ولا نعدِلَ عنه إلا لمسوِّغ واضح. وبذلك نستبعدُ شطراً صالحاً من مصطلحات أسلافنا من مجال المناقشة. ذلك أنّه «ما ثَبَتَ بزمان يُحْكَمُ ببقائه، ما لَمْ يَقُم الدليلُ على خلافه» كما تقول المادة العاشرة من مواد المجلة، وأنَّ «الاجتهاد لا يُنْقَضُ بمثله» كما تقول المادة السادسة عشرة، فلا نغيِّرُ المصطلح لمجرد شهوة التغيير، كما يحدث مع الأسف في كثير من الأحيان.

وأصلٌ آخر نجدُه في المادة السابعة عشرة من «المجلة» التي تقول: «المشقةُ تجلب التيسير»، والأصلُ فيها قولُه تَعالَى: ﴿يريد الله بكم اليُسر ولا يريد بكم العُسر﴾، وقول النبي ﷺ «يسِّروا ولا تعسِّروا، وبشِّروا ولا تنفِّروا». فنستعمل من الكلام أيسَرَه وأسهله، ونبتعد عن غريبه ومستَصْعَبِه، وعمّا ينفِّر الناس من اعتناق المصطلحات العلمية العربية ويصدُّهم عن الإيمان بالتعريب.

وثَـمَّةَ أصلٌ ثالثٌ نستنبطُه من مواد «المجلة» السادسة والثلاثين إلى الثانية والأربعين، وهي التالية: «العادةُ محكَّمة»، و«استعمالُ الناس حجةٌ يجب العمل بها»، و«لا يُنكرُ تغيُّر الأحكام بتغيُّر الأزمان»، و«الحقيقةُ تُترك بدلالة العادة»، و«إنما تعتبرُ العادةُ إذا اطّردت أو غلبت»، و«العبرة للغالب الشائع لا النادر».

وفَحْوَى هذا الأصل المهم، أن نُعير استعمالَ الناس ما يستحقُّه من اهتمام. وللناس مسلكٌ عجيب في استحسان الألفاظ أو استقباحِها، وكثيراً ما يَحار المرء فيه ولا يستطيع أن يعثر له على تعليل.

فَقَد تقبَّلَ الناس مثلاً - خاصَّتُهم وعامَّتُهُم - لفظة «الإذاعة» و«المذيع» و«المذيعة» بقبول حَسَن. ولكنهم توقَّفوا في استعمال لفظة «المذياع» فلا تكاد تُستعمل - إن استُعمِلت - إلا في أضيَق الظروف، والله أعلم كيف ذلك كان!

وقَدْ اقتُرحت لفظة «الحاكي» لتقابل ما يستعمله الناس باسم «الفونوغراف» أو «الغراموفون» أو «البيك آب».. ولكنها ماتت، وعاشت الألفاظ الأجنبية المقابلة لها، على اختلافٍ في البلدان والمجتمعات.

وقد استحبَّ الناس لفظة «الفَشَل» - وأصلُ معناها الضعف - ففضَّلوها على «الإخفاق» و«الخيبة»، واستعملوها في مثل «الفشل الكلوي»، واشتقوا منها «الإفشال» و«الفاشلين».

وعندما أصابَ الزلزالُ القاهرة قبل عام وبعض عام، تَضَعْضَعَ بنيان بعض المباني فقرَّرت الحكومة أن تُجريَ لها عملية «تَمْكيث». ولكنَّ الناس جميعاً شاؤوا أن يسمعوا «التمكيث» على أنه «تنكيس»، فلا يكادُ يمرُّ يومٌ إلا وتسمع أن العمارة الفلانية بحاجة إلى «تنكيس» وهو - كما لا يخفى - عكسُ المراد.

وكان الناس في مصرنا الحبيبة في أوائل هذا القرن يقولون: «البوسطة والتلفون والتلغراف»، في حين كنا نقول في الشام: «البريد والبرق والهاتف». ثم لم يَلْبَثْ إخوانُنا المصريُّون أن تقبَّلوا البريد، ثم تقبَّلوا البرق والبرقيات، وقَدْ أخذوا الآن يتقبّلون الهاتف فصرتَ تسمع في الإذاعة وتقرأ في الصحف: «تلقى السيد الرئيس مكالمة هاتفية من أخيه فلان»!

ولو ذهبتُ أعدِّدُ الأمثلة لضاقَ بيَ الوقت، ولكنني أرى من الخير أن نتخذ مبدأ من مبادئ منهجيتنا في وضع المصطلح العلمي وتوحيده، تحكيمَ العادة، والعملَ باستعمال الناس على أنه مُسَوِّغ للترجيح إذا صحَّ مصطلحان. ذلك مع التقيُّد بالقيْدَيْن الأخيرَيْن اللذَيْن وَرَدَا في «المجلة»: «إنما تعتبر العادة إذا اطَّردَتْ أو غلبَتْ» «والعبرة للغالب

الشائع لا النادر» وقَدْ كان أستاذنا الجليل الدكتور حسني سبح رحمه الله، كثيراً ما يردِّد المقولة المعروفة: «الخطأ المشهور خيرٌ من الصواب المهجور».

ومن قواعد السلف كذلك قولهم: «الضرورات تبيح المحظورات»، وقولهم: «الضرورات تقَدَّر بقَدَرها»، وقولهم: «الحاجة تُنَزَّل منزلة الضرورة».

وقَدْ سَبَق لي أن تحدَّثتُ في هَذا المجمع المبارك عمّا أسميته «نظرية الضرورة العلمية»، وقلت إن علماء العربية اكتشفوا أن ثمّة «أصلاً» كان عَلَيه بنيان هذه اللغة الشريفة. ثم تبيّن لهم أن ثمّة منزعاً دائماً إلى «الخروج على الأصل»، وإلى «الخروج عن القياس على الأصل»؛ وتلك عمليةٌ تُزاولها الجماعة ويُزاولها الأفراد وتتجلى فيها حيوية اللغة وحَراكُها. فإذا مارستها العربُ جماعةً كانت مقبولةً على الإطلاق وحلّت محلَّ الأصل، وإذا مارسها الأفراد كانت مقبولةً في بعض الأحوال وأطلق عَلَيها اسم «الضرورة». وهي تتجلى في اتجاهَيْن اثنَيْن: الاتجاه الأول هُوَ الخروج على الأصل اقتداءً بما فعلته الجماعة اللغوية في بعض الأحوال، والاتجاه الثاني هُوَ العودة إلى الأصل ببعض ما أخرجته الجماعة اللغوية عن أصله.

وقَدْ دعوتُ ولاأزال أدعو إلى الاعتداد بهذين الاتجاهَيْن في ركوب الضرورة، والاقتداء بهما في سبيل الدقة العلمية، وإنْ كنتُ أفضِّل أن تقوم الجماعة اللغوية العلمية بذلك – وهي لجان التوحيد والمجامع واتحاد المجامع – فتستمدَّ الألفاظ المولّدة على الضرورة من السلطان الجماعي قوةً كقوة الخارج على الأصل فيما أخرجته الجماعة اللغوية عن أصله حتى أصبح أرسخ من الأصل.

*

هكذا تطوَّرَ موقفي من قواعد وَضْع المصطلح، فأصبحتُ بعدَ تشدُّد وتَزَمُّت أُومن باتّباع هذه القواعد العامة التي أسلفتُ الحديثَ عنها وهي: **أولاً**: ترك القديم على قدمه ما كان صالحاً، وعدمُ العدول عنه إلا لمسوّغ قوي، **وثانياً**: الحرصُ على المصطلحات السهلة الميسَّرة المقبولة والبُعد قَدْرَ الإمكان عن الألفاظ المتوعِّرة، **وثالثاً**:

اعتبارُ استعمال الناس حجةً يجب العمل بها، والبحث عن بديل مناسب لأيِّ مصطلح يرفضه الجمهور، ورابعاً: إباحة المحظور في سبيل الضرورة العلمية وتنزيل الحاجة منزلة الضرورة.

ومن أجل ذلك عَدَلْتُ في الإخراجة الجديدة للمعجم الطبي الموحد عن كثير من الألفاظ التي ظنَنّاها أفضلَ مما كان يستعمل قَدِيماً ثم تبيَّن لي أننا لم نكن على حق، وتجنَّبتُ ما استطعتُ المصطلحات التي يَنْبُو لفظُها أو يصعب نطقُها، واستبعدتُ الكلمات التي لم يقبلها الناس - وأعني بالناس أولئك الذين استعملوا المعجم الطبي الموحد في التأليف والكتابة بالعربية والترجمة إليها في غضون السنوات الأربع عشرة الماضية - واستبدلتُ بها ما استحبَّه الناس إن صحَّ، أو ما ظننتُ أنه أكثر مقبوليةً إن صح التعبير، واستَبَحْتُ في سبيل الضرورة العلمية كثيراً من الأوضاع التي منها ما أقرَّه هَذا المجمع المبارك مِنْ قَبْلُ، ومنها ما أتمنى أن يُقرَّه هُوَ أو اتحاد المجامع، فيضبط للناس قواعد وضع المصطلح وييسرها عَلَيهم في الوقت نفسه.

وإنْ أنْسَ لا أنْسى أن أشير إلى إصرارٍ كان منا على أن نجد مصطلحاً مؤلَّفاً من كلمة واحدة في مقابل الكلمة الأجنبية الواحدة. وقَدْ وُفِّقنا في كثير من الألفاظ حقاً، ولكن التوفيق جانَبَنا في غيرها. فَقَد استعملنا «لا» مركبة مع كثير من الكلم، لتقابل تلك الألفاظ التي تبتدئ بأداة النفي «a» في اللاتينية. فإذا بنا أمام طائفة من المصطلحات لم يقبلها الجمهور. إذْ قلنا مثلاً «اللاخطوية» و«اللاقرائية» و«اللاحسابيّة» و«اللاجلوسيّة» وما أشبه ذلك. فلما قلنا «تعذُّر الخطو» و«تعذُّر القراءة» و«تعذُّر الحساب» و«تعذُّر الجلوس» رحّبوا بها، والحقُّ معهم، فقد أصبح المصطلح تعريفاً في الوقت نفسه مثل قولنا «التهاب المعدة» و«التهاب الأمعاء». هذا مع أن الناس تقبَّلوا واستعملوا بكل توسُّع ألفاظاً من مثل «اللامركزية» و«اللانهائية»!

* * *

أعود إلى سنواتي الأولى مع المصطلح، فأذكر أنَّ أبي رحمه الله اشترى مقطاعاً يقطع الورق، وكان يخصِّص سُوَيْعةً كُلَّ عشيَّة يقطع ما تراكم لديه من أظرُف الرسائل التي

تأتيه – وكانت كثيرة – إلى بطاقات صغار، أعتمدها لكتابة المصطلح عَلَيها بلفظَيْه العربي والأجنبي ورقمه، من ألفاظ «معجم العلوم الطبية». كما اتَّخذ بطاقات كباراً لكتابة مصطلح مصطلح مع تعريف كُلّ منها. وقَدْ كنت أصطحب بعض هذه البطاقات معي أنَّى ذهبتُ أو رَحَلت، فكان العمل عَلَيها هيِّناً ميسوراً. وتلك طريقةٌ عمليةٌ مألوفةٌ كان أسلافنا يعمدون إليها فيكتبون في جُذاذاتٍ كثيراً مما كانوا يرغبون في تسجيله للرجوع إليه.

أما وقَدْ ظهر الحاسوب بإمكاناته العريضة، فَقَد كان لزاماً أن نستفيد منه في العمل المعجمي والمصطلحي إلى أبعد الحدود. وقَدْ سنَّ هذه السنَّةَ الحسنةَ أخونا العلامة الجليل الأستاذ أحمد الأخضر غزال، في مكتب الدراسات والأبحاث للتعريب في الرباط، فَصَنَعَ قاعدةً للمعطيات المصطلحية لا أعرف قاعدةً أوسع منها ولا أوْعَب، فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة إن شاء الله.

وقد اقتدَيْنا به في هذه المرحلة الأخيرة من مراحل إعداد الإخراجة الجديدة من «المعجم الطبي الموحد»، فأدخلنا المصطلحات التي بلغت مئة وخمسين ألفاً في الحاسوب. ولا تَسَلْ عمّا تحقَّقنا لذلك من فائدة. فَقَد ساعدنا ذلك على ضبط المصطلحات، وشكلها (تشكيلها)، ودقة ترتيبها، والتأكُّد من أننا لم نستعمل اللفظة العربية الواحدة لأكثرَ من مقابل أجنبي واحد. ثم إننا استطعنا – بإضافة روامز خاصة – أن نصنِّف المصطلحات بحسب الموضوع، بحيث نستطيع – متى نَجَز المعجم برمّته إن شاء الله – أن نستخرج عشرات من المعاجم التخصُّصية.

وللحَوْسَبَة فوائدُ غير ذلك كِثار. فهي تُيَسِّر إيصالَ حصيلة العمل المصطلحيِّ إلى المستفيدين بأسرع وقت وأهون سبيل، سواء استُنسِخَتْ على أقراص لدينة floppy disks أو على أقراص مكتنزة compact disks بذاكرة مقصورة على القراءة CD-ROMs. ثم إن الحَوْسَبَة تيسِّر التعرف على مواقف المستفيدين من المصطلحات، وتُتيح التعديلَ والتنقيحَ والتشذيبَ بحسب مقتضَى الحال. وخلاصة القول أن المصطلحات

العلمية والتقنية تصبح بفضل الحَوْسَبَة أشبهَ بكائنات حية: تُولَد، وتُسجَّل، وتنمو، ويُراقب تطوُّرها، وتتحرَّك بين الفروع العلمية المختلفة.

وقد كانَ لابُدَّ من إعداد عدد من البرامج الحاسوبية لإتاحة البحث في مفردات المعجم باللغة العربية أو الأجنبية، ولإتاحة البحث في مفردات المعاجم الفرعية المتخصصة المنبثقة عنه، ولتَصَفُّح مداخلِ المعجم باللغة العربية أو الأجنبية، ولحفظ وطباعة نتائج البحث بسهولة في نهاية كُلِّ جلسة من جلسات العمل عليه. ثم توزيع المعجم بشكله المُحَوْسَب لاختباره من قِبَل عددٍ كبير من الزملاء الذين يستعملون مصطلحاته، استجلاباً لآرائهم.

وقَدْ أدخلنا في برنامج مستقل جُلَّ المصطلحات العلمية الطبية والبيولوجية التي أصدرها هذا المجمع المبارك، وسوف نستكمل هذا الإدخال قريباً إن شاء الله، ونقدم دراسةً مفصَّلةً عن حَوْسَبَة مصطلحات المجمع في المؤتمر القادم بحول الله.

*

وبعد، فَقَدْ طالَتْ هذه الرحلةُ مع المصطلَح، ولكنني أرجو أن يكون في استعراضِها بعضُ فائدة. ولله الأمرُ مِنْ قبلُ ومِنْ بعد.

*

٩

حوسبةُ مصطلحاتِ المجمَع (*)

تلكَ سُنَّةٌ حَسَنةٌ، سَنَّها أخونا المجمعيُّ اللُغويُّ المحقّق الثَبْت، الأستاذ الجليل أحمد الأخضر غزال، يومَ اقتحمَ غيرَ هيّاب مجالَ حَوْسَبَة المصطلحات العلمية العربية، فَفَتَحَ لنا بذلك فتحاً مبيناً، وألْحَبَ لنا الجادّة، وعبَّد لنا المحجَّة، فله أجرُ هذه السُنَّة وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة إن شاء الله.

وقَدْ أُتيح لي أن أشهد بدايات هذه المبادرة الجريئة، في عَقْد السبعين من هذا القرن، يوم استضاف الأستاذ الأخضر في معهد الدراسات والأبحاث للتعريب في الرِّباط، حاضرةِ المملكة المغربية، جلسةً من جلسات إعداد المعجم الطبيِّ الموحّد، ثم أُتيح لي بعد عَقْد من الزمان، سنة خمس وثمانين، أن أشرُف بصحبة كوكبة من أعلام اتّحاد المجامع، في ندوة تعريب التعليم العالي والجامعي، التي عُقِدَت في الرباط كذلك، وأن أطّلع معهم على ما قَطَعَتْهُ هذه المسيرة من أشواط. وكان قائدَ ركب المُنْتَدين الذي زار المعهد، شيخُنا الأستاذ الدكتور إبراهيم بيّومي مدكور تغمّده الله برحماته، ولعلَّ أستاذَنا الدكتور محمود حافظ لايزال يذكر تلك الزيارة. فَقَد أُعجبنا جميعاً أيّما إعجاب بهذا العمل: أن تدَّخر كُلَّ معلوماتك المصطلحية في جهاز يقال له الحاسوب computer، له أبجدية قوامها حرفان اثنان أو رقمان اثنان أو قُلْ: بِتّان bits اثنان بلغة الحاسوب إن شئت: (صفر) و(واحد)، تُبنى منهما آلاف مؤلّفة من العبارات أو الـجُمَل الحاسوبية

(*) بحث مقدَّم إلى مؤتمر مجمع اللغة العربية في دورته الرابعة والستين عام ألفين، بعنوان: «حَوْسَبَة المصطلحات العلمية والفنّية التي أقرَّها المجمع في ثلاثة وستين عاماً: ١٩٣٤-١٩٩٧».

التي تبدو لك إذا طالعتها شبيهةً بأرقام الهاتف، كُلُّ رقمٍ هاتفي يتألف من ثمانية بِتّات، ويطلق عليه اسم (البَيْت) byte: بَيْت الحاسوب إن شئتم مقارنةً ببَيْت الشعر!

أقول: تُدْخَل هذه المُعْطَيات data أي أبيات القصيدة الحاسوبية في هذا الجهاز اللطيف، فما أسرع ما يَلْتَقِم هذه المُدْخَلات inputs، ثم لا يلبث أن يقوم باعتمالها أو معالجتها processing وفق برنامج معيَّن زوّدتَه به من قبل، ثم يُتيحها لك مُخْرَجات outputs ميسورةَ التناوُل كبيرةَ الفائدة، منسجمةً كُلَّ الانسجام مع ما أمليتَ في هذا البرنامج.

هذه إذن هي أعضاء الحاسوب: فأعضاء الإدخال أشبه بحواسِّ الإنسان الخمس التي تتلقف المعلومات من محيط المرء تلقُّفاً. منها مثلاً لوحة المفاتيح keyboard التي تشبه مفاتيح الآلة الكاتبة؛ ومنها أيضاً تلك الفُرضَة في جسم الحاسوب التي يمكن أن يُولَج فيها قرصٌ يحتوي على المعلومات أو التعليمات. أما أعضاءُ الإخراج فهي أشبهُ بوسائل التعبير التي يعبّر المرء بها عمّا يريد من صوت وإيماء وحركة وأسارير، منها مثلاً شاشة الجهاز التي تقرأ عليها ما يريد الحاسوب أن يعبِّر عنه من معلومات، تُعرَض عليك مكتوبةً أو مرسومة، ملوَّنةً أو غيرَ ملوّنة، مصحوبةً بصوت، أو صامتة؛ ومنها الطابعة printer التي تسطِّر هذه المعلومات مكتوبة أو مرسومة على ورق.

ولكنَّ واسطة العِقدْ وجوهرةَ الجهاز هي ذلك العضوُ الشبيهُ بالدماغ في هذا الكائن العجيب، وَهُوَ يتألف من ثلاثة أقسام: ذاكرةٌ memory تختزن ما يَرِد من معلومات وتعليمات، وذهنٌ ذكيٌّ يقوم بإجراء العمليات الحسابية والمنطقية Arithmetic and Logic Unit (ALU)، وعقلٌ يتحكَّم في سائر مقوّمات الحاسوب وينسِّق بينها ويضبط مناشطها. أما ذهنُ الحاسوب وعقلُه فكثيراً ما يطلق عَلَيهما معاً — ومعهما بطاقات الإظهار والقرص الصلب — اسم: وحدة التحكم المركزية CPU. وأما ذاكرة الحاسوب فذاكرتان: ذاكرةٌ دائمة لا تمحى وإنما تُقرأ فقط Read Only (ROM) Memory وذاكرةٌ وقتيةُ الحفظ عشوائيةُ الإتاحة Random Access Memory

(RAM) تُقرأ ما كانت لازمة ثم تُمحَى ويُكتب على آثارها متى انتفت الحاجة إلى بقائها.

*

أعود إلى زيارتَيْ معهد التعريب في الرباط فأقول: تَمَنَّى أستاذُنا الدكتور حسني سبح رحمه الله وأحسن إليه، في الزيارة الأولى، وتمنَّينا معه، أن يُتاح لنا مثلُ ذلك في مجمع اللغة العربية بدمشق، وتَمَنَّى أستاذنا الدكتور مدكور في الزيارة الثانية وتمنَّينا معه، أن يُتاح مثلُ ذلك في مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

وقَدْ ظلَّت الزيارتان والأمنيتان غضَّتَيْن في خاطري، حتى يسَّر الله لنا في المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية، أن نحقِّق ذلك في هذه المرحلة الأخيرة من مراحل إعداد الإخراجة الجديدة من «المعجم الطبي الموحد»، مستخدمينَ نظاماً حاسوبياً لتخزين المعلومات واسترجاعها وتوثيقها، ابتكرَتْه منظمة اليونسكو سنة خمس وثمانين، وعرَّبَتْه جامعة الدول العربية، وهو نظامٌ يعمل في بيئة متعدِّدة اللغات، ويُستخدَم في أكثر من أربعين ألف مؤسسة في العالم، في الوقت الحاضر، لما أثبته من كفاءة ومصداقية في التعامل. فباستخدام هذا النظام — وهو يدعى اختصاراً CDS/ISIS — أدخلنا المصطلحات الطبية التي بلغت مئة وخمسين ألفاً في الحاسوب باللغتَيْن العربية والإنكليزية. ولا تَسَلْ عمَّا تحقَّقنا لذلك من فائدة. فقد ساعدَنا ذلك على ضبط المصطلحات، والتأكد من صحَّة هجائها باللغتَيْن، وعلى شكلها (تشكيلها) ودقة ترتيبها، والتأكد من أننا لم نستعمل اللفظة العربية الواحدة لأكثر من مقابل أجنبي واحد. ثم إننا استطعنا — بإضافة روامز خاصة — أن نصنِّف المصطلحات بحسب الموضوع، بحيث نستطيع — متى نُجزَ المعجم برمَّته إن شاء الله — أن نستخرج عشرات المعاجم التخصّصية.

على أن فوائد الحَوْسَبَة computerization لا تقتصر على ذلك. فهي تُيَسِّر إيصالَ حصيلة العمل المصطلحي إلى المستفيدين بأسرع وقت وأهون سبيل، سواء استُنْسِخَتْ على أقراصٍ لدينة floppy disks أو على أقراص مُكْتَنِزَة Compact Disks بذاكرة

تُقرأ فقط CD-ROMs. ثم إنَّ الحَوْسَبَة تُيَسِّر التعرُّف على مواقف المستفيدين من المصطلحات، وتُتيح لنا – نحنُ سَدَنَةَ المعجم دون سوانا – التعديلَ والتنقيحَ والتشذيبَ بحسب مقتضى الحال.

وخلاصةُ القـول إن المصـطلحات العلمـية والتقنـية تُصـبح بفضـل الحَوْسَـبَة أشـبهَ بكائـنات حـية: تُولَد، وتسجَّل، وتنمو، ويُراقبُ تطوُّرُها، وتتحرَّك بين الفروع العلمية المختلفة.

*

على أن حَوْسَبَة المعجم الطبي الموحد، قَدْ فتحت لنا البابَ لحَوْسَبَة مصطلحات المجمع. فَقَد تراءَى لنا أن المصطلحات التي أقرَّها هذا المجمع الموقَّر في مؤتمراته، لا يجوز بحال أن تبقى حبيسةَ محاضر المجمع وقَمَاطِرِه، محجوبةً عن عامة الناس، اللهم إلا ثُلَّةً من أولئك الذين يعرفون سبيل الحصول عليها ويسارعون إلى اقتنائها. فأوّل غرض من أغراض المجمع كما نَصَّ على ذلك مرسومُ إنشائه «أن يحافظ على سلامة اللغة العربية، وأن يجعلها وافيةً بمطالب العلوم والفنون في تقدُّمها، ملائمة على العموم لحاجات الحياة في العصر الحاضر». ولذلك فَقَد كان أحدَ قرارات المجمع في السنوات الأولى لإنشائه «عرضُ الكلمات التي يقرها المجمع على الجمهور، متقبلاً ما يوجَّه إليها من النقْدْ الصادق مدى عام من عرضها، وبهَذا القرار يكون المجمع قَدْ أشرك معه أهل العلم وأصحاب الرأي كافة..» كما قال الدكتور محمد توفيق رفعت باشا رئيس المجمع سنة ست وثلاثين. وهو ما أكده الأستاذ إبراهيم مدكور عام اثنين وستين بقوله عن هذه المصطلحات: «على أن الاستعمال هو الفَيْصَلُ في الحكم على مدى صلاحيتها. ونحرص الحرص كله على نشرها في أوسع مجال ممكن، فنضعها تحت أنظار الباحثين من عرب ومستعربين، ونُهديها للمجامع العلمية والجامعات، ونبعث بها إلى وزارات التربيـة والتعليـم في العالم العربي، ونرحـب بكل ما يُبـدَى عليهـا مـن ملاحظـات، ولا نتردَّد في أن نعيدَ النظرَ فيها إن دَعا الأمر».

فكيف يتأتى في عصرنا هذا «عرضُها على الجمهور» و«نشرُها في أوسع مجال ممكن»، إنْ لم تُستعمل الوسائلُ العصريةُ الحديثةُ في بَثِّ المعطيات وإشاعة المعلومات.

من أجل ذلك خَطَرَ لنا أن نستفيد من تجربتنا في حَوْسَبَة المعجم الطبي الموحد، فننطلق من البرنامج الحاسوبي الذي استعملناه لهذا الغرض، ونستخدمه بعد تعديله بعض الشيء، لإدخال جميع ما أصدره المجمع من مصطلحات منذ إنشائه حتى اليوم في ذاكرة الحاسوب. وقد أنجزنا جُلَّ ذلك بعون الله؛ أما التعديل الذي أدخلناه على البرنامج فلم يَزِدْ على وضع جميع المقابلات التي صيغت على مدى السنين في مقابل اللفظة الأجنبية الواحدة، وعلى تسجيل سنة إصدار المصطلح، أي السنة التي منحه فيها مؤتمر المجمع شهادة الميلاد، وعلى مَظِنَّة وجوده في مختلف مطبوعات المجمع، وعلى الاستفادة من تصنيف ديوي Dewey العشري المستخدم في المكتبات، لتبويب المواضيع التي تنتمي إليها المصطلحات.

*

هذه الثروةُ اللفظيةُ الثمينةُ هي اليوم بين يدي أعضاء المجمع الموقَّرين وخبرائه، مكتنَزةٌ في الحاسوب، سهلةُ المتناوَل، يسيرةُ التداوُل. بمعنى أن الخطوة الأولى التي كثيراً ما تكون أصعب الخُطُوات قد فُرِغ منها أو يكاد. وإذا كنّا قد اقتصرنا في هذه المرحلة على إدخال المصطلحات دون تعاريف، فإننا نقوم الآن بإضافة هذه التعاريف، وأملُنا أن نفرُغَ من ذلك في غضون شهر أو شهرين بحول الله.

فماذا بعد؟

في المجمع الآن عشرةٌ من أحدث الحواسيب سَعِدَ المكتبُ الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية بتزويد المجمع بها. وأوَّلُ ما أقترحه، أن يتفضلَ الأستاذُ الرئيسُ فيخصَّ كُلَّ لجنةٍ من لجان المجمع بحاسوبٍ تحتفظ به في غرفةِ اجتماعها. هذا الحاسوب يشتمل على ذاكرتين اثنتين: ذاكرةٌ تُقرَأ فقط، وتضمُّ هذه الذخيرة المجمعية الكاملة، وهي مُتاحة اليومَ في أقراص مكتنزة CD-ROMs، وذاكرةٌ تُمحى وتُثبَت، وهي خاصة بكل لجنة

على حدَة، تضيف إليها المصطلحات الجديدة، وتعدِّل مصطلحاتها السابقة إذا لزم الأمر، ولو أنني أوصي في المراحل الأولى على الأقل، بمواصلة ما جرت عليه العادة، من تدوين هذه الإضافات أو التعديلات في محاضر اللجنة الورقية باديَ الرأي، ثم يقوم محرر اللجنة المختص بإدخال ذلك في الذاكرة القابلة للتبديل. ثم تمرّ هذه المصطلحات الجديدة والمعدَّلة بما كانت تمر به في العادة من مراحل الإقرار في مجلس المجمع ثم في المؤتمر، حتى إذا ما أُقِرَّت أُضيفت إلى الذخيرة المجمعية الكاملة. وبذلك يُحافَظ على المسيرة المعهودة في إصدار المجموعات السنوية، وتُضاف إليها — دون أن تحلَّ محلّها — هذه الوسائل الحديثة.

أما اقتراحي الثاني فيتلخَّص في أن تُرْبَطَ هذه الحواسيب جميعاً بشبكة محلية LAN، تُشْحَن بشبكة داخلية للمعلومات intranet، بحيث تستطيع كُلُّ لجنة أن تطَّلع على ما توصلت إليه اللجانُ الأخرى أولاً بأول، دونَ أن تكون لها القُدْرة على التحوير والتبديل فيها. ويتطلب ذلك توافرَ جهاز إضافي يقال له المِخْدام server، وسوف يكون من دواعي سعادتنا في منظمة الصحة العالمية أن نزوِّد المجمع به.

وليَ بعدُ اقتراحٌ آخر. فحواسيب الدنيا كُلُّها تستطيعُ اليومَ أن تتواصل وتتحاور، من خلال شبكة عالمية للمعلومات internet، يدعونها أحياناً الشبكة الشُّعِّية webnet تشبيهاً لها بالشُّعِّ وهو بيت العنكبوت. وتستطيع كُلُّ مؤسسة بل كُلُّ فرد أن يتَّخذ لنفسه صفحة أو موضعاً في هذه الشبكة. فاقتراحي الثالث يتمثل في أن يتَّخذ المجمع الموقَّر لنفسه مثل هذه الصفحة أو الموضع، فتكون ذخيرتُه المصطلحية المُقَرَّة متاحةً للعالم أجمع، يستطيع من شاء أن يطَّلع منها على ما شاء، دون أن يستطيع لها تغييراً أو تبديلاً. وبذلك تتحقق الغاية التي تَغَيّاها السلف الصالح من المجمعيين، في إتاحة هذه المصطلحات لخاصَّة الناس وعامّتهم. وسوف يتلقَّى المجمع من مختلف أصقاع المعمورة، بالبريد الإلكتروني — وهو متاحٌ الآن في المجمع — مراسلات نافعة ممَّن يريد أن يعلِّق على بعض المصطلحات بمَلْحَظ، أو يُغْنيَ مادتها برأي، أو تعريفَها باقتراح تبسيط أو فَضْلِ إيضاحٍ أو إضافة. ثم إن لذلك حسنة أخرى، ألا وهي زيادة تعريف الناس

بالمجمع ومطبوعاته ومنشوراته، مما يزيد الطلب عليها والإقبال على اقتنائها زيادة كبيرة.

ولعلَّ ما توصَّلنا إليه يشجِّع المجامعَ الأخرى على أن تقتدي بهذا المجمع الموقَّر، وتحذوَ حذوَه في الشروع بحوسبة المصطلحات، ثم إقامة شبكة داخلية للمعلومات في كلٍّ منها، توطئة لإقامة شبكة مجمعية عربية تربط بين مجامع اللغة العربية جميعاً وتسمح باجْتِسَار الفجوات القائمة حالياً بين المجامع وتساعد على توحيد المصطلحات من جهة، وعلى مواكبة السيل المنهمر من الألفاظ التي تتولد هنا وهناك تولُّد الكمأة مع تباشير الربيع.

مُنىً إن تَكُنْ حقاً تَكُنْ أعذبَ المُنَى ... وإلا فَقَد عِشْنَا بها زَمَناً رَغْداً

*

وبعدُ، فإن حَوْسبة مصطلحات المجمع، تُتيح لكثير من الباحثين ومُعِدِّي رسائل الماجستير والدكتوراه، أن يقوموا بإجراء عديد من الدراسات التحليلية لهذه الذخيرة اللغوية الثمينة. وأنا على مثل اليقين من أنهم سيخرجون منها بحصيلة قيّمة من الدراسات الجادَّة. وقد اغتنمتُ مناسبة حديث اليوم إليكم، فقمتُ بدراسة تحليلية بدائية جداً لما اختزنته ذاكرة الحاسوب من مصطلحات المجمع، أعرض حصيلتها على حضراتكم في أربع ملاحظات:

الملاحظة الأولى: أن العدد الإجماليَّ لما أدخلناه من المصطلحات التي أقرَّها المجمع في مؤتمراته على مدى السنوات الماضية، يبلغ مئة وأربعين ألف مصطلح، والعدد الكُلِّي لا يزيد على ذلك كثيراً.

وأنَّ عددَ ما أُقرَّ منها في كُلِّ سنة مبيَّن في الجدول الأول.

وأن عدد ما ينتمي منها إلى كُلِّ علم من العلوم مبيَّن في الجدول الثاني.

المصطلحات العلمية والفنية التي أقرّها مجمع اللغة العربية بالقاهرة

١٩٥٧ – ١٩٩٦

موزّعة حسب السنوات

– نتائج أولية لدراسة جارية –

سنة الإصدار	عدد المصطلحات
١٩٥٧	٩٧٨٠
١٩٥٨	–
١٩٥٩	–
١٩٦٠	٢٣٠٦
١٩٦١	–
١٩٦٢	٣٥٠٣
١٩٦٣	١٤٦١
١٩٦٤	٧٦٦
١٩٦٥	٣٤٦
١٩٦٦	١١٩٩
١٩٦٧	١٤٢٦
١٩٦٨	١٣٩٤
١٩٦٩	١٦٢٧
١٩٧٠	١٦٠٦
١٩٧١	١٧٣٤
١٩٧٢	١٥٩٠
١٩٧٣	١٩٦٥
١٩٧٤	١٨٩٣
١٩٧٥	١٤٥٣
١٩٧٦	١٢٢٥
١٩٧٧	١١٢٩

سنة الإصدار	عدد المصطلحات
١٩٧٨	٣٧٥٠
١٩٧٩	٢٧١٨
١٩٨٠	٣٣٧٣
١٩٨١	٢٧٨٠
١٩٨٢	٩١٠٠
١٩٨٣	١٢٦٨٩
١٩٨٤	٥٤٤٨
١٩٨٥	٣٩٨٦
١٩٨٦	٧٣٤٥
١٩٨٧	–
١٩٨٨	٩٣٣١
١٩٨٩	–
١٩٩٠	٣٨٦٥
١٩٩١	٣٢٣١
١٩٩٢	–
١٩٩٣	١٧٠٠٤
١٩٩٤	١١١٦٧
١٩٩٥	–
١٩٩٦	٢٦٣٣
١٩٩٧	–
١٩٩٨	–

المصطلحات العلمية والفنية التي أقرّها مجمع اللغة العربية بالقاهرة
١٩٥٧ – ١٩٩٦
موزّعة حسب الفروع العلمية
– نتائج أولية لدراسة جارية –

الرمز الموضوعي (حسب تصنيف ديوي العشري)	الفرع العلمي	عدد التسجيلات
٠١٠	المكتبات والتوثيق والمعلوميات	١٧٣٢
١٥٥	المنطق	٤٠
١٩٠	الفلسفة	٤٩٠٣
٣٠٠	العلوم الاجتماعية	١٩٦٩
٣٣٠	الاقتصاد السياسي	١٦٢٨
٣٤٠	القانون	٩١١٣
٣٥٠	الإدارة	٢٢١
٣٧٠	التربية والتعليم	٤٩٧
٣٩٠	ألفاظ الحضارة	١٠٠٢
٤٠٠	اللغات	٥٩٧
٥١٠	الرياضيات	٤١٢٠
٥٣٠	الفيزيقا (الفيزياء)	١٤٧٤٦
٥٣١	ميكانيكا السوائل	١٨٧
٥٣٥	الضوء والبصريات	١٧١
٥٣٧	الكهرباء والإلكترونيات	٩٢٥
٥٣٨	المادة والذرة	٨٢١
٥٤٠	الكيمياء والصيدلة	٧٧٧٣

الرمز الموضوعي (حسب تصنيف ديوي العشري)	الفرع العلمي	عدد التسجيلات
٥٥٠	الجيولوجيا	٩٤٨٦
٥٧٠	البيولوجيا (علم الأحياء) والزراعة	٢٠٧٥٠
٦١٠	الطب	٢٠٠٣١
٦٢٠	الهندسة	٥٤٩٢
٦٢٦	الهيدرولوجيا	٤٩٤٤
٦٦٥	النفط	١١١٤٧
٦٧٠	الصناعات المحلية	٥٢٦
٦٨٠	الحرف اليدوية	٦٨٠
٦٩٠	البناء	٦٨
٧٠٠	الفنون الجميلة	٢٣٩١
٧١٩	السياحة	١٤٢
٧٢٢	الآثار	١٥٢
٧٢٣	العمارة العربية	١٣٩
٧٤٠	الرسم والزخرفة	١٤٤
٧٦٠	الطباعة	١٧
٧٧١	السينما	٤٧٥
٧٨٠	الموسيقى	١٥٨٤
٧٩٢	المسرح والتمثيل	٢٤٥
٧٩٧	الرياضة	١٧١٠
٩٠٠	التاريخ	١٠٦٢
٩١٠	الجغرافيا	٣٤٣٧

الملاحظة الثانية: أنَّ المجمعَ لم يلجأ في الغالب إلى ضبط المصطلحات بالشكل، فمصطلح (معط عام) مثلاً يمكن أن يراد بها الـمَعَط العام بفتحتين على الميم والعين، بمعنى سقوط الشعر الشامل alopecia universalis. كما يمكن أن يراد بها المُعْطي العام universal donor الذي نستطيع نقل الدم منه إلى الناس كافّة. ومصطلحا (الخِلط) بكسر الخاء، واحد الأخلاط أي سوائل البدن humour، و(الخَلط) بفتح الخاء، بمعنى المزج mixing يُرسمان بصورة واحدة وهكذا. وهذا في ظني أمر لابُدَّ من تلافيه، لأن المجمعَ مرجعٌ في ضبط المصطلحات كما أنه مرجعٌ في وضعها. وتدارُكُ ذلك سهل ميسورٌ إن شاء الله.

الملاحظة الثالثة: أنَّ الأحرف المستعملة بحاجة إلى اتفاق عليها أيضاً. فالهمزة توضع أحياناً فوق الألف أو تحتها — خطأ أو صواباً — أو أنها تُهمل فلا تُكتب. والياء في آخر الكلمة تُكتب أحياناً معجمة بنقطتين من أسفل، وتُترَك في كثير من الأحيان مهملة بلا نقط، فيقرؤها معظم إخواننا العرب غير المصريين ألفاً مقصورة.

الملاحظة الرابعة: أن الألفاظَ العربية تتعدَّد في مقابلة اللفظة الأجنبية الواحدة. وهذا أمر مقبول في قلّة قليلة من الحالات، حين تكون للمصطلح الأجنبي الواحد عدة مَعان. ولكنه أمر غير مُستساغ في غير ذلك من الأحوال. وما كان لِهذا الأمر أن يُكتشفَ بسهولة لولا استعمال الحاسوب، لأنَّ تصرُّم السنين يُنسي واضعَ المصطلح ما وَضَعَ من قبل، لاسيَّما حين تتعدَّد حقولُ العلم. ولكن تدارُكَ ذلك سهلٌ ميسورٌ أيضاً إن شاء الله.

*

بارك الله في هذا المجمع العظيم وفي عطائه، وجعل يومَه خيراً من أمسه، وغَدَه خيراً من يومه، وأيّده بمَددٍ من عنده، وأنجحَ مسعاه في خدمة لغة التنزيل العزيز.

١٠

المصطلحات الطبيّة العثمانيّة (*)

كان أبي — رحمه الله — أحدَ تلامذة مدرسة الطبّ العثمانية، التي أُنشئت في دمشق في السنة الثالثة من سَنَوَات هذا القرن. وتخرَّج منها في أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم لم يَلْبَثْ بعد الحرب أن انضمَّ إلى رعيل الرُّوّاد الذين أعادوا افتتاحها سنة تسع عشرة باسم المدرسة الطبية العربية، التي لم تلبث أن سُمِّيت المعهد الطبي العربي، وهو كلية الطب بجامعة دمشق الآن، وشرعوا في تدريس الطب باللغة العربية. وكان معظمُهم ممن تخرَّج من إحدى مدرستَي الطب العثمانيتَيْن في استانبول أو دمشق؛ و"المدرسة" في مصطلح العثمانيين تعني ما نسميه «الجامعة» أو «الكلية الجامعية» اليوم. وكانت دراستُهم بالتركيَّة قَدْ مهَّدت أمامهم السبيل إلى التدريس بالعربية، لأن معظم المصطلحات الطبية في اللغة التركية كانت مصطلحات عربية.

ومَرَدُّ ذلك إلى أن الطب كان من أوائل العلوم التي عُنِيَ أطباءُ الحضارة العربية الإسلامية بالكتابة فيها، ترجمةً في بادئ الأمر عن اليونانية والسريانية، ثم تأليفاً أصيلاً. وقَدْ ألجأتهم الترجمة إلى ابتكار كثير من الألفاظ وصَوْغ كثير من المصطلحات لمقابلة المفردات الأجنبية. وكان كثيرٌ من هذه الألفاظ يُستَعْرَب استعراباً لفظياً في البداية، ثم لا تلبث هذه المُستَعْرَبات أن تختفي لتحلَّ محلَّها كلمات عربية النِّجار، نقَّب عنها الأطباء أو اجتهدوا في توليدها على قواعد الاشتقاق والمجاز المعروفة في اللغة العربية.

(*) محاضرة ألقيت في المؤتمر الدولي حول التعلُّم والتعليم في العالَم العثماني: استانبول ١٢-١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

وقد بقيت هذه الكتب الطبيةُ المخطوطةُ ثم المطبوعةُ باللغة العربية مَرْجِعَ العالَم كلّه، شرقِهِ وغربِهِ حتى عهد قريب.

ومن أجل ذلك كان من الطبيعي عندما أراد الأساتذة الأتراك أن يؤلّفوا في الطب، أن يستعملوا المصطلحات التي استعملها أطباءُ الحضارة العربية الإسلامية، فقد كانت مصطلحاتٍ شائعةً وصالحة، ثم إنها ليست غريبةً على اللغة التركية التي استَوْعَبَتْ كثيراً جداً من الألفاظ العربية في شتّى المجالات.

*

واهتمامُ العثمانيينَ بالطب قَدْيم، لم يَحُدَّ منه انصرافُهم للجهاد والفتوحات، بل إنَّا لنذكر بكل إكبار، الشيخَ الجليل محمد شمس الدين ابن حمزة المعروف بالشيخ آق شمس الدين، مؤدِّبَ السلطان العظيم محمد الفاتح ومربيه. هذا المربي الجليل كان عالماً مشهوراً في الأدوية النباتية وفي الطبِّ النفسيِّ والبدني، وهو صاحب الفضل بالحديث عن الجراثيم أو المكروبات قبل أن يراها باستور وأضرابه من العلماء تحت المجهر بأربعة قرون، إذ قال في كتاب له بالتركية عنوانه «مادة الحياة» ما ترجمتُه: «من الخطأ تصوُّر أن الأمراض تظهر على الأشخاص تلقائياً، فالأمراض تنتقل من شخص إلى آخر بطريق العدوى. هذه العدوى صغيرة ودقيقة إلى درجة عدم القُدْرة على رؤيتها بالعين المجرَّدة، لكنَّ ذلك يحدث بواسطة بذور حيّة».

وقد أُنشئت قبل عهد الفاتح بكثير، أوَّلُ كلية طبية عند العثمانيين في أواخر القرن الرابع عشر الميلادي باسم «دار الطب». ثم أنشئ المجمع الطبيُّ العثمانيُّ في القرن الخامس عشر الميلادي.

*

والناظرُ في المنهجية التي اتَّبعها الأطباءُ العثمانيون في اختيار المصطلحات الطبية وما يتعلق بها، تَلْفِتُ نَظَرَهُ المَلاَمِحُ التالية:

المَلْمَحُ الأول: أنهم تبنَّوا الـمُفْرَدات التي كانت معروفةً لأوَّل عهدهم باختيار المصطلحات. وهذه في غالب الأمر مما وضعه بادئَ الأمر الأطباءُ التراجمة، كيوحنا بن ماسَوَيْه وحُنَيْن بن إسحاق العِبادي، ثم ما وضعه الأطباء المؤلفون كالرازي (صاحب الحاوي والمنصوري وغيرهما)، وابن سينا (صاحب القانون)، وعليٍّ بن العباس (صاحب الكتاب الملكي أو كامل الصناعة الطبية)، وغيرهم من أطباء المشرق؛ وابن رُشد (صاحب الكليات في الطب)، وابن زُهر (صاحب التيسير في المداواة والتدبير)، وأبي القاسم الزهراوي (صاحب التصريف لمن عجز عن التأليف)، وغيرهم من أطباء الأندلس.

وقد كان الغالبُ أنهم يتخيَّرون لفظةً واحدةً إذا اختلفت الآراء، ولو أنهم كانوا في بعض الأحيان يذكرون أكثر من مصطلح واحد، مقدِّمين المصطلح المحبَّذ. فتراهم مثلاً في مقابلة شريان الجسم الأعظم الذي يدعى aorta بالإنكليزية وaorte بالفرنسية، يستعملون لفظة «الأبهر» التي استعملها عليُّ بن العباس، مفضِّلين إياها على لفظة «الأَوْرْطَى» التي استعملها ابنُ سينا. ولكنك تراهم في بعض معاجمهم يكتبون في المدخل الرئيسي: «أبهر، آوُرط»، ثم لا يكادون يستعملون في المداخل الفرعية إلا الأبهر، فيقولون مثلاً: توسع أبهر؛ تضيق أبهر؛ أم الدم أبهر؛ التهاب أبهر — التهاب آوورط؛ استرخاي أبهر؛ تصلّب أبهر؛ تعظم أبهر؛ وهكذا.

المَلْمَح الثاني: أنهم استعملوا الأسماء العربية لأعضاء جسم الإنسان إلى جانب الأسماء التركية الأصيلة، ثم اقتصروا على الألفاظ العربية في المصطلحات المركبة من هذه الأسماء. فلفظة liver بالإنكليزية وfoie بالفرنسية، تجد في مقابلها لفظتين هما: كبد (العربية) ثم قره جكر (التركية). أما المصطلحات المشتقة فلا تجد فيها إلا أمثال: وجع كبدي؛ انسداد كبد؛ شريان كبدي؛ صفراي كبدي؛ قنات كبدية؛ مجراي كبدي؛ فصّ وفصيص كبدي؛ ضفيرء كبدية؛ قولنج كبدي؛ هجمة كبدية؛ سل كبدي؛ داء الافرنج كبدي؛ أدويهء كبدية؛ تكبُّد؛ التهاب كبد؛ فتق كبدي؛ تشمع كبد إلى آخر القائمة.

المَلْمَح الثالث: أنهم وضعوا لأنفسهم قائمة بالسوابق prefixes واللواحق suffixes التي تساعد في توليد الألفاظ، والتزموا بها ما سمح المعنى بذلك. وليس يَخْفَى أن لهذه السوابق واللواحق شأناً كبيراً في الترجمة من اللغات التي تكتب بالأحرف اللاتينية، وتصوغ مصطلحاتها باستعمال هذه السوابق واللواحق الإغريقية أو اللاتينية. على أن مما يُذكَر للأطباء العثمانيين، أنهم لم يكونوا يلتزمون بذلك التزاماً أعمى، وإنما كان التزاماً على بصيرة، يعدِلون عنه إذا أخلَّ بالمعنى أو لم يؤدِّه بأمانة.

فمن الأمثلة على السوابق سابقة -anti اللاتينية فَقَد وضعوا مقابلها في المدخل الرئيسي لفظتَيْن اثنتَيْن هما: «مُضادّ» و«دافع»، والتزموا بهما في غالبية الكلمات فقالوا مثلاً: مضاد شهوت؛ دافع قَوْبا، دافع نزله؛ دافع قولرا؛ مضاد نقريس؛ مضاد داء بُهْر؛ مضاد إسهال؛ مضاد دوار؛ مضاد سم، بادزهر؛ مضادّ قَيْ؛ مضاد التهاب؛ دافع تعفّن؛ دافع تشيُّخ؛ مضاد تعرُّق؛ وهكذا.

ولكنهم قالوا: قاطع لبن antigalactique؛ وقاطع نزف antihémorragique؛ كما قالوا: مقابل حنطه antitragus ومقابل بروستات antiprostate؛ وقالوا: منعكس الاستقامة antitrope؛ وقالوا: عدم بول anurie؛ كما قالوا: ساعدي لتقابل antibrachial؛ وشامخه إنسيّة لتقابل antithénar؛ وناحيه شرسوفية لتقابل anticardium؛ ومُتقَدِّم لتقابل anticipant؛ وهلمَّ جرّا.

وسابقة أخرى هي -peri، وضعوا مقابلها لفظة «محيط»، فقالوا: محيط ثمر péricarpe؛ ومحيط أدمه périderme؛ ومحيط تناسل périgone؛ والتهاب محيط رحم périmétrite؛ والتهاب محيط كلية perinéphrite؛ ومحيط قضيب péripénien؛ ومحيط لهات péristaphylien؛ وهكذا. ولكنهم قالوا كذلك: غلاف ثمر مرادفاً لمحيط ثمر؛ وغلاف غضروف périchondre؛ وغلاف عصب périnèvre؛ كما قالوا: حول المبيض périgyne؛ وحول الفم péristome؛ بل قالوا: شِغاف pericarde؛ وعِجان périnée؛ وسمحاق périoste؛ وبريطون péritoine.

ومن السوابق الأخرى: -dys ترجموها في الغالب بعسرة (عسرت) فقالوا: عسرت تلفظ dysarthrie؛ وعسرت حركت dyscynésie؛ وعسرت طمث ويا حيض dysmenorrhée؛ وعسرت هضم dyspepsie؛ وعسرت بلع dysphagie؛ وعسرت تصوّت dysphonie؛ وعسرت تنفس dyspnée؛ وعسرت دفق مني dysspermatisme؛ وعسرت ولاده dystocie؛ وعسرت تبوُّل dysurie... ولكنهم قالوا: غلط رؤيت ألوان dyschromatopsie؛ وقالوا: حمل معيوب dyskésie؛ وقالوا: سوء تلفظ dyslalie؛ وسوء هضم مرادفاً لعسرت هضم dyspepsie؛ وقالوا: ضعف شم dysosmie، وهكذا.

وقُلْ مثل ذلك في شأن اللواحق. فمنها اللاحقة itis- بالإنكليزية أو ite- بالفرنسية وقَدْ استعملوا لها إحدى لفظتَيْن: «ذات» و«التهاب». فكما ورد في الحديث الشريف اسم «ذات الجنب» pleurite أو pleurésie، قاسوا على ذلك ذات الرئة pneumonie أو pneumonite؛ وذات السحايا méningite؛ وذات المعدة gastrite؛ وذات الكبد hépatite؛ وذات الكلية néphrite؛ وذات العصب névrite؛ أو قالوا لهذه الكلمات على الترتيب: التهاب غشاي جنب، والتهاب الرئة أو آق جكر التهابي؛ والتهاب سحايا؛ والتهاب المعدة؛ والتهاب الكبد؛ والتهاب كلية؛ والتهاب عصب.

واستعملوا «ألم» و«وجع» وهما مترادفان، مقابل اللاحقتين algie- و dynie- وهما مترادفتان. فقالوا: ألم معدة gastralgie وgastrodynie؛ ووجع كبدي hépatalgie؛ وألم كلية néphralgie؛ وألم عصبي névralgie. ولكنهم قالوا: صُداع في مقابل céphalalgie.

واستعملوا «قِيلة» و«فَتْق» مقابل اللاحقة cèle-، فقالوا: فتق كلية néphrocèle؛ وفتق سحايائي méningocèle؛ وفتق سُرَّه وي omphalocèle؛ وفتق دماغ encéphalocèle؛ وقالوا : قِيلهء مائية hydrocèle؛ وقيلهء دوالية cirsocèle.

واستعملوا «قابليّت» لمقابلة اللاحقة able- أو ible-، و«مبحث» لمقابلة اللاحقة logie-.

المَلْمَح الرابع: أنهم ابتكروا عديداً من الألفاظ التي لم يستعملها أطباءُ الحضارة العربية الإسلامية من قبلهم. فاستعملوا «الالتهاب» مثلاً لما نقول له اليوم inflammation، وقَدْ كان الأطباء من قبل يستعملون لفظة «ورم» للدلالة في وقت واحد على الالتهاب وعلى ما نطلق عليه اليوم اسم "الورم" لما يقابل tumeur. أما هم فَقَد ميَّزوا بينهما كما ترى.

ومما ابتكروه من الكلمات مثلاً كلمة «الـحُوَيْضَة» للدلالة على حوض الكلية و لم تكن مستعملة من قبل؛ وكلمة «تقصُّع» لما يقابل كلمة abcéder الفرنسية، وهي كلمة فصيحة. فَقَد جاء في اللسان: «تقصَّع الدمَّل بالصديد إذا امتلأ منه»، وهذا هو المقصود من المصطلح بالضبط.

ومنها «السِّيسَاء» التي تقابل لفظة rachis الفرنسية ومعناها العمود الفقاري، وهي كلمة واحدة تسهل النسبة إليها كقولهم "بصلهء سيسائية" مقابل bulbe rachidien.

ومنها «النَّفخة» souffle؛ و«الخَرْخَرَة» râle؛ و«الزَّئير» bruit وكلها من أعراض أمراض القلب أو التنفس. وذكروا من أنواع الخراخر: الخراخر اليابسة، والفرقعية، والمخاطية، والكهفية، والحلقومية، والصفيرية... وذكروا من أنواع الزئير: الزئير الصفيقي، والتصادمي، والفرقعي، والاحتكاكي، والدلكي، والركضي، والحجيفي، والطبلي، وغير ذلك.

واستعملوا التصغير في توليد كثير من الكلمات، فقالوا «الغُدَيْدات»؛ و«الفُصَيْصات»؛ «والقُنَيوات»؛ و«الحُوَيْصلات»؛ و«الحُبَيْبات»؛ و «الجُسَيْمات»؛ و«القُرَيْنة»؛ و«الجُذَيْر».

واستعملوا «المنعكس» مقابل réflexe و«الانكدام» مقابل enchymose و«الانخماص» مقابل affaissement؛ و«الانسكاب» مقابل affusion و «السَفك» مقابل effusion؛ و«الآفة» (آفت) مقابل lésion و«الاحتشاء» مقابل infarctus؛

و«الإنتان» أو «التعفّن» مقابل infection؛ و«الارتشاح» مقابل infiltration؛ و«النكس» أو «النكاس» مقابل rechute؛ و«المعاودة» (معاودت) مقابل récidivité.

المَلْمَح الخامس: أنهم لم يُكثروا من الاستعراب أي التعريب اللفظي للألفاظ الأجنبية، بل عملوا على إيجاد مقابل عربي لها. وكانوا يعمدون أحياناً إلى وضع اللفظة المستعرَبة وإلى جانبها اللفظة العربية التي يقترحونها لتحلّ محلّها. فقالوا مثلاً: «قوليرا» و«هيضة» مقابل cholera؛ وقالوا: «روماتزمه» و«رَثْيَة» مقابل rhumatisme. ولم يَستَعْربوا من الألفاظ التشريحية إلا ما استعربه أطباءُ الحضارة العربية الإسلامية لعدم تمكنهم من العثور على مقابل له أو ابتكار ذلك المقابل، وذلك في مثل «بانقره آس» مقابل pancréas و«بروستات» مقابل prostate.

أما الألفاظ الكيميائية فقد أكثروا فيها من الاستعراب، ولو أنهم كثيراً ما حاولوا أن يشتقوا لها مصطلحات من الألفاظ العربية، فقالوا مثلاً «ببسين»، «هضمين» مقابل pepsine؛ وقالوا «حمّاضات، أوقسالات» مقابل oxalate. وتجلّى ذلك على الخصوص في أسماء الأحماض فقالوا مثلاً: «حامض سينتام، حامض قرفة» مقابل acide cinnamique؛ و«حامض خل» مقابل acide acétique؛ و«حامض كبريت» مقابل acide sulfurique؛ و«حامض قاربون، حامض فحم» مقابل acide carbonique.. وهكذا.

*

وبعد، فَقَد ذكرتُ في مطلع هَذا الحديث، أن أساتذة المعهد الطبي العربي بدمشق قَدْ وجدوا المصطلحات الطبية العثمانية تمهّد السبيل أمامهم إلى التدريس بالعربية. وقَدْ تبيَّن لي من مطالعة مؤلّفاتهم، أنهم اعتمدوا هذه المصطلحات الطبية العثمانية اعتماداً كاملاً أو يكاد، اللهم إلا ما كان مثلاً من أمر مصطلحات علم الجراثيم Bactériologie التي كانت معظم أسمائها دخيلة معرَّبة تعريباً لفظياً، وقَدْ رأى أبي – رحمه الله وأحسن إليه – أن ينقلها جميعاً إلى العربية، فقال «المكورات العنقودية» بدل «استافيلوقوق» و«المكورات البنِّية» بدل «غونوقوق» وهكذا في عشرات بل مئات

من مصطلحات هذا العلم. وقُلْ مثل ذلك في بعض مصطلحات علم النُسُج Histologie التي عُدِل فيها عن اللفظ المستعرَب في كثير من المصطلحات التي لم تكن عربية في الأصل، واستُعيض عنها بكلمات عربية.

على أن من المفيد أن أشير أيضاً إلى مدرستَيْن أُخْرَيَيْن، واكَبَتا القرن الأخير من المدرسة العثمانية. أُولى هاتين المدرستين هي مدرسة طب قصر العيني، التي أنشئت في مصر في عهد محمد علي باشا، سنة سبع وعشرين وثمانمئة وألف، وكان أوَّلَ ناظر لها هُوَ الطبيب الفرنسي العالم أنطوان كلوت، أو «كلوت بك» كما صار يُدعى بعد ذلك. وقَدْ كان رأي «كلوت بك» أن التعليم ينبغي أن يكون بالعربية، «لأن التعليم بلغة أجنبية — على حدِّ قوله — لا تحصل منه الفائدة المنشودة، كما لا ينتج عنه توطين العلم أو تعميم نفعه». وقَدْ كانت الكتب المدرسية التي بين يديه كلها فرنسية، والأساتذة أكثرهم فرنسيين. فكان الأساتذة يُلقون المحاضرات بالفرنسية، ويقوم تراجمةٌ بترجمتها ترجمةً فورية إلى العربية. ثم تُرجِم كثير من الكتب إلى العربية وكُلِّف عالِمٌ أزهريٌّ يعاونه آخرون بتهذيبها وصقلها.

وقَدْ بلغ عدد الكتب المترجمة إلى العربية ستة وثمانين كتاباً. وقام الأساتذة المصريون الرُّوَّاد بترجمة معجم فرنسي في المصطلحات الطبية إلى العربية، يعاونهم عدد من المصححين المتعمِّقين في العربية. ولاشك عندي في أنهم استفادوا كثيراً من المصطلحات الطبية العثمانية، فالمُطالِعُ لكتبهم لا يكاد يجد فروقاً تذكر بين مصطلحاتهم وبين المصطلحات التي كانت تدرَّس في مدارس الطبِّ العثمانية. والأمرُ الذي لا يكاد يَخْفى أنه كان ثَـمَّةَ نوع من التأثُر أي التأثير المتبادَل بين المدرستين.

وأما المدرسةُ الثانيةُ فهي الكليةُ الإنجيليةُ السوريَّة، التي أصبح اسمُها في ما بَعْدُ الجامعة الأمريكية في بيروت. وقَدْ جُعِل التعليم فيها عند إنشائها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، باللغة العربية.

وكان فيها ثلاثة من العلماء الأعلام، أتقنوا العربية، وانكبّوا على نقل الكتب المدرسيَّة إليها، وهم الأساتذة فان دايك، وبوست، وورتبات. ولاشك عندي كذلك

في أنهم اقتبسوا كثيراً من المصطلحات الطبية العثمانية ومن مصطلحات مدرسة طب قصر العيني على حد سواء.

والمؤسف أن التعليم في كلتا المدرستين لم يلبث أن أصبح باللغة الإنكليزية، بعد الاحتلال البريطاني لمصر في الأولى، وبعد تمكُّن الثانية ورسوخ قَدَمِها.

*

وبعدُ، فهذه نظرةٌ عَجْلَى على المصطلحات الطبية العثمانية، لم أشأ فيها أن أخوضَ في كثير من التفاصيل التي لا تهم غير الاختصاصيين، ولو أنني أرجو أن أكون قَدْ وُفِّقتُ إلى بيان الجهد الكبير الذي بذله الأطباءُ العثمانيون في جمع ووضع هذه المصطلحات، وكذلك إلى بيان أثر هذه المصطلحات في أعمال المدارس الثلاث التي علّمت الطب باللغة العربية وهي مدرسة طب قصر العيني، والكلية الإنجيلية السورية، والمعهد الطبيِّ العربيِّ بدمشق الذي واصَلَ التدريسَ بها حتى اليوم.

* * *

١١
في ردِّ العاميِّ إلى الأصل (*)

كان في مقدِّمة مَناسِكِ جنيف التي أنسُكُ إليها في العَقْدَيْن الماضيَيْن، أن أزورَ الدكتور زكي علي العَشْماوي، وَهُوَ كما وصفه — بحق — الأستاذ عجاج نويهض، في رسالةٍ عندي بخطِّه: «خيرةُ المؤمنين، وصفوة المجاهدين المهاجرين». فَقَد كان — رحمه الله وأحسن إليه — على ثغر من ثغور الإسلام في جنيف التي مكث فيها خمسةً وستين عاماً، منافحاً بلسانه وقلمه، إلى أن اختاره الله إلى جواره في الشهر الماضي، وكان قَدْ وَفَدَ إليها تلبيةً لدعوةٍ من الأمير شكيب أرسلان رحمه الله سنة أربع وثلاثين، ثم توثَّقت بينهما صلاتُ المودَّة الخالصة، والجهاد المشترك لخير الإسلام والعرب في مشارق الأرض ومغاربها، وَهُوَ أمرٌ كان معروفاً لمن عرفهما حقَّ المعرفة، كالأستاذ نويهض الذي يخاطب الدكتور زكي علي في الرسالة التي أسلفتُ ذكرها بقوله: «وإني أعلم جيداً ما بينكم وبين الأمير شكيب رحمه الله من رفقة وصحبة، وأخوَّة ومودَّة، وشركة مباركة في هذه القافلة، فَقَد كان — جزاه الله خيراً — يذكركم الذكر الجميل في كتبه ورسائله ومقالاته، وَهُوَ يَعدُّكم من عُدَّته، وأنتم ممَّن كان بهم يعتضد وإليهم يستند».

وفي زيارة إلى الدكتور زكي قبل خمس عشرة سنة، ذَكَرَ لي أن عقيلة الأمير شكيب أهدت إليه بعد وفاة الأمير، خمس كراريس بخطِّه، عنوانُها «القول الفصل في ردِّ العاميِّ إلى الأصل». وقَدْ تكرَّم الدكتور زكي فأهدانيها، وتمنَّى عليَّ أن أنشرها معلَّقاً عَلَيها ما تدعو إليه الحاجة. وقَدْ وجدت أن هذه المجموعة تنقصها الكرّاسة الأولى، التي يُفتَرَضُ أن يكون المؤلف قَدْ أعرب فيها عن مقصده، وفصَّل القول في

(*) محاضرة أُلقيت في مؤتمر مجمع اللغة العربية في دورته الخامسة والستين عام ألفَيْن.

مذهبه، في مقَدِّمةٍ لا يمكن أن يقوم مقامه فيها أحد. ومن أجل ذلك أرجأتُ نشر هذا الكتاب، ريثما أعثر على الكرّاسة الأولى، وكتبت إلى كُلِّ من توسَّمتُ فيه معرفة ذلك، دون طائل.

ثم رجوتُ الأخ الدكتور وليد عمار، وَهُوَ صديق مشترك لي وللأستاذ وليد جنبلاط، حفيد الأمير شكيب، أن يسأله عنها، فتكرَّم وأرسل إليَّ بكتاب منشور، عنوانه كعنوان الكراريس، ولكن مقَدِّمة محقِّقه الأستاذ محمد خليل الباشا، تحمل على بعض الشك فيه. فهي تتحدث عن دفتر كبير بخط الأمير شكيب، وتذكر أن «في هذا الدفتر مئة وسبعاً وتسعين صفحة غير مرقّمة، فُقِدت الصفحة الأولى منه، التي تحمل اسم الكتاب ومؤلِّفه وموضوعَه، لكن هذا سهلٌ تداركُه. فالخطُّ يدلُّ على صاحبه، والبحث يدل على موضوعه، أما الاسم فنجده عند من ذكروا أسماء مؤلَّفات الأمير غيرَ المطبوعة، وبينها كتاب «القول الفصل في ردّ العامّي إلى الأصل»، وسمّاه غيرهم «إصلاح العامّية» ولاريب في أن هذا هُوَ المقصود، فاخترنا أن نتَّخذ له التسمية الأولى».

وقَدْ قَدَّم المُحقِّق للكتاب بمقَدِّمة نافعة، وجعل الكتاب في ثلاثة أقسام : أوَّلُها «ردّ العامّي إلى الأصل» وثانيها «شذرات لغوية» وثالثها «من كلام البُلَغاء». ونشر صوراً زنكوغرافيةً لبعض الصفحات يتبيَّن منها أن القسم الأول يؤلف الجزء الأخير من الدفتر، ويتقَدَّمه القسمان الآخران. وهذا القسم الذي يهمّنا، فيه كثيرٌ من الفِقَرات والعبارات المشتركة مع الكراريس التي بين يديّ، ولكن كثيراً منها يوجد في أحدهما فحسب. من أجل ذلك أميلُ إلى أنَّ الكتاب المنشور، إن لم يكن ما أطلق عليه بعضهم «إصلاح العامّية»، فإنه جزء آخر من «القول الفصل»، كُتِبَ في حِقبة أخرى غير تلك التي كُتِبَت فيها الكراريس التي بين يديّ.

* * *

والحديثُ عن العامّية والفُصحى حديثٌ قديم، نشأ مع الكتب الأولى التي أَلَّفها عددٌ من العلماء الغُيُر على لغة التنزيل العزيز، ممَّن أفزعهم أن يتطرَّق إليها اللحن، وهو

— كما يقول أحمد بن فارس — «إمالَة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية». وهو في رأيه «مُحْدَثٌ، لم يكن في العرب العاربة الذين تكلموا بطباعهم السليمة». أما أبو الطيِّب اللُغوي، فذكر أن «اللحن ظَهَرَ في كلام الموالي والمتعرّبين من عهد النبي ﷺ، فَقَد رُوِّينا أن رجلاً لَحَنَ بحضرته، فقال: أرشِدوا أخاكم».

ثم تَواصَل التأليف في لحن العامّة على اختلاف الأزمنة والأمكنة، مما لا مجال للحديث عنه في هذه العُجالة، اللهم إلا أن نذكر أن المجمعيَّ الجليل المرحوم الأستاذ عيسى اسكندر المعلوف، نَشَرَ في مجلة هذا المجمع الموقَّر قبل لِواذ ستين عاماً، جريدةً مطوَّلة بأسماء هذه المؤلَّفات في القديم والحديث، يمكن الرجوع إليها لمن شاء التوسُّع في هذا الموضوع.

وإنَّك لَواجِدٌ في ما يصحِّح هؤلاء وأولئك مما يعتبرونه من أغلاط العامَّة والخاصَّة، تَبايُناً كَبيراً يختلف باختلاف المستوى الصَّوابيِّ الذي يتَّخذونه ويلتزمون به، أي المعيار اللغوي الذي يحدِّد الصواب فيرضى عنه ويحدِّد الخطأ فيرفضه. بل إنك لتجد بعضهم يَرُدُّ على بعضٍ في تصويب بعضِ ما خطَّأه أو تَخْطِئَةِ بعض ما صوَّبه. فابن هشام اللَخمي مثلاً في كتابه «المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان»، يَرُدُّ على تخطئة أبي بكرٍ الزُبَيْدي في «لحن العامّة» قولَ العامّة «سكرانة»، فيقول له: «فإذا قالها قوم من بني أسد فكيف تلحِّن بها العامة، وإن كانت لغةً ضعيفة، وهم قَدْ نطقوا بها كما نطقت بعضُ قبائل العرب؟». وابن السِّيد البَطَلْيوسي في «الاقتضاب» يَرُدُّ ما ذكره ابن قتيبة في «أدب الكاتب»، أنَّ قول الناس: فلانٌ يتصدّق أي يسأل.. غَلَط، فيقول: «وقَدْ حكى أبو زيد الأنصاري، وذكر قاسم بن أصبغ عنه أنه يُقال: تصدَّق إذا سأل، وحكى نحوَ ذلك أبو الفتح ابنُ جني، وابنُ الأنباري، وصاحبُ كتاب العَيْن».

فمقياس الصواب عند المتشدِّدين المعسِّرين هُوَ الأفصح، وما عداه لحن. وَهُوَ عند المتساهلين الميسِّرين: كُلُّ ما تكلّمت به العرب، وما قيس على كلام العرب فَهُوَ صواب. ويلخّص هَذا الموقفَ الأخير قولُ ابن هشام اللَخمي في «المدخل»: «روى الفرّاء أن الكسائي قال: على ما سمعت من كلام العرب ليس أحدٌ يلحن إلا القليل؛

وقال الأخفش عبد الحميد بن عبد المجيد: أنحى الناس مَنْ لم يلحِّن أحداً؛ وقال الخليل: لغة العرب أكثر من أن يلحن متكلم». ومثلُ ذلك قولُ ابن جني في «الخصائص»: «فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيبٌ غيرُ مخطئ، وإن كان غيرُ ما جاء به خيراً منه». وقول ابن السِّيد في «الاقتضاب»: «وقَدْ أنكر الأصمعي أشياء كثيرة كُلُّها صحيح، فلا وجهَ لإدخالها في لحن العامّة من أجل إنكار الأصمعي لها».

* * *

وبعد، فأنتَ مستطيعٌ أن تَسْلُكَ الذين كتبوا في لحن العامّة وتقويم اللسان وإصلاح الفاسد، في القديم والحديث، في إحدى فئتَيْن اثنتَيْن: فئةٌ تُقَرِّع الذين ينحدرون عن مستواها الصوابي تقريعاً، وتخاطب الذين هم مخطئون في نظرها بلهجة كُلُّها تَعالَ وأفعالُ أمرٍ وزَجْر: قُلْ ولا تَقُلْ! فتُشْعِر المخاطَبين من العامّة بالخزي والتقصير، وتكادُ تقضي على كُلّ أملٍ لهم في أن يُحسِنوا التحدُّث باللسان الفصيح يوماً ما. وفئةٌ تخاطب العامّة بالتي هي أحسن، وتتخيَّر من كلامهم ما يَمُتُّ إلى الفِصاح بسببٍ فتسلِّط الضوء عليه وتلفت النظر إليه، وتقول لهم بلسان الحال إن عاميّتكم وليدةُ الفصحى بدليل تلك الكلمة التي تنطقونها كذا وأصلها كذا وَهُوَ قريب.. فتبعث في نفوسهم الأمل بأنهم من اللغة الفصيحة قابَ قوسين أو أدنى، وترغّبهم في اقتحام العقبة ترغيباً. وشتّان ما بين الفئتين.

والمؤسف أن جُلَّ من كتبوا في الماضي والحاضر ينتمون إلى فئة الذين ينهون عن المنكر بغير المعروف، حتى يكاد ينطبق عليهم قول النبي ﷺ: «إنّ منكم منفّرين»؛ وأن قُلّهم يندرجون في فئة الذين يلتزمون الهَدْيَ النبويَّ الكريم: «يسِّروا ولا تعسِّروا وبشِّروا ولا تنفّروا». ومن هؤلاء أستطيع أن أعُدّ محمد بن أبي السرور الصدِّيقي من أهل القرن الحادي عشر للهجرة في كتابه: «القول المقتضب في ما وافق لغة أهل مصر من لغة العرب»؛ وابنَ الحنبلي في كتابه: «بحر العوّام في ما أصاب فيه العوامّ»؛ وبالأمس ذكر لنا أستاذنا التازي كتاب الشيخ أحمد الصبيحي: «إرجاع بعض الدارج بالمغرب إلى حظيرة أصله العربي»؛ وفي عصرنا هذا «بقايا الفصاح» وهي سلسلة

مقالات كان يفتتح بها الأستاذ شفيق جبري رحمه الله أعداد مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، وكتاب «رد العاميّ إلى الفصيح» للشيخ أحمد رضا العامليّ، وكتابنا هذا: «القول الفصل في ردِّ العامّي إلى الأصل»، وأختم بمختارات منه.

* * *

– ويقولون للجواد الذي يسبق غيره في السباق إنه «فضح الخيل» أي بذَّها في العَدْو وكشف عيبها، وَهُوَ استعمال صحيح فصيح.

– ويقولون «بَطَحَه» بمعنى صَرَعَه أو ألقاه على وجهه، وهو فصيح صحيح ومستعمَلٌ في أكثر البلاد العربية.

– ويقولون عندنا «تَحَلْحَلَ» بمعنى انصرف وذهب، وهو صحيحٌ فصيح؛ ففي اللغة: «حَلْحَلَ القومَ أزالهم عن مواضعهم» وتَحَلْحَلَ هو مطاوع حَلْحَلَ. ويقال في اللغة: «فلانٌ ما يَتَحَلْحَلُ من مكانه»، وقالت ليلى الأخيلية: مقيمٌ طوال الدهر لن يَتَحَلْحَلا.

– ويقولون عندنا «قَحَّ» بمعنى سَعَل، والذين يبدلون القاف همزةً يقولون «أحَّ»، وقَدْ جاء في اللغة «أحَّ» بمعنى سَعَل أو بمعنى تنحنح؛ راجع لسان العرب وغيره. إذاً تكون «أحَّ» هي الصحيحة. ويقول الشيخ محمد علي الدسوقي المصري صاحب «تهذيب الألفاظ العامية»: إن أهل الدقهلية بمصر يقولون «أحَّ» بمعنى سَعَل ولكن أكثر سكان القطر المصري يقولونها بالكاف أي «كحَّ»؛ قال: ولم أره في كتب اللغة بهذا المعنى. قلت: قوله هذا صحيح، والأظهر أن أصل اللفظة بالهمزة أي «أحَّ» فجعلها العامّة بالقاف وقالوا « قَحَّ » لأنه كما يوجد من العامّة من يقلب القاف همزة، يوجد منهم من يقلب الهمزة قافاً أحياناً. ثم بعد أن صارت «قَحَّ» تلفَّظ بها البدو بالقاف المعقودة وهي بين القاف والكاف، ثم صارت هذه بالتدريج كافاً فقالوا «كَحَّ» وهي كذلك في مصر والمغرب وأكثر البلاد.

- ويقولون في لبنان «استاهل الشيء» أي كان له أهلاً، ويسهّلون همزة استاهل، وهذا يقولونه في كُلِّ الشام ومصر والمغرب، وأظنه مستعملاً في جميع البلدان العربية وَهُوَ فصيح. عن الأزهري: سمعت أعرابياً فصيحاً من بني أسد يقول لرجل شَكَرَ عنده يداً أَوْلاها: تستاهل يا أبا حازم ما أُوليت. وأنشد حمّاد عن أبيه:

جفانا أبو صالح بعدما	أقام زماناً لنا واصلا
فلما ترأس في نفسه	وليس لذلك مستاهلا

وأنكر آخرون هذا الاستعمال...

- ويقولون في لبنان: «أُفّ» وهو اسمُ فعلٍ بمعنى أتضجّر، وهو مستعمل في مصر والشام والمغرب وجميع البلاد العربية، وهو من أفصح الفصيح؛ قال الله في كتابه العزيز: ﴿ولا تَقُل لَهُما أُفٍّ ولا تَنْهَرْهُما﴾.

- ويستعملون في لبنان «الحركشة» بمعنى التحريك والتأريث، وأصلها بالثاء لا بالشين كما تقولها العامّة. والحركثة في اللغة: الزعزعة. نعم! قَدْ أهمل هذه اللفظة الجوهري ولم ترد في لسان العرب، لكن ذكرها الصاغاني ونقلها صاحب تاج العروس.

- ويقولون عندنا لحوض الماء الذي يُحفَر في الأرض: «بِركَة» بكسر أوَّلها ويجمعونها على «بُرَك» وهذا فصيحٌ صحيحٌ واردٌ في كتب اللغة. قال الأزهري: ورأيتُ العَرَبَ يُسَمُّونَ الصهاريجَ التي سُوِّيَتْ بالآجُرِّ وصُرِّجت بالنورة في طريق مكة ومناهلها بركاً واحدتها بركة ورُبَّ بركةٍ تكون ألف ذراع أو أقل أو أكثر، اه، وفي بلادنا أيضاً يقولون بركة للصهريج ويقولون للصهريج بركة. وقَدْ يقولون بركة للبحيرة مثل قولهم بركة الحولة وبركة الهيجاني. وفي مصر يقولونها حتى للبحيرة الملحة كما ذكر الدسوقي صاحب «تهذيب الألفاظ العامّية». وأظن هذه اللفظة، أي البركة، مستعملة في جميع البلدان العربية ومثلها الصهريج، إلا أنهم في طرابلس الغرب حرَّفوا الصهريج إلى الشهريز. والبركة هي من الألفاظ العربية التي دخلت في اللغة الأسبانيولية وهي كثيرة جداً. ولما كنت في الأندلس صادفت في

قرمونة من نواحي إشبيلية امرأة تغسل ثياباً في مستنقع صغير من الماء فقلت لها: الجُبّ؟ قالت no (أي لا) ثم قالت البركة، أي إن هذا لا يقال له الجب بل البركة.

- ويقولون «المَطَرة» بالتحريك للقِربة أو لوعاء من جلد يُحفظ به الماء وهو فصيحٌ مسموعٌ عن العرب.

- وكنتُ في سَفَر وكانت معنا رفقة عراقيُّون، فقال أحدهم: لنشربْ من هذه الثميلة يريد ماء باقياً من المطر في مطمئن من الأرض، وهذا فصيح، فالثَميلة بفتح أولها على وزن حَليلة هي البقية من الماء.

- وتقول العامّة عندنا «طريق نافذ» و«طريق سالك» وهو من الفصيح كما جاء في مخصّص ابن سيده.

- وفي حَوْرَان يقولون للأجانب « أجناب » وهو صحيح.

- وتقول العامّة في لبنان للماء «مُوَيّ» وأحياناً «مُوَيَّة». وصواب الأول «مُوَيْه» بالهاء، وهو تصغير «ماء»، فأصل الماء «مَوَه» بفتحتين، قُلبت الواو ألفاً لتحرُّكها بعد الفتحة، ثـم أُبدلت الهاءُ همزةً، فلهذا لما جاءوا إلى التصغير قالوا «مُوَيْه» بضم ففتح فسكون. وقدْ ورد عن العرب «الماه» بمعنى الماء، وورد أيضاً «الماءة» بمعنى الماء وأصلها «الماهة» وتصغيرها «الـمُوَيْهَة». وقال سِيبَوَيه في "مُوَيْه" إنهم ردّوا إليه الهاء كما ردّوهـا حين قالـوا في الجمـع ميـاه وأمـواه، اهـ. فأنت تـرى أن عامتنـا لا تخطئ في هذه اللفظة إلا أنه يجب تحقيق الهاء فيها حتى تتم صحتها فيقال مُوَيْه ومُوَيْهة.

*

وبعد، فهذه بضعة أمثلة تمثّل لِهَذا الكتاب النفيس. ويكفيك من القلادة ما أحاط بالعُنُق.

* * *

المحتوى

رقم الأيداع بدار الكتب : ٢٠٠٤/١٧٩٣٨

الترقيم الدولي I. S. B. N : 977 - 225 - 195 - 7